الدكتور سويم العزي

الديمقراطية العربية

في ضوء مناهج التحليل السياسي المقارن




الدكتور سويم العزي
الديمقراطية العربية
في ضوء
مناهج التحليل السياسي المقارن
دار الحكمة
طباعة - نشر - توزيع

طبيعة الديمقراطية العربية

في ضوء مناهج التحليل السياسي المقارن

الدكتور سويم العزي
رئيس قسم العلوم السياسية
الأكاديمية العربية المفتوحة - الدنمارك (سابقًا)

الطبعة الأولى
1433هـ/ 2012م
جمهورية مصر العربية - القاهرة
زهراء مدينة نصر - المرحلة الثانية
تليفون: 24106748 - 01000135406
www.dar-elhekma.com
info@dar-elhekma.com
رقم الإيداع: 21193/2011
I.S.N.B: 978-977-5077-17-2

مقدمة

إن تحديد عنوان هذا الكتاب بالديمقراطية العربية في ضوء مناهج التحليل السياسي المقارن جاء نتيجة للتطورات السياسية التي تشهدها بعض الدول العربية في تطبيقها لهذا النظام منذ سنيين قليلة مضت، والاستفسارات التي إثارتها فشل عقيدة الرئيس الأمريكي السابق بوش بديمقرطة الشرق الأوسط والثورات التي انطلقت في الفترة الأخيرة المطالبة بالتغيير، الأمر الذي دفع بالمرء للتساؤل عن أسباب فشل دول معينة سبق لها أن أخذت بهذا النظام، ومعاناة دول ثانية في تطبيقها اليوم وما هي الصعوبات التي تواجهها في تثبيت بناء الديمقراطية، ليس فقط بالنسبة لهذه الدول، بل حتى تلك الدول التي طبقتها سابقا؟ وللإجابة على هذه الأسئلة ولمعرفة واقع ديمقراطية العالم العربي ولتقييم تطبيقاتها، وتفاديا للوقوع في الأنانية المركزية لمنهجية واحدة معينة، لابد من التحليل المقارن الذي يركز في بحثه عن المعرفة وفهم الأمور، على تلك الفرضيات التي وضعت لتفسير التنوع والاختلافات في معنى الديمقراطية وفي ظروف وشروط بناءها. فعلى ضوء معطيات هذا النهج يمكن للمرء تفهم واقع ديمقراطية الأنظمة السياسية العربية بمقارنة ليس درجة تطورها مع الأنظمة الديمقراطية في العالم الغربي، بل في شروط وظروف بناءها حيث ستكشف عملية المقارنة طبيعة هذه الديمقراطية والعراقيل والصعوبات التي تواجه الأنظمة العربية وواجهتها في تبنيها لهذا النوع من التنظيم السياسي وطريقة تطبيقها. بمعنى أخر سيبحث هذا الكتاب في معنى الديمقراطية كنظام سياسي وذلك من خلال المحاور التالية:

• الديمقراطية كطريقة للحياة قبل أن تكون نظاما سياسيا ولماذا البحث عنها، وسيتم ذلك من خلال تحديد ماهية السلطة وفاعليتها وقدرة الديمقراطية على خلق المشاركة السياسية كوسيلة لامتصاص التوتر داخل المجتمع.

• مناهج البحث المقارن للديمقراطية. حيث سيركز البحث على الشروط الموضوعية لإقامة صرح الديمقراطية ودعم تكوينها وتقوية أسسها والآراء والانتقادات التي يمكن توجيهها لهذه الشروط.

• بحث ما هو الفرق بين الديمقراطية الليبرالية وما يسمى بالديمقراطية غير الليبرالية التي تطور مفهومها وتطبيقاتها بدء من سنوات الأخيرة من القرن العشرين

• من اجل أن تعطي الديمقراطية ثمار وجودها فلابد من آليات التي تضمن لها استمرارية عملها. وسيتم في هذا المبحث تناول دور القانون والفاعلية السياسية والثقافة السياسية ودور المواطن، كآليات تساهم في تعميق مفهوم الديمقراطية وبنفس الوقت تساهم في استمرارية صيرورة وجودها.

• تطبيقات مناهج التحليل المقارن على الديمقراطية العربية حيث يهدف البحث هنا لمعرفة مدى مطابقة معطيات المناهج المختلفة على الواقع العربي عبر تطبيقات الديمقراطية في العالم العربي وذلك بهدف الوقوف عند نواقصها ومعرفة أسباب عدم فاعلية آلياتها.

• وفي خاتمة الكتاب سيتم بحث موضوع المشاكل التي تعاني منها تطبيقات الديمقراطية في العالم العربي وبالخصوص تلك المتعلقة بكيفية فهم معنى دولة القانون ومفهوم الحرية.

• وعليه فهدف هذه الدراسة ليس انتقاد وضعية الديمقراطية العربية بل في تقديم تفسير لحال وضعية

الديمقراطية في المجتمع العربي، وسيتم ذلك عبر اللجوء إلى معطيات علم الاجتماع السياسي وعلم النفس السياسي التي ستساعدنا على تفهم معاناة تطبيق هذا النظام في الواقع العربي.

المبحث الأول

في ماهية الديمقراطية

لا يتعجب المرء في عالمنا المعاصر من سماع ترديد كلمة الديمقراطية على شفاه الجميع، إلى درجة إن استخدامها في الوقت الحاضر أصبح مرادف لكلمة الرفاه، ليس في المفهوم المادي للكلمة، بل المفهوم النفسي والفكري حيث يعني هنا معنى الرفاه، تمتع الفرد بصحة نفسية خالية من عقد الاضطهاد والقمع وكدليل على نضجه الفكري الذي يعبر عنه من خلال اختياراته العقلانية في انتهاج طريقة للحياة تستند على قاعدتين والتي بدونها لا يمكن له التوصل لصياغة اختياراته العقلانية.
وهاتين القاعدتين هما: حريته أولا، واستقلاليته عن السلطة ثانيا. قاعدتين تستندان على أرضية نفسية أخذت لها صورة رمزية مثالية تملكت القدرة لتحولها إلى دافع يحرك المشاعر وهي، تحريم المساس بالوجود الإنساني الغير قابل بالتصرف به لا ماديا ولا اقتصاديا. تحريم يعكس حالة الإحباط التي عاشها الإنسان نتيجة خرق شروط وجوده الإنساني من قبل قوى مادية واقتصادية واجتماعية أجبرته بان يكون خاضع وتابع ومسلوب الإرادة. وعليه فان كلمة الديمقراطية تعكس في هذه الحالة، وجود رغبة لدى الإنسان في التعبير عن ذاته ليس في إطار فكرة، لان هذه الأخيرة يمكن نقدها وتفتيت مقولاتها، بل في إطار وجوده الإنساني كجزء من صيرورة الحياة. ففقدان أي قاعدة من بين هاتين القاعدتين المذكورتين أعلاه سوف تؤثر على عمل الثانية لكونها تمس مثالية الرمز الذي يعبر عنه من خلال هذه الصيرورة. فلا يمكن أن تنجح الديمقراطية كنظام إن لم تكن هناك حرية، لان تطبيق الديمقراطية في أجواء تتصف بغياب الحرية، يعني قبل أن تنزع عن مؤسساتها روح المشاركة السياسية فهناك خرق للوجود الإنساني. فتصبح بذلك مؤسسات الديمقراطية، كأشكال صورية فاقدة للفاعلية السياسية. أما بالنسبة للاستقلالية فيعني غيابها من جانب، خضوع الفرد لقرارات السلطة وتحوله إلى تابع لها، ولكونه أصبح تابع فان ذلك دليل على غياب حريته الحقيقة. ومن جانب أخر، يعني فقدان الاستقلالية غياب مشاركته السياسية في عملية صنع السياسة لكونه إنسان فاقد الإرادة وأداة بيد السلطة السياسية تمحوره على الشكل الذي ترغب فيه.

وعليه وحسب هذا المنطق فقد ذهب البعض إلى اعتبار الديمقراطية بأنها المجال الحقيقي للنضوج الإنساني (1) إذا استطاعت بقدرتها وضع المواطنين معا على أساس منتظم وواحد ومتساوي لغرض التواصل فيما بينهم والانضواء تحت عملية صناعة القرارات الجماعية المتعلقة بالقضايا العامة التي تهم الجميع. بعبارة ثانية وضع الجميع على نفس المستوى من المساواة في الحقوق والواجبات في إشراكهم لحكم مجتمعهم السياسي. ولكي يصح هذا الاعتقاد فان شرط تحرر الفرد من كل قيد يرزح على كاهله يعتبر أمرا أساسيا,لان عدم إشباع الفرد لحاجياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يعني وجود الإحباط الذي يمنع نضج الإنسان، إحباطا يمنعه من المشاركة في الشؤون التي تمس وجوده، لذلك، وكمثال، لم تعتبر التنظيمات السياسية الإغريقية وحتى تلك التنظيمات القبلية والعائلية، تنظيمات ديمقراطية رغم تمتع القرارات الصادرة عنها بصفة الإجماع , لان إبعادها للعناصر غير المرغوب بها مثل العبيد والنساء والأجانب عن المشاركة السياسية جرد هذه التنظيمات من صفة النضج. فكل هذه التنظيمات وبالخصوص تلك الإغريقية منها بقت (محافظة على صفتها، بأنها اوليغارشية لان فقط الأشخاص المتمكنين كان لهم الحق المشاركة... وإنها استبعادية لان النساء

والأجانب والعبيد حرموا من المشاركة) (2).

في الواقع لا يعود سبب اعتبار الديمقراطية المجال الحقيقي للنضوج الإنساني كنتيجة لطبيعتها، بل لكونها الوسيلة التي تسمح بما تملكه من آليات لتطوير قدرات الإنسان نحو النضوج من خلال أولا منح الفرد فرصة الثقة بنفسه وبقدرته على مواكبة وجوده في عالم متغير عن طريق تبني مواقف جديدة تتلاءم مع التغيرات المحيطة به. وثانيا تعميق يقينه بان الديمقراطية كوسيلة تحفظ له تلك القدرة في المناورة إن لم نقل تنمي لدية هذه القدرة في تعامله مع التغيرات كوحدة في عالم الاختلاف وثالثا وكما يقول زيفيدي باربو Zevedei Barbu إشعاره (.. بالثقة بالطبيعة الإنسانية.. والشعور المتين بألامان سواء كان فرديا أو جماعيا)(3)بان هذه الطبيعة ميالة إلى تفضيل السلام ورفض العنف كمبدأ والتأكيد على صفة المشاركة لغرض تحقيق المساومة بين أطراف المجتمع السياسي بغية الوصول إلى حلول لمشاكل المجتمع والسلطة، حيث تعكس المساومة هنا جدلية التناقضات بين الفكرة ونقيضها التي تقود إلى الصيغة التأليفية التي يتفق عليها الجميع. بمعنى أخر أن عنف التناقضات لا يقود إلى التغيير والتطور بالضرورة، بل أن وراء تقدمية المجتمعات وحداثتها تكمن صيغة المساومات بين هذه التناقضات في إيجاد الحلول المناسبة التي تذهب إلى دعم بناء المجتمع ونظامه السياسي الذي، إذا أريد له أن يستمر في الوجود، عليه بالمحافظة على صيرورة التغيير والتجديد . ولا يعني هذا القول بان التغيير لا يحدث مع العنف، فكل التغييرات الاجتماعية والسياسية التي غيرت من معالم العالم الغربي تمت من خلال عمليات التغير الثورية. ولكن تتحدد مشكلة العنف في غياب المرونة التي تستوجبها صيرورة التغيير وذلك بسبب تصلب الآراء والاتجاهات بشكل يمنع أي تواصل فيما بينها وبين مستحدثات تطور الظروف البيئة المحيطة بالمجتمع، التي تستوجب نوعا من المرونة في العمل والتصرف. ويعود سبب غياب هذه المرونة إلى ترابط مفهوم العنف في عمليات التغيير بالتغيير الجذري حيث تسيطر في هذه الوضعية عاطفية المشاعر المرتبطة بالنزعات على كل النشاطات العقلانية، مشاعر قد تدخل في صراع مع مستجدات البيئة التي تفرض اللجوء إلى التحول التدريجي بدلا من اللجوء إلى آليات التغيير الجذري. ويكمن هنا الفرق بين الأسلوب الديمقراطي والتعسفي في عمليات التغيير حيث يعكس الأسلوب الديمقراطي طريقة حياة تتضمن، كما يذكر زيفيدي باربوZevedei Barbu (أسس اجتماعية وسياسية خاصة ونوع خاص من الشخصية والسلوكية) (4) تتصف بتملكها ذهنية معينة قائمة على وجود الثقة بالنفس وعقلانيتها والرغبة في التغيير ومرونة سلوكيتها. في حين يعني الأسلوب التعسفي وجود الفرض والقمع وغياب الإقناع في عملية التغيير وتوطيد النزعة الأتكالية. وتعني الرغبة في التغيير محاولة التوافق المستمر مع الظروف الجديدة للبيئة عن طريق الانفتاح على مستجدات الحياة ورفض التقوقع باسم مشاعر ومعتقدات معينة واللجوء إلى عقلانية العمل لتحقيق ذلك. في حين أن غياب رغبة التغيير في الأسلوب التعسفي هي وليدة الحجر الفكري بسبب تعسفية سيطرة فكرة لا تقبل بالتغيير إلا على ضوء شروطها من جانب، ومن جانب أخر ترسخ صفة الخضوعية في نفسية الأفراد بسبب الخوف من القمع ومرافقته بصفة تعويد الافراد على الاقتناع بما يمنح لهم من قبل السلطة.

أن الترابط بين فكرة عقلانية العمل والرغبة في التغيير تعني أن روح الانفتاح على الأخر وعلى تقبل مستجدات الحياة تكمن في جذور المجتمع، وان ألأسلوب الانفتاحي هذا يهدف إلى تجنب الصدام والصراع بين المصالح وما يترتب عنهما من نتائج وتوترات قد تؤدي إلى تصدع أسس المجتمع،

فأسلوب التعامل الانفتاحي للأفراد فيما بينهم، يهدف إلى تحويل الصراع إلى مجرد خلافات وذلك من خلال المناورة والمرونة، حيث تعني هذه العملية، تغير صورة الصراع والصدام إلى صورة خلاف مع إمكانية امتصاص النقمة المتفاعلة داخل المجتمع ضد السلطة وضد مجموعات معينة، في استثمارها من خلال فتح عملية المشاركة على الجميع وحثهم على اتخاذ دور وموقع باللعبة السياسية، وبهدف تجميد وتحييد قوة التناقضات التي في أساس الصراع والعنف، فتتغير بذلك معالم التعامل الاجتماعي في تقبل أراء الأخر ومعتقداته حينما تصبح فكرة كل فرد مكملة لفكرة الأخر حتى ولو كانت هناك اختلافات فيما بينها، لان طبيعة أسلوب المرونة تعني نسبية الأفكار التي تتناقض مع حتمية الأشياء التي هي في أساس رفض الأخر وفكره. ففكرة المرونة ونسبية الأفكار تعكس قدرة الفرد في الاختيار بحرية دون الوقوع في الأحكام المسبقة والتأطير الفكري سواء كان ذلك بشكل لا شعوري من خلال سرقة ضمير الفرد بمعاني مفردات كلمات معينة أو بشكل شعوري وقمعي في تأطيره وتحجيره في إطار إيديولوجية معينة أو في إجباره على عبادة شخصية معينة. وعليه فان وجود مشاعر الرغبة لدى الجميع في تقاسم الأفكار تعني، أن الاستعدادات المجتمعية على الانفتاح وتقاسم المصالح المشتركة لا ينظر لها كأمل يراد تحقيقه، بل كحالة طبيعية يعيشها الجميع ويعبرون عنها بشكل فعلي من خلال اتفاقهم على هذا التقاسم المشترك، حيث يعتبر كل فرد نفسه في داخل المجتمع كعضو في هيئة تملك الإرادة الشعبية التي تترجم إلى الواقع بتفويض الأفراد لمجموعة من بينها على تمثيلها وليس في احتكارها بيد أقلية أو شخصية ما، سواء كان ذلك باسم الشعب أو أي تسمية أخرى. بعبارة ثانية أن السياسة هي شأن كل مواطن وليس هي حكر على مجموعة. أن انفتاح كل فرد على الأخر وكل مجموعة على الأخرى يعني إننا أمام شخصية ليست فقط مرنة بل إنها ديمقراطية الجذور لان اقتناع الفرد أو المجموعة بهذه الوضعية لم يكن وليد الفرض الإيديولوجي والسلطوي بل جاء كنتيجة طبيعية لسلسلة الإجراءات التقاسم المشتركة فيما بينها في المصالح المشتركة. فالديمقراطية كطريقة حياة تصبح حقيقة عندما تظهر سلوكية الفرد مرونتها (داخل التنظيمات والمواقف والشعور والأفكار وفي العمل، في تفهم الشخصيات الأخرى على أساس كونها – تمثل - الأخر وليس تمثل إسقاطاته، وفي التعاون وبناء طريقة حياة قائمة على أسس تجربة التعامل الحر مع الآخرين وتتجنب بمرونتها وكونها حرة، التقييد الجامد لثقافة مجموعته وبالخصوص إذا كانت هذه المجموعة منغلقة على الآخرين)(5).

في الواقع تعني فكرة التعاون المشترك وبناء طريقة حياة، المشاركة الجماعية في إدارة شؤون المجتمع السياسية وغير السياسية أو بعبارة ثانية إدارة حاكمية المجتمع وذلك حسب مفهوم الذي يقدمه جان كويمان Jan Kooiman (6) كنتاج لعملية التداخل والتفاعل بين إطراف النظام الاجتماعي السياسي والذي لا يمكن تقرير تحديد وجوده بطرف واحد، أي انه وجوده قائم على أسس التداخلية بين الإطراف السياسية. فعلى المستوى السياسي تتم هذه الحاكمية من خلال المعنى الذي يعطى للديمقراطية كنظام يكون الشعب فيه حاكم لنفسه وذلك من خلال المصطلح المتعارف عليه بحكم الشعب من قبل الشعب ومن اجل الشعب. أما على المستوى غير السياسي فيتم ذلك من خلال التنظيمات الحرة التي يقيمها الأفراد والجماعات بدون أي تدخل من قبل السلطات السياسية أو القوى السياسية، بهدف تحقيق مصالحهم الخاصة والدفاع عنها ضد السلطة أو ضد القوى السياسية المتواجدة على الساحة السياسية بهدف تحقيق الموازنة بين مستويات القوة داخل المجتمع، بين

السلطة والمجتمع من جانب ومن جانب أخر بين المجتمع والتنظيمات السياسية. بعبارة ثانية تعني الحاكمية إدارة المجتمع الاجتماعية والسياسية بشكل تتقاسم فيه المسؤوليات بين القطاع العام والقطاع الخاص بسبب تداخلات نشاطاتهم وتفاعلاتهم. وحسب رأي رودس (7) Rhodes تعكس الحاكمية في هذه الحالة ذلك التنظيم الذاتي وشبكة التداخل المشتركة للمنظمات داخل المجتمع. فما المقصود إذن بحكومة الشعب أو حكم الشعب؟

في الواقع هناك معنيين لمفهوم حكم الشعب: الأول يشير إلى حكومة الشعب والثاني حكومة من اجل الشعب. فيما يخص المعنى الأول فهذا المفهوم يتضمن هو الأخر معنيين فقد يقصد من الزاوية الموضوعية بحكومة الشعب ممارسة السلطة على الشعب باسم الشعب كما هو الحال في الأنظمة الاستبدادية سواء كانت شخصية أو حزبية تلك التي تدعي بان ممارستها للسلطة هي عملية تفويض لكونها تمثل مصالح الشعب. والمعنى الثاني ويقصد فيه ممارسة السلطة من قبل الشعب وهي حالة أغلبية الأنظمة السياسية المعاصرة التي تطلق هذه التسمية على نفسها. ولكن هناك نوع من ضبابية في هذا المعنى الأخير لأنه يتداخل مع معنى حكومة من اجل الشعب. لان في المعنى الأخير- أي حكومة من اجل الشعب - يمكن لأي ديكتاتور أن يقول انه يحكم من اجل الشعب، والتاريخ مليء بأمثلة على ذلك. فلكي تصح مقولة الديمقراطية بأنها حكم الشعب من قبل الشعب ومن اجل الشعب يجب أن تعود (.. المسؤولية المباشرة في ممارسة الحكم للشعب نفسه (8). والمقصود هنا بالمسؤولية المباشرة في ممارسة الحكم وجود اقتراع عام حر وبشكل دوري وتنافس انتخابي نزيه بين عدة أحزاب سياسية يضاف إلى ذلك ضرورة تداول المعلومات وتنوع مصادرها. فالديمقراطية (... الجيدة هي التي تمنح لمواطنيها الحرية الواسعة وتقيم المساواة السياسية - بين جميع الأطراف السياسية- مع وجود مراقبة على السياسات العامة وعلى صانعي القرار السياسي وذلك من خلال المنظمات الشرعية والقانونية المستقرة)(9). أن الشيء الذي لابد من التركيز عليه في خصوص هذا التأكيد هو: ليست الديمقراطية التي هي عبارة عن تنظيم سياسي ابتدعها الإنسان، هي التي تزود الأفراد والمجموعات بهذه الخصوصية، ولكن وصول الأفراد والمجموعات إلى تحقيق عقد اجتماعي بينهم يتمحور حول شروط تنظيم حياتهم السياسية بالشكل الذي يسمح لكل واحد منهم من ممارسة مسؤولية لعب دوره في هذا التنظيم بالمحافظة على أهم شروط هذا العقد، الحرية والاستقلالية، هي وراء تسمية الديمقراطية بالديمقراطية الجيدة. فالموازنة بين الحرية والمساواة السياسية ومراقبة أعمال صانعي القرار السياسي، سواء كانوا داخل الأجهزة الرسمية المسؤولة في صناعة القرار أو كانوا خارجه، تهدف هذه الموازنة إلى منع تجاوز الحريات والصلاحيات المناط لتنظيمات الأجهزة الرسمية وغير الرسمية وذلك منعا من احتكار السلطة بيد مجموعة ولمنع ممارستها – أي السلطة – تحت تسمية ممارسة السلطة على الشعب باسم الشعب أو بتسمية حكومة من اجل الشعب وذلك بهدف التفادي في الوقوع في الاستبدادية سواء أخذت هذه الأخيرة شكل استبدادية الأغلبية على الأقلية أو شكل استبدادية حزب أو أقلية. بعبارة ثانية أن الديمقراطية كطريقة حياة يعبر عنها في هذه الحالة في التصرف الذي يلجئ إليه الأفراد والجماعات في تنظيم حياتهم السياسية. وعليه يجب أن يفهم المرء بان الديمقراطية ليست قيمة بحد ذاتها بل هي وسيلة تهدف إلى تحقيق أنجع الطرق للنهوض بالمجتمع ومسايرة صيرورة تقدمه وتطوره نحو الأفضل للاستجابة لمستجدات البيئة وظروفها. ولكونها وسيلة فهي تملك ثلاث سمات محددة وهي: السمة الإجرائية والسمة الموضوعية والسمة الرسمية. ففيما

يخص السمة الأولى فالموضوع يتعلق بإجراءات التنافس والمشاركة والتي تعني تنظيم المنافسة بين المرشحين والتي يفترض أن تكون مفتوحة على كل المواطنين الراغبين في تحمل مسؤولية أدوارهم السياسية. وان تفسح هذه المنافسة المجال لكل المواطنين في المشاركة وبحرية لاختيار مرشحيهم المفضلين وبدون أن تكون هناك أي قيود سابقة ولا مغريات مخصصة مادية كانت أو معنوية تشترط على المشاركين أو تحثهم لمنح أصواتهم لشخصية معينة أو حزب ما. بمعنى أخر أن المنافسة والمشاركة تفسح المجال لجميع المواطنين بأن يكونوا على قدم المساواة في الحقوق والواجبات دون أن يكون هناك تعطيل في ممارستها ولا تقييد في التعبير عنها. فوجود مثل هذه العراقيل تعني تغييب المعارضة بمنع تشكيلها، حتى ولو كان النظام السياسي قائم على التعددية الحزبية. وتعني حالة تغييب المعارضة، استحالة إخراج أي حزب حاكم من السلطة بسبب فقدان المعارضة لقواعد التعبير عن وجودها بأساليب، ليس بالضرورة تكون مادية بقمعها أو تحجيم قواها بل، عن طريق إذلال شخصيتها بتقليل تقديرها الذاتي أمام الرأي العام من خلال عملية التشهير بها، حيث يكفي هذا التشهير إبعاد المواطنين عنها فتصبح بهذا الشكل سجينة ذاتها والمجتمع . أما فيما يخص السمة الموضوعية فهي تعني تلك الإمكانيات الحقيقية التي تتيحها الديمقراطية لمواطنيها في التعبير عن آراءهم وترجمة ذلك عن طريق مشاركتهم السياسية وإعطاءهم الفرصة والحق في مراقبة ممثليهم في السلطة واستحصالهم على كل المعلومات التي لها علاقة بالمصالح الوطنية. وحسب رأي روبرت داهل(10)

Robert Dahl هناك خمسة وظائف لابد من وجودها لكي يوصف النظام بكونه ديمقراطي وهذه الوظائف هي:

أولا: المشاركة الحقيقية وتعني الإمكانيات الحقيقية الكافية والشرعية التي يجب أن تكون متوفرة أمام المواطنين لمساعدتهم لتكوين وبلورة أفكارهم السياسية المفضلة وأسئلتهم المتعلقة بالنظام العام وحق التعبير على نتائج سياسات هذا النظام.

وثانيا:المساواة في التصويت والتي تعني أن تصويت كل مواطن له نفس الثقل السياسي لصوت الأخر بدون أي تمييز بينهم.

ثالثا: الإعلام والتنوير ويقصد بها تمتع كل المواطنين وبشكل متساوي بنفس الفرص في الحصول على مصادر المعلومات بهدف فهم السياسات المطروحة ولغرض التأكد على ما يخدم مصالحهم.

رابعا: مراقبة البرنامج السياسي ويقصد فيه حق الموطنين في تقرير ما هي القضايا التي يجب أن تعالج وأي منها يجب أن تناقش.

خامسا: الشمولية ويقصد فيها بان المساواة لابد أن تشمل كل مواطني الدولة بدون استثناء فيما يتعلق بالإجراءات السياسية.

أن حرمان المواطن في ممارسة حقه في هذه المجالات، وبتسميات وتبريرات معينة يعني محاولة قمعه بشكل أو أخر. ويجب التذكير هنا أن منع تداول المعلومات أو إخفاءها عن الرأي العام أو تحريفها، تنصب هذه العملية على ما يسمى بالتلاعب بالمشاعر، حيث يهدف من وراءها تمرير مصلحة معينة على حساب رأي المواطن الذي ومهما كانت درجة ثقافته يعتبر الحجر الأساسي، ليس

فقط في تقييم من هم في السلطة أو من يقومون بهذه العملية، بل لكونه هو أساس وصولهم إلى السلطة. فلذا فمن الضروري إعلام المواطن بحقيقة الأمور وإلا فان نتائج السلبية لهذا العمل ستنعكس على دور الديمقراطية كوسيلة للحكم لتصبح وسيلة لاستغلال الحكم عن طريقها.

في الواقع ما يمكن فهمه مما ذكر أعلاه بان البحث يدور حول آليات العمل في الأنظمة الديمقراطية منظورا لها من زاوية العلاقات بين مؤسساتها والمواطنين، بين من يديرون هذه المؤسسات وكيفية وصولهم لاحتلال مناصبها الرئيسية وخاصة تلك المتعلقة بوضع السياسة ومسؤولية ومراقبة كل طرف من أطراف اللعبة السياسية للعملية الديمقراطية التي تهدف المحافظة على ديمومة النظام، لان أي توقف في عمل هذه آليات ينعكس تأثيرها على عمل الديمقراطية كوسيلة لإدارة الحكم. وكما يقول كل من لاري دياموند Larry Diamond وليوناردو مورلينو Leonardo Morlino (إذا أريد للديمقراطية توفير حصولها على شرعية واسعة ودائمة وبهدف توطيد وجودها، فلابد من الإصلاحات الرامية لتحسين نوعية الديمقراطية)(11) ضد ما يسمى بأزمة الديمقراطية التي يعبر عنها من خلال فقدان الشعب ثقته بالحكومة، كما يذهب إلى ذلك كل من سوزان فار Susan Pharr وروبرت بوتنيم12) Robert Putnam) . أو بالتأثير على شكل الديمقراطية بتحولها إلى ما يسميها كل من جون هيبينك Hibbing John وثيثيس مورس اليزابيث Theiss- Morse Elizabeth بشبح الديمقراطية(13) حيث يعني هذا المفهوم عدم اهتمام المواطنين بالسياسة، بسبب اعتقادهم بان ثمة تقاسم وإجماع واسع بين من هم في السلطة وإدارة الأحزاب السياسية بخصوص مواقفهم حول ألأهداف السياسية المطروحة والتي تختلف عن ما يعاني منه المواطنين. فعندما يبدأ المواطنين بالاعتقاد إن ليس هناك أي نقاط للخلاف والصراع في عالم السياسة، فهذا يعني بالنسبة لهم، بأن هناك تقاسم يجري بين أطراف النخبة السياسية وعلى حساب مصالح الجماهير. وكنتيجة لذلك، فان ظهور تلك المشاعر باللامبالاة بكل ما يتعلق بالسياسة شيئا يثير الانتباه. مشاعر تؤثر على عمل الديمقراطية بسبب بوادر فقدان وجودها للقواعد التي تستمد منها شرعيتها وذلك عندما يبدأ التشكيك يأخذ محله على حساب الثقة بقواعد اللعبة السياسية. وفي هذا المجال تظهر أهمية السمة الثالثة للديمقراطية وهي السمة الرسمية والتي تتعلق في قدرتها على تغيير الأمور السياسية بشكل سلمي. ويمكن للمرء تفهم هذا من خلال قول مارتن سيمور ليبسيت Martin Seymour Lipset في وصفه للنظام الديمقراطي بكونه ذلك (النظام السياسي الذي يوفر الفرص الدستورية العادية لتغيير مسؤولي الإدارة، وكآلية اجتماعية التي تسمح لأكبر قطاع ممكن من السكان في التأثير على القرارات الرئيسية وذلك عن طريق اختيارهم من بين المرشحين من يحتل المنصب السياسي) (14). وهذه هي نفس فكرة جوزيف شامبيتر Joseph Schumpeter الذي يرى في الديمقراطية (كنظام مؤسسي يقود إلى اتخاذ القرارات من قبل أفراد تم حصولهم على سلطة الحكم المتعلقة بهذه القرارات بعد معركة تنافسية على أصوات الشعب)(15)

وعليه فلكون الديمقراطية آلية لتغيير الحكام فأنها تبين كيفية تحويل الفرص التي تمنحها وتقررها قواعد اللعبة السياسية لكل لاعب يريد المشاركة إلى عمل من اجل تغيير الأوضاع السياسية من خلال عملية التصويت. ولهذا فان ادم بريزورسكي Adam Przeworski يعرف النظام الديمقراطي بذلك (النظام الذي يختار فيه الحكام من خلال تنافس انتخابي)(16). في حين يعتبر صومائيل هنتكتون Samuel Huntington أن المنافسة هي الركيزة الأساسية التي تستند عليها

الديمقراطية فبالنسبة له أن (الإجراء الرئيسي للديمقراطية هو انتخاب القيادات من قبل الشعب من خلال انتخابات تنافسية)(17)، فكلما كانت هناك انتخابات تنافسية شديدة كلما دل ذلك على زيادة اهتمام المواطنين، ليس فقط بالقضايا المطروحة، بل بسبب تعددية مصادر المعلومات المرافقة للمداولات والمناقشات أيضا التي تنير المواطن بالمعلومات فتقلل وبشكل كبير، وكما يشير إلى ذلك بيتير موهلبيرجير(18) Peter Muhlberger، اعتقاد المواطنين بعقم الصراع السياسي الدائر في المناقشات السياسية التي تنظم في خلفية الانتخابات. فتقلل هذه المناقشات بدورها من درجة مشاعر اللامبالاة السياسية التي تعاني منها الأنظمة الديمقراطية. روبرت بارو Robert J. Barro من جانبه يعزو هذا العيب في عمل الديمقراطية إلى ربط ذلك مع مستوى الحرية داخل المجتمع، فبالنسبة له (19) أن التطلع نحو الديمقراطية يتنامى عندما تكون هناك مستويات متدنية من الحرية في مجتمع ما ولكن عندما يتم تحقيق تطور في هذا المجال فان نتائج هذا التطور تنعكس على الديمقراطية في توقف ذلك التطلع إليها.

في الواقع تعود أسباب هذه المشكلة ليس في طبيعة الديمقراطية ولا إلى درجة الحرية وإنما إلى كونها آلية للحاكمية في دولة الرفاه، فالفشل في طريقة استخدامها أو العطل الذي يصيبها يقودان إلى التوقف إلى التطلع نحو المزيد من درجات دمقرطة المجتمع. فكما ذكر أعلاه إن كانت درجات عدم الثقة في النظام الديمقراطي هي وليدة اعتقاد المواطنين بعقم الصراع السياسي فتعود أسباب ذلك وحسب رأي رينات ماينتس Renate Maynts إلى العوامل التالية: فهناك على المستوى الاجتماعي (فشل في عملية التنشئة السياسية وضياع تأثير القيم التقليدية، وعلى المستوى السياسي فشل نظام الأحزاب في تمثيله للإرادة الشعبية وقدرته على خلق الإجماع، وعلى المستوى الحكومي في عدم أهلية الحكومة على اتخاذ القرار وفقدان الثقة الشعبية والخلاف مع الدولة. - يضاف إلى ذلك – تبدو أزمة دولة الرفاه ككونها أزمة اقتصادية ليس في كون أن نظام الرفاهة نظام مرغوب فيه أم لا ولكن في قدرة النظام الاقتصادي على إشباع المطالب المتزايدة. والأكثر من ذلك يبدو أن المشاكل تجد وبشكل قاطع أسسها في نقص كفاءة وشرعية البيروقراطية)(20). كيف تؤثر هذه العوامل على آلية العمل الديمقراطي؟

كما هو معلوم لا يمكن لأي نظام سياسي مواصلة وجوده دون أن يقوم بعملية إيصال ألأفكار والمعتقدات التي شيد عليها بناءه وتطويرها وذلك لتحقيق هدفين:-

الأول: للحصول على شرعية وجوده من خلال عملية إقناع المواطنين بصلاحية هذه الأفكار مقارنة مع نقيضها. ولا تتم هذه العملية إلا من خلال إعلام المواطن وتثقيفه، وتجسيد هذه الأفكار والمعتقدات في رموز لها معنى وموقع في نفسية المواطن وذلك من خلال، تعويد المواطن على سماعها وترديدها بشكل طوعي واقتناعي. بعبارة أخرى تبقى شرعية النظام متوقفة على قدرة هذا الأخير في الاستمرار على تعبئة كل المصادر التي يملكها سواء تلك التي تحت يده أو بالاستعانة بمؤسسات المجتمع المدني، في عملية التنشئة السياسية الضرورية لخلق الدعم والمطالب الجديدة لكي تتوافق مع التغيرات الحديثة للمجتمع.

وثانيا: في المحافظة على صيرورة النظام وليس على صيرورة السلطة، لان السلطة تتغير في حين النظام يستمر مادامت عملية إيصال المعلومات والتداخل بين السلطة والمواطنين جارية من جيل إلى

جيل وذلك عن طريق المحافظة على إبقاء عملية التغذية الاسترجاعية feed back فعالة والتي لابد منها إن أريد استمرار نظامه في الوجود. أن فشل النظام بالقيام بهذه الإجراءات يعني توقفه على تزويد نظامه بالوقود الذي يحتاجه لمواصلة مسيرته فتنعكس أثار هذا الفشل على دعم المواطنين للنظام وبدء التشكك في صلاحية أفكاره في مقارنتها مع أفكار أنظمة ثانية. وتظهر هذه النتيجة بشكل واضح عندما يفقد المواطنين الثوابت المعيارية التي على ضوئها تتأطر السلوكيات وهي تلك القيم التقليدية التي يتمسك بها المجتمع والمواطن. ولا يعني التمسك بالقيم التقليدية هنا تخلفية المجتمع والمواطن بانغلاقه على هذه القيم، بل يعني فقدانها غياب الخطوط الرئيسية التي تفرق بين مجتمع وأخر. فعندما تتداخل القيم كما هي عليه الوضعية في عالمنا المعاصر بتعولم النخبة أي بمعنى عدم تمسكهم بقيم المعرفية لمجتمعهم وانفتاحهم الكبير على الخارج، تنعكس أثار هذا التعولم على القاعدة التي لا تتحرك بنفس السرعة التي تتحرك بها هذه النخبة رغم تأثرها هي الأخرى بها، ولكن يعود سبب تأخرها في الحركة إلى تعارض مصالحها، مادية كانت أو معنوية، مع ما هو خارجي، فتبدأ بالتشكك بنوايا النخبة والتمرد عليها، في حين يعود تعولم النخبة إلى ذلك التماثل المتداخل لتشابه القيم المشتركة فيما بينهم ولكونهم باتوا يشكلون طبقة معينة، حتى ولو استمروا بالكلام باسم القاعدة والمواطن، لان بدونهما فان مصدر تواجدهم كنخبة سيتعرض للخطر بسبب الهوة التي ستفصل بين الاثنين. أن استمرار هذه الهوة وتعمقها يقود إلى عدم قدرة النخبة المعولمة على مواصلة عملها التمثيلي للقاعدة من خلال أنظمة الأحزاب التي وضعتها قواعد اللعبة السياسية مما يؤثر بدوره ليس فقط في تعميق الشكوك بأهلية هذه النخبة، بل في زيادة درجات تطرف القواعد، التي لا ترتبط فيما بينها بصلة طبقية أو ثقافية وإنما تجمعها تلك الصورة التي تجسد فيها نفسها في إشكال تجمعات وحركات اجتماعية تعبر عن وجودها بكل الأساليب المعهود والغير معهود. أن ما يساعد هذه التشكيلات على الظهور بهذه القوة على المستوى السياسية في العالم الغربي هو وجود المجتمع المدني المستقل عن السلطة الذي يساهم بشكل كبير في:-

أولا: لعب دوره كوسيط بين السلطة والمجتمع بين النظام والمواطن العادي في تثبيت وإعادة تثبيت الآليات العمل السياسي للأنظمة الديمقراطية وكأداة في تجديد معطيات عملية التغذية الاسترجاعية بكسره التعامل البيروقراطي من جهة والمتصف بحساباته العقلانية القائمة على ترجيح فقط، وتحت ضغط العولمة وتأثير القطاع الخاص على العام، على الجانب المادي لعملية التكلفة والربح في التنظيم والعمل السياسي. هذا التعامل يساهم في تقليل ليس فقط من استقلالية المجتمع المدني اتجاه السلطة، بل أيضا من استقلالية الفرد اتجاه السلطة، عندما تصبح هذه الأخيرة بنشاطاتها الإدارية وحساباتها المالية وتداخلها مع القطاع الخاص، المقررة لقواعد اللعبة السياسية داخل المجتمع.

ثانيا: دور المجتمع المدني في تأكيده على الأخذ بنظر الاعتبار البعد الاجتماعي والإنساني لهذه المعطيات من جهة أخرى. بعبارة ثانية على قدرة وقوة المجتمع المدني تتوقف عملية المحافظة على الديمقراطية كآلية في التعامل السياسي. فضعف هذا الأخير أو عدم أهليته بالقيام بعملية الوساطة بين السلطة والمجتمع بين النظام والمواطن، تنزلق الديمقراطية لتأخذ لها شكل شبح الديمقراطية. ويتم هذا إذا ما ضعفت قواعد اللعبة المنظمة بتحولها من كونها آلية في المشاركة في إدارة حاكمية المجتمع لتصبح آلية في التحكم بدون مشاركة خصوصا مع عولمة العالم، حيث نجد أن هناك تزايد في معدلات اللجوء المواطنين نحو مواقع الانترنيت في المشاركة بالحوار الجاري بخصوص الأوضاع

الاجتماعية والاقتصادية للتعبير عن آراءهم، ويتم ذلك على حساب أعمال السلطة ومراكز الاستطلاعات الرأي. ويعود سبب ذلك اللجوء إلى شعور المواطن بأن حواره في شبكات الانترنيت يضعه على قدم المساواة مع السلطة وان آراءه، وعلى العكس ما تتصف فيه النخبة، تتصف بحسن النية وخالية من كل نفاق سياسي. وهذا ما يمكن فهمه من قول بول هيرست Paul Hirst (بان معظم المواطنين باتوا يواجهون المنظمات التي تدار بشكل هرمي والتي تستبعدهم من المشاركة رغم إنها تتكلم في الغالب باسمهم وتدعي بتقديم الخدمات لهم)(21). أن استمرار هذه الحالة سوف يعني تحريف معنى الحاكمية التي تشير إلى أهلية وكفاءة سلطة الدولة في خدمة مواطنيها. ويعني استمرار هذه الحالة أيضا بداية القطيعة في عملية الحوار الديمقراطي مع شبكة العلاقات أو العلاقات الأفقية المتداخلة بين الإطراف السياسية، هذه العلاقات التي تستند عليها الحاكمية في القيام بإدارة المجتمع سياسيا والتي من خلالها تتمكن من الحصول على شرعية تصرفها. فتوقف هذه العلاقات عن العمل يعني الانفراد بسلطة القرار التي سوف تأخذ لها صورة علاقات عاموديه أي من الأعلى إلى الأسفل وهي بحد ذاتها خروج عن قواعد اللعبة الديمقراطية التي تفترض أن تكون العلاقات متداخلة بين الأفقي والعامودي وهناك توزيع في سلطة القرارات أي إنها ديمقراطية متعددة المستويات وليست ديمقراطية ذات بعد واحد تحصر سلطة القرارات في القمة مع الإبقاء على فكرة المشاركة السياسية كبطاقة للتعريف فقط . وعليه فلا عجب أن تظهر على الساحة السياسية مع استمرار هذه القطيعة بين العلاقات المتداخلة تلك المشاعر بالحنين إلى الديمقراطية المثالية تلك التي(تتصف بالتماسك المدني التي تحترم المواطنين والاختيارات السياسية الواضحة المعالم)(22) كما يذكر ذلك كل من استيفان كولمن Stephen Coleman وجاي بلوملير Jay Blumler . هذه الوضعية قادت إلى ظهور تلك الآراء التي تدعو إلى قيام ما يسمى بالديمقراطية التشاورية Deliberative democracy تلك التي طرحها عام 1975 يوركن هابيرماس (23) Jürgen Habermas) والتي تجمع بين وجهي الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية وتذهب إلى إشراك المواطنين بصورة اكبر في الشؤون العامة سياسية منها وغير سياسية، ليس من اجل الحصول على شرعية القرار السياسي، بل من اجل تثبيت مطالبة الأفراد المتساوين في الحقوق والحريات في توثيق التعاون بينهم بشكل أعمق وذلك في كل ما يتعلق بمجالات حياتهم الجماعية سواء كان ذلك على المستوى العام أو على المستوى المحلي، كما يذهب إلى ذلك كل من امي كوتمان Amy Gutmann ودانيس فرنك تومبسون Dennis Frank Thompson(24).

في الحقيقة أن وراء هذا التوجه يكمن عاملين:

العامل الأول ويتحدد في تفتيت الاتجاهات النخبوية التي تعاني منها الديمقراطية في كون أن ممثلي الشعب بسبب حصولهم على تفويض الناخبين، فان إجراءات وضع القوانين وصناعة القرار السياسي تدار فيما بينهم وبعيد عن تطلعات ومشاعر الناخبين الآنية. إي بمعنى إبعاد من هم أصحاب الحق في السيادة عن ممارسة سيادتهم الفعلية وذلك بحجة التخوف من سيطرة مشاعر الآنية على العقلانية.

والعامل الثاني ويتحدد في التقليل من مخاطر استقلالية الفرد التي قد تقود إلى تعميق روح الأنانية والفردية خصوصا مع تطور العولمة وتأكيداتها على روح الفردية وإعطاءها لتواجد معنى الحياة الجماعية بعد واحد هو البعد الاقتصادي، فان تعمق هذا الوضعية ستقود إلى عدم القدرة على المناورة والحوار، أسس التعامل الديمقراطية، في مواصلة فعاليتها بتحويل الصراعات إلى خلافات. وسيعني

هذا الفشل إمكانية تحول بعض من قطاعات المجتمع إلى اوليغارشية وخاصة تلك الغنية والمستفيد من هذا الواقع وعلى حساب المجموعات المتضررة. ومع هذا التحول ستفقد الديمقراطية قاعدتها الاجتماعية الاقتصادية ألا وهي الطبقة الوسطى عندما تصاب هذه الأخيرة بحالة التفقر. ولكن وعلى الرغم من تزايد درجات التأييد لهذا النوع من التطبيقات الديمقراطية إلا أن الأخذ بها يبقى متوقفا على قدرة الأنظمة السياسية على القيام بعملية معادلة بين مطالب توجهات العولمة لتتلائم مع ظروف الأنظمة السياسية، من جهة ومن جهة أخرى، على قدرتها على تقوية أواصر الطبقة الوسطى وتوجهات الأفراد والمجموعات والتقليل المسافة الفاصلة بين النخبة المعولمة والقاعدة الاجتماعية للمجتمع.

وعليه يبدو واضحا مما تم تحليله أعلاه، أن ثمة اختلافات موجودة في أشكال الديمقراطية بين ما يسمى بالديمقراطية الليبرالية والديمقراطية غير الليبرالية. والسؤال الذي يطرح أين يكمن الفرق بينهما وما هي خصوصية كل واحد منها؟ ولكن قبل الإجابة على هذا السؤال لابد من البحث في الشروط التي تقود إلى قيام الديمقراطية وذلك من خلال المناهج المقارنة التي بحثت في هذا الموضوع.

مصادر المبحث الاول

Bacheler Jean. Démocratie. Calmann Lévy, Paris 1985. P1 -1

Baudouin Jean. Introduction à la science politique. Dalloz. 7é-2
édition. 2004. P. 65

Barbu Zevedei. Democracy and dictatorship: their psychology and -3
patterns of life. Édition : Routledge. 2002. P. 3

4 - نفس المصدر السابق ص 21

5 - نفس المصدر السابق ص106

Koolman J. ed. Modern governance, London, Sage, 1993. P. 285-6

Rhodes R. A. W.. The new governance: governing without -7
government. Political Studies. XLIV. 1996

Denquin Jean-Marie. Introduction à la science politique. Hachette.-8
2e édition. 2001. P. 64

Diamond, Larry and Morlino, Leonardo. The Quality of Democracy:-9
An overview. Journal of Democracy. Volume. 15, N° 4. October, 2004.
P. 22

Dahl Robert. Democracy and Its Critics. Yale University Press -10
1989

Diamond, Larry and Morlino, Leonardo. The Quality of Democracy:-11
An overview. Journal of Democracy. Volume. 15. N° 4. October, 2004.
P. 20

J. Pharr Susan. D. Putnam Robert. Disaffected Democracies-12
Princeton University Press. , 2000

Hibbing, John R. , and Elizabeth Theiss-Morse. Stealth-13
Democracy: Americans' beliefs about how government should work,
Cambridge studies in political psychology and public opinion.
Cambridge, U. K. ; New York: Cambridge University Press. 2002

Lipset, Seymour Martin. Some social requisites of Democracy:-14
Economic development and political legitimacy. The American political
science review. Volume. 53. N°1. March, 1959. P. 7

Schumpeter Joseph. Capitalisme Socialisme et Démocratie. -15
Payot. Paris. 1972. P. 355

Przeworski, Adam. Minimalist Conception of Democracy: a-16
Defense. in Robert A. Dahl, Ian Shapiro and Jose Antonio Cheibub
(eds). The Democracy sourcebook. Massachusetts Institute of
Technology. 2003 pp. 12-17

Huntington P. Samuel. The third wave. in. Edite by. Brenda-17
Bushouse. Warada Howard J. Comparative politics. comparative
public. Routledge. 2005. P. 129

Muhlberger, Peter. Stealth Democracy, Apathy rationales, and -18
deliberation. Paper prepared for the 55th Annual Conference of the
.International Communication Association, May 2005, New York, NY

J. Barro Robert. Determinants of Democracy. development-19
discussion. Paper no. 570 January 1997. Harvard Institute for
International Development. Harvard University

Maynts Renate. Governing failures and the problem of -20
governability: some comments on a theoretical paradigm. in. Edited
by. Kooiman Jan. Modern governance: new government-society
interactions. Sege. 1994. P9

Hirst Paul. Democracy and governance. in. Edite By. Pierre Jon.-21
Debating governance. Oxford University. 2002. P. 20

Coleman Stephen. Blumler Jay G. The Internet and democratic -22
citizenship: theory, practice and policy. Cambridge University Press,
2009. P 2

Habermas Jürgen . Legitimation crisis. Boston . MA. Beacon. 1975 -23

Gutmann Amy. Thompson Dennis Frank. Why deliberative -24
democracy? Prisnceton University Press, 2004

المبحث الثاني

في مناهج التحليل السياسي المقارن للديمقراطية

لمعرفة واقع الديمقراطية كنظام سياسي أو كظاهرة سياسية لابد من تناول تلك المناهج التي قدمت تفسيرا لوجودها. وقد تنوعت هذه المناهج حسب طبيعة القائمين على دراستها وتحليل عناصر وجودها. ان أهمية عقد مقارنة بين هذه المناهج هو لمعرفة نواقص أو تطور مناهج معينة في تفسيرها المقدم لنشوء وتثبيت وتطور أسس الديمقراطية في مجتمع معين. لان الديمقراطية إذا ما أخذت كنظام فلابد لها من شروط تسمح لها لممارسة آليات عملها، إضافة إلى قبولها كجزء من حياة المجتمع. بعبارة أخرى شروط تحدد:-

أولا: إمكانية وجودها، بمعنى العوامل الواجب توافرها لتحقيق ما يطلق عليه مصطلح التحول الديمقراطي Democratic Transition والذي يعني الانتقال الغير محدد بالوقت والمجال والفاصل بين نظامين ويفترض أن يكونا مستقرين، بين نظام غير ديمقراطي و نظام ديمقراطي.

وثانيا: دعم وتثبيت هذا الوجود والذي يعرف بمصطلح Consolidation of Democracy والمقصود فيه مواجهة النظام الديمقراطي لكل أنواع التحديات التي تعرقل انجازات وأهداف عملية انتقال النظام بالوسائل والياات الخاصة به وبوضعه للقواعد اللعبة السياسية الجديدة.

وثالثا: تطورها والمقصود فيه تمكنها من تثبيت قواعد اللعبة السياسية الجديدة بانفتاحها على كل المصالح المتصارعة داخل المجتمع، وحتى ولو لم تشارك في عملية الانتقال، بإشراكها في عملية المشاركة السياسية وفي صناعة القرار وفي توسيع الإجماع على أهمية وجودها. وتعتبر هذه النقطة ضرورية ولابد منها، لان تطور الديمقراطية متوقفة على قدرتها في استمرار على المحافظة على الصفة الخلاقة في مواجهة التغييرات السياسية و أحداث العالم السريعة وبالخصوص مع عولمته، لذلك فلابد للنظام السياسي الديمقراطي وبهدف ضمان استمراريته العمل على(تقوية شرعية – وجوده – وعلى – استمرارية صفة الخلق الديمقراطي قبل طلب الكمال)(1) لوضعية ديمقراطيته.

وعليه فالديمقراطية ليست قالب يمكن صبه في أي بيئة، فإن لم تكن هناك بيئة صالحة لاستقبالها فلا يمكن لها البقاء، وان وجدت فان أسسها ستتصف بهشاشتها. وهي ليست كلمات بدون معنى فكل مفردة من مفرداتها لها مغزى يرتبط بتاريخ وأحداث سياسية واجتماعية لعبت دورا في إبراز فكرة الديمقراطية كنظام وكطريقة حياة في مقابل (أنظمة سابقة لوجودها ذا طبيعة غير محددة سياسيا أو أنظمة ديكتاتورية) (2)عانت اغلبها كما يقول فيليب برو Philippe Braud (... من أزمة مؤسسية تجد جذورها في ضعف الشرعية السياسية)(3). وعليه فعندما نذكر شروط تواجد الديمقراطية فالمقصود بها تلك العوامل التي تساعد على ظهورها وقبولها بسبب توافق آليات عملها مع البيئة. وان هذه الآليات تعكس أرضية التفاعل داخل المجتمع التي قادت إلى القبول بالديمقراطية كنظام. في حين عندما نتكلم عن تثبيت ودعم الديمقراطية فهذا يعني وجود عراقيل وصعوبات تواجه الديمقراطية في إرساء وجودها ولكن لا يعني ذلك رفضها، لان لو كان هناك رفضا لما استخدمت كلمة تثبيت ودعم. أما عن تطورها فهنا الموضوع يتناول قدرة الآليات الديمقراطية على تخطي الواقع لمواجهة تحديات المستقبل بهدف المحافظة على وجودها، محافظة لا تعني هنا جمودية

مواقفها بل تعني محافظة على تلك الروح الخلاقة في التلاؤم والتوافق والمناورة والمساومة بشكل فعال حتى تتفادى فيها استهلاك معانيها بسبب تقادم الزمن. وعليه فكيف يمكن بحث هذه المراحل وما هي الفروق الفاصلة بينها؟

في الواقع هناك عدة مناهج، وكما ذكر أعلاه، تناولت دراسة العوامل التي قادت إلى التغيير الديمقراطي ومن بين هذه المناهج:-

أولا: المنهج الاقتصادي وتفسيره الاسسي

ينطلق هذا المنهج من المقولة التي تذهب إلى أن الديمقراطية هي نتاج عملية التطور الاقتصادي التي قادت آليات عمله إلى تحديث المجتمع بنقله من مجتمع متخلف قائم على الزراعة وتبادل البضائع إلى مجتمع يعتمد على حرية السوق والتبادل التجاري والصناعي، انتقال قادته الطبقة الوسطى الصاعدة داخل المجتمع الذي كان قائما على ارستقراطية الأرض والتحكمية الانفرادية التي توزع المناصب والمواقع السياسية على مجموعتها والتي تتماثل معها أو تعمل لخدمتها في ضمان واستمرار مصالح المركز السياسي. بعبارة ثانية أن هناك علاقة بين وجود الديمقراطية والتطور الاقتصادي في ضرورة تواجد هذا الأخير بالمرتبة الأولى لأن وجود اقتصاد ليبرالي سوف يقود إلى خلق التراكم الرأسمالي والرفاه الاقتصادي الذي يمكن تقييمه عبر معيار ارتفاع الدخل القومي والفردي داخل المجتمع، من جانب ومن جانب أخر، فاعلية هذا الاقتصاد على ضمان الاستقرار الاجتماعي والاندماج الجماعي لمواطني البلد بفضل الأفكار الليبرالية المنادية بالحرية وضمان وحماية الحقوق . وكما يقول بيير اتين ويل Pierre-Étienne Will بان (الحداثة الاقتصادية بمعنى التطور الاقتصادي الليبرالي والقيم التي يبثها تقود بالضرورة إلى التحرر السياسي الذي يقود إلى ظهور الديمقراطية) (4). بمعنى أخر إن حداثة المجتمع بسبب تطور اقتصاده وتنوع مصادره، تقود هذه الحداثة إلى ديمقراطية المجتمع، لكون تعني الحداثة هنا ليس فقط التراكم الرأسمالي بل وأيضا، تنوع وتطور مصادر التصنيع والتعليم والتوسع العمراني التي تواكبه، حيث تقود كل هذه الإجراءات إلى استفادة كل المواطنين من عوائدها وتنعكس أثارها على ديمقراطية المجتمع ونظامه بسبب تحلل آليات التحكم الانفرادي التي كانت تستغل هذه العوائد لصالحها فقط. أن جذور هذه الفكرة تجد أسسها لدى دانيال ليرنير 5) Daniel Lerner) الذي ارجع ظهور الديمقراطية كنتيجة لعمليات التحديث الاقتصادي التي تؤثر على مواقف الأفراد المدنية في خلقها القدرة على التعاطف والرغبة في المشاركة(6).

وفي نفس الاتجاه جاءت أراء سيمور مارتن ليبسيت Seymour Martin Lipset الذي اعتبر أن الديمقراطية هي نتيجة قمة عمليات التحديث المرتبطة بالتطور الرأسمالي وارتفاع مستويات التعليم والتوسع العمراني والتقدم الصحي، وان استمرارها يعتمد على درجة آليات عملها في خلق الاندماج الاجتماعي بقدرتها على العمل في تحقيق نوع من الموازنة بين الخلافات الاجتماعية والإجماع ولا يتم ذلك إلا من خلال تحقيق إشباع مصالح المجموعات المتضررة، حيث بواسطتها يمكن درء خطر تهديد استقرارية الديمقراطية. فبالنسبة له (كلما كان المستوى المعيشي للمجتمع مرتفعا كلما كانت هناك حظوظ كبيرة لإقامة النظام الديمقراطي)(7). بمعنى أخر يتحدد شرط الانتقال إلى الديمقراطية بتوافر الشرط الاقتصادي المعبر عنه بعملية التحديث الاقتصادي، فبدون وجود هذا الشرط لا يمكن

لا الانتقال إلى الديمقراطية ولا قيام كيانها. وعليه يمكن الفهم مما ذكر أن عملية التحديث إن كانت مرادفة للتطور الاقتصادي، فشرط قيام الديمقراطية وتفسير وجودها لا يتحدد فقط بوجود هذا العامل الذي يلعب دورا في ضمان الاستقرار السياسي، بل في مدى فاعلية هذا العامل في خلق نتائج تذهب إلى تحديث وتطوير قطاعات ثانية مثل التعليم وأثار ذلك على العقلية والقيم الاجتماعية السائدة. وهذا ما يذهب إليه كل من ادم برزيورسكي Adam Przeworski وفيرناندو ليمونجيFernando Limong بقولهم (تقوم عملية التحديث على التمايز والتنوع التدريجي للأسس داخل المجتمع والتي تتوج بفصل الأسس السياسية عن الأسس الأخرى والتي تجعل من الديمقراطية شيء ممكن. أن المسببات الخاصة – في هذا التنوع والتمايز- تتألف من سلسلة من عمليات التصنيع والعمران والتعليم والاتصالات والتعبئة والاندماج السياسي، وتعتبر كلها من بين أمور أخرى لا تعد ولا تحصى في خلق عملية التراكم التدريجي في التغيير الاجتماعي الذي ساعد المجتمع على التوصل إلى ديمقراطيته) (8).

في الواقع إن صحت معطيات هذا المنهج في تفسير الانتقال من الأنظمة الديكتاتورية إلى الأنظمة الديمقراطية مستندين على الدور الذي لعبه التطور الاقتصادي في حياة بعض المجتمعات مثل دول جنوب شرق آسيا وكذلك كوريا الجنوبية وتايوان وشيلي، حيث قاد هذا التطور إلى (زيادة مصادر المعلومات برفع المستويات الاقتصادية التي قادت إلى زيادة في حجم الطبقة الوسطى وقوتها)(9) داخل المجتمع، حيث ربطت، وحسب راي هوارد وياردا Howard J Wiarda، (... الديمقراطية.. بشكل دائم مع مفهوم المساواة وبزوغ قوة الطبقة الوسطى) (10)، فثمة مجموعة من الانتقادات التي يمكن للمرء تقديمها بخصوص هذا المنهج تتعلق في:-

أولا:- إذا ما أخذت معطيات هذا المنهج بحذافيرها، فأن المجتمعات التي لا تملك الإمكانيات الاقتصادية على القيام بعملية التطور ستبقى مجبرة على العيش في ظل الأنظمة الاستبدادية. وإذا ما حاولت تبني الديمقراطية كنظام فثمة عرقلة في صيرورة آليات عملها ستعيق من تجذرها داخل المجتمع، ويعود سبب ذلك إلى عدم قدرة قياديي هذه الدول على توظيف الاستثمارات الاقتصادية الضرورية للمحافظة على النمو الاقتصادي، بسبب أن الضغط الممارس على السلطة من قبل النقابيين والأحزاب والمواطنين من اجل تحسين المستوى المعيشي يجبر من هم في السلطة على تفضيل الاستجابة الآنية إلى هذه المطالب بدلا من التركيز على جهد النمو الاقتصادي وذلك خوفا من فقدان مواقعهم السلطوية التي تمكنوا من الوصول إليها عن طريق الانتخابات (11).

ثانيا: حتى ولو فرض أن هناك إمكانيات اقتصادية يمكن توظيفها بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، فليس بالضرورة أن يعني ذلك أن هناك إمكانية للانتقال إلى الديمقراطية. فاغلب الدول التي تتوفر لديها هذه الإمكانيات الاقتصادية مثل الصين وسنغافورة وماليزيا وحتى في الدول العربية مالكة البترول والتي أفلحت في تحقيق تغيير نوعي في المجال الاقتصادي والصناعي لم يقد هذا التطور إلى تحقيق التطور السياسي المتمثل بالانتقال إلى الديمقراطية لكون أن القيادة السياسية تفاضل بين الازدهار الاقتصادي الذي يحققه لها السوق وانعكاساته الايجابية على المستوى المعيشي والاستقرار السياسي الذي يضمنه وجود سلطة تحكمية، كما يقول بذلك كي هيرميت Hermet Guy (12)،

بدلا من فكرة الانفتاح على الأخر والقبول بفكرة التعاقب على السلطة. وقد يعود سبب التمسك بعدم الانفتاح إلى ضعف قوة الطبقة الوسطى في التأثير على عملية الانتقال، كما يقول بذلك صومائيل هنتكتون13) Samuel Huntington)، لكونها استخدمت كأداة في تقوية المجموعة المتحكمة بالسلطة.

ثالثا:- إن إلقاء نظرة تحليلية على سير عملية التغيير تظهر لنا بأنه ليست الطبقة الوسطى هي قائدة هذا التغيير في هذه المجتمعات وإنما للطبقات العمالية دور مهم أيضا في ذلك. وكما يذهب إلى ذلك تيموثي ليم Timothy C. Lim، حيث تشكل (الطبقة العاملة الأساس الرئيسي في التغير الديمقراطي) (14) بفعل نضالها من اجل الدفاع عن حقوقها بتنظيم نفسها داخل مؤسسات متنوعة لها وقع على السلطة السياسية من زاوية قدرتها على عرقلة عمليات الإنتاج من خلال الإضرابات والمظاهرات أو أي وسيلة أخرى، هذا من جانب ومن جانب أخر، بفعل ارتفاع مستواها المعيشي وتأثيراته على ارتفاع مستوى ثقافتها. فكلما ارتفع هذا المستوى كلما كانت هناك حظوظ في التغيير من طبيعتها الاجتماعية الاقتصادية ببرجزتها وانضمامها إلى صفوف الطبقة الوسطى أو تصبح جزء منها، وكلما كانت هناك حظوظ أمام مؤسسية الديمقراطية كنظام وحصولها على الشرعية.

في الحقيقة رغم كون أن العامل الاقتصادي له دور مهم في عملية التغيير غير أن الانتقال إلى الديمقراطية سيتوقف على قدرة ورغبة القائمين على السلطة في تنمية الاقتصاد بخلق دولة الرفاه والعدالة الاجتماعية والسياسية من خلال سياسة الانفتاح على المجتمع، وعلى قدرة المجتمع المدني تنظيم نفسه ذاتيا بحصوله على استقلاليته عن السلطة السياسية. بعبارة ثانية تتحدد عملية الانتقال إلى الديمقراطية بفعل عامل السلطة التي تخلق المؤسسات التي تسهل عملية الانتقال من جهة ومن جهة ثانية تتحدد عملية الانتقال بفعل عامل الحرية التي يتمتع بها المواطن التي تمنحه الفرصة في الانضمام إلى المؤسسات التي يخلقها هو لنفسه و يعمل في إطارها على المساهمة في عملية المشاركة السياسية وصناعة القرار. فبالنسبة لكل من ايفلين هوبير Evelyne Huber وديتريش روشيمير Dietrich Rueschemeyer وجون ستيفانس John Stephens(15) وفي دراسة لهم « بعنوان وقع التطور الاقتصادي على الديمقراطية »، أن عملية الانتقال من مجتمعات تسيطر عليها التحكمية الفردية إلى الديمقراطية هي قبل كل شيء موضوع القوة - بمعنى السلطة - وتقاسمها . فالتحولات إلى الديمقراطية تبدأ عندما يصاب ميزان القوى للقوى الحاكمة بخلل نتيجة الاختلاف في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بسبب تأثير الاقتصاد الدولي على الدول، تأثير يؤطر علاقات القوى الحاكمة والمجتمع المدني من خلال القرارات السياسية التي تتخذها. فبالنسبة لهم إن التقدم الاقتصادي الذي ولد نتيجة التطور الرأسمالي قاد إلى الديمقراطية، ليس بسبب كون إن تواجد الرأسمالية يتوافق مع وجود الديمقراطية ولكن، بسبب إن التقدم الاقتصادي وتطوره يؤثر على علاقات القوة داخل المجتمع، في تغيير طبيعة المتحكمين بالسلطة، بسبب الضعف الذي يتعرضون له نتيجة التغير في طبيعة المجموعات الضعيفة الخاضعة لها – الطبقات العمالية الحضرية - اجتماعيا وثقافيا وسياسيا –لكونها استفادت من تأثيرات التقدم الاقتصادي في تقوية قواعدها، وسياسيا وثقافيا في المطالبة بانفتاح الأنظمة سياسيا على القاعدة في فتح باب المشاركة السياسية. (16). والأكثر من ذلك تعني المطالبة بالانفتاح والمشاركة بالنسبة لها- أي بالنسبة للمجموعات العمالية الحضرية - زيادة قدرتها على مراقبة العمليات الاقتصادية عن طريق تلك التنظيمات التي تخلقها للدفاع عن

حقوقها ومكتسباتها. بعبارة ثانية أن التقدم والتطور الاقتصادي سوف يؤثر، ليس فقط في تقوية قواعد المجموعات الضعيفة، بل وهو الأهم سوف يغير من ميزان القوى لصالح هذه المجموعات من خلال تزايد مطالباتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ما يمكن للمرء فهمه من خلال هذا التحليل هو أن الأسس الاقتصادية والاجتماعية التي تعكسها التناقضات الطبقية التي تخلقها الرأسمالية تدفع هذه التناقضات إلى فكرة التنظيم الذاتي حيث يلعب هذا الأخير دوره في التأثير على المجموعات الخاضعة في تنظيم نفسها مستغلة وضعها ووزنها الاقتصادي، من جهة ومن جهة أخرى، دخولها في تحالفات طبقية مع الطبقة الوسطى في الداخل وعبر الحدود، بهدف تقوية أسس كل واحدة منها لغرض فرض شروطها على النظام من اجل الانفتاح وزيادة درجات المشاركة.

ولكن وكما ذكر أعلاه تبقى رغبة وإرادة السلطة في تغيير قواعد اللعبة سياسية من بين الشروط المهمة في عملية التغيير وهذا ما يؤكد عليه دانكورت روستو Dankwart Rustow (17) من جانبه عندما وضع نموذجه الذي أراد به تفسير ديناميكية الانتقال إلى الديمقراطية وذلك من خلال قيام مجموعة من أعضاء في قيادة المجتمع بلعب دورا مهم عبر قرار واعيا في تغير الأوضاع داخل المجتمع. دور تقرر شروطه وجود تداخل مسبق بين عامل الاقتصاد والثقافة. فالتطور والنمو الاقتصادي إن لعبا دورا في إفساح المجال أمام الأفراد لاختيار الحلول المهمة للانتقال من وضعية اقتصادية سياسية إلى وضعية ثانية، فان ذلك يعود إلى تلك القرارات الواعية التي تتخذها السلطة في عملية المفاضلة بين عوائد الانفتاح على الأخر وتقاسمها وبين الاحتفاظ بهذه العوائد مع احتمالية خلق بؤر الاضطراب داخل المجتمع. ولكن يبقى في نهاية الآمر العامل الذي يقرر في عملية الانتقال هو عامل الاندماج الاجتماعي لكل الأطراف داخل المجتمع حيث يلعب هذا العامل دورا أكثر أهمية من العاملين الأولين، لأنه يعكس روح المساومة بين أطراف اللعبة السياسية للوصول إلى حلول ناجعة، وذلك على حساب صراع المصالح الضيقة التي تقيد من عملية صيرورة المجتمع نحو الأفضل، من جانب ومن جانب أخر، هناك الإمكانية التي يوفرها هذا الاندماج لتحقيق إشباع اكبر للمصالح بطريقة سلمية بعيدة عن العنف من خلال فكرة التعاقب على السلطة بدلا من احتكار السلطة. وكما يقول ديرك بيرج شلوزيرDirk Berg-Schlosser ونقلا عن ادم برزيورسكي Adam Przeworski (بان يمكن للديمقراطية العيش حتى في تلك الدول الأكثر فقرا إذا – ما استطاعت الأطراف السياسية – تحقيق التطور وقللت من مستويات عدم المساواة وإذا كانت هناك بيئة دولية ملائمة وإذا كانت هناك مؤسسات برلمانية)(18) يمكن لها لعب دورها في التخفيف من حدت وشدة التناقضات لصالح المجتمع بأكمله.

وعليه فيمكن للمرء الذهاب إلى القول بأنه لا يمكن تعميم فرضيات هذا المنهج بشكل عام، وإنما لابد من الأخذ بخصوصية كل مجتمع. فلا فرضية ضرورة توافر الشرط الاقتصادي ولا فرضية دور المؤسسات الاقتصادية مهدا للانتقال إلى الديمقراطية، وإنما لابد من التركيز على خصوصية المجتمع وتاريخ وتطور نظامه السياسي، حيث تلعب هذه الخصوصية دورا مؤثرا في عملية الانتقال من مرحلة اجتماعية سياسية اقتصادية إلى مرحلة ثانية. وما حدث في العالم الغربي بانتقاله إلى الأنظمة الديمقراطية كمثال، فيجب وضعه في مسار التطور التاريخي لأنظمته، لذلك فيجب بحث الأمر من زاوية التداخل بين العامل التاريخي والعامل الثقافي وتأثير ذلك على أرضية النفسية في تحقيق عملية

الانتقال.

ثانيا:-المنهج الثقافي

يقوم هذا المنهج على فكرة البحث عن تفسير للظواهر السياسية في المجتمع من زاوية تأثير تداخل العامل التاريخي والعامل الثقافي في تحديد هويتها وخصوصيتها. وفيما يتعلق بموضوع التحول الديمقراطي يركز هذا المنهج على أهمية الاستعدادات الثقافية والنفسية في المجتمع في تقبل التغيير الديمقراطي، وهذه هي فكرة كل من جبرائيل الموند Gabriel Almond و سيدني فيبرا Sidney Verba(19) التي تؤكد على أن بعض الثقافات هي أكثر ملائمة لإقامة الديمقراطية من غيرها.

أن المقصود بالثقافة هو ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة من الرموز والمعاني التي يتقاسمها أفراد المجتمع كنتيجة لتداخليه العلاقات فيما بينهم. وعلى حد تعبير كليفورد جيرتز(Clifford Geertz 20)، تعرف الثقافة بشبكة المعاني التي تسهل عملية التداخل بين الأفراد والمجموعات والتي تمنح لهم القدرة في مواصلة صيرورة وجودهم من خلال تبادل وتقاسم ومساومة بين الأفكار والمعتقدات والقيم. أما بالنسبة إلى جون جيرينك John Gerring وبول بارريسي Paul A. Barresi تعني الثقافة تلك(الظاهرة الاجتماعية والفكرية التي يتقاسمها أعضاء مجموعة اجتماعية وتشكل كدوافع) (21) لسلوكيتهم. بعبارة ثانية تعني الثقافة ذلك النظام المكون من القيم والأعراف والأفكار التي تحدد المعايير التي تستند عليه صيرورة المجتمع في تبرير سلوكيته. إنها شيء حركي تطوري تعكس مجمل تاريخ أهداف وتطلعات مجتمع ما في صراعه من اجل الوجود. بعبارة أخرى أن الثقافة هي ليس شيء جامد منغلق تعكس عمليات إعادة إنتاج نفس العقلية الاجتماعية، بل إنها شيء متطور يترجم الأثر الذي تركه التاريخ على المجتمعات الإنسانية في كونها لها القدرة على تجاوز حالة (كونها نتاج استهلاكي – لمجموعة من القيم والأعراف والمعايير -.. لتأخذ لها دور المنتج ليس فقط للمعرفة التي اكتسبتها ولكن أيضا وبالخصوص كونها كحركة تتمحور حول إعادة الإبداع الأبدي) (22). وعليه فيمكن فهم قيم وأفكار ثقافة ما كعمل أو فعل لمعالجة وضعية معينة ولا يمكن عزلها عن تاريخ وجودها. بمعنى أخر أن تنوع القيم والأفكار لثقافة ما تعكس المعالجات لأوضاع متنوعة، ابتدعت لتفسير وتبرير أسبابها والتعامل معها وليس في تأطيرها بعامل واحد كما تفعل اليوم الإيديولوجيات السياسية. فتنوع مفهوم السلطة مثلا بالانتقال من شكل إلى أخر يجب بحثه كظاهرة تاريخية تعكس التعبئة الفكرية لنخبة المجتمع وشعورهم بان هناك ثمة تخلف في قيم نظام سياسي، ليس في عقد مقارنة بينه وبين مجتمع ثاني ومنظورا إليه سواء كان ذلك من زاوية وضعيته الاقتصادية- حالة تبعيته الاقتصادية أو تحرره الاقتصادي - أو من زاوية مستوى الإبداع الفكري لديه- درجة استخداماته للتكنولوجيا مثلا -، وإنما يعود سبب تخلفه إلى تخلفية معاني رموز ثقافته المجتمعية، وذلك حسب تحليل لورنس هريسون (23) Lawrence Harrison الذي يرى في التخلف حالة ذهنية. تخلف تعود أسبابه إلى وجود أزمة في عملية تواصل التداخل بين الأفراد والمجموعات بتحجر وتقوقع الثقافة على شكلية ومفهوم معين لمرحلة تاريخية محددة، والتي قادت وقع تأثيرها على مؤسسات النظام في خلق أزمة شرعيته، الأمر الذي دفع بالنخبة المثقفة بتعبئة جهودها الفكرية بالمطالبة بتغيير طبيعة السلطة أما عن طريق سلمي، أو بتغييرها عن طريق العنف. وكما يقول جان ماري دينكوين Jean-Marie Denquin وبخصوص الديمقراطية بأنها كنظام(أطرت طياته بتأثيرات وبقايا الماضي للأنظمة التي حلت هي محلها عن طريق ثوري أو

سلمي) (24). وهذا ما يذهب إليه أيضا فليب بروPhilippe Braud في تحليل للثورات الأمريكية والفرنسية. فبالنسبة للأولى تتمحور فكرة التغيير حول مطالبة مثقفي 13 مستعمرة بريطانية في أمريكا الشمالية بأفكارهم الجديدة بحق الاستقلال عن التاج البريطاني، (.... أفكار عكست شعور شعوب – هذه المستعمرات – بأنهم يشكلون شعب مختلف... وتوج بشعورهم بالوعي بهويتهم) (25)، والذي ترجم على ارض الواقع بإعلان الكلمات الأولى لدستور فيلادليفيه (نحن الشعب). أما في فرنسا فلقد تبلورت أثار العامل الثقافي في رفض المثقفين انغلاق المؤسسات السياسية للنظام على نفسها وعدم توافقها مع التغيرات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وذلك بحصر توزيع عوائد السلطة السياسية على أقلية النبلاء. رفض تجلى بالأهمية التي أخذها إعلان حقوق الإنسان والمواطنة بالتأكيد على أن الشعب صاحب السيادة. وعليه فان المؤسسات التي تم خلقها لابد من ربط تواجدها التاريخي كظاهرة مع مدلولها الثقافي كحادثة تاريخية لها معنى ثقافي معين يختلف من مجتمع إلى أخر، وليس النظر إليها كإجراءات تطور اقتصادي يعكس صعود طبقة معينة بالذات. فكلمة نحن الشعب تعكس تلك المطالبة بالاختلاف عن مجموعة معينة وهي بالضرورة لها بعد ثقافي معين عبر عنه بالشعور بالهوية الوطنية الذي يختلف سواء من زاوية التعامل أو من زاوية التصرف عن ثقافة الأم السائدة التي يراد الانفصال عنها. في حين مصطلح الشعب صاحب السيادة تعكس وحدوية ثقافة مجتمع معين وهويته الوطنية التي لا تطالب بالاختلاف ولكن في حقها في التعبير عن نفسها ضد إجراءات قمعها وتقييدها، لذلك فان تصرفها وحتى شكل مؤسساتها تختلف عن الأولى من زاوية أن الأولى فيها نوع من الإبداع مرتبط بالمطالبة بالاختلاف ولذلك فوجهها السياسي يختلف بالضرورة عن الثاني من زاوية أن الثانية تعكس حالة المطالبة بالتغيير، في حين الأولى تعكس حداثة شيء في طريق التكوين يختلف كليا عن ما هو قائم وموجود في ثقافة الأم السائدة. وكما يبدو أن في كلتا الحالتين البعد الثقافي الذي تأخذه الهوية الوطنية أو الشعور بها والقوة التي تتضمنها معانيها من خلال عبارة الشعب صاحب السيادة ونحن الشعب هي وراء نجاح كل تغيير في أسس المجتمع، وبالنسبة لدنكورت روستو تعتبر(الهوية الوطنية العامل الرئيسي في نجاح إجراءات الديمقرطة)(26) كظاهرة سياسية في هذه المجتمعات لكونها تعبير عن صيرورة القوة التي تعكس تلاحم قيم الأفراد والجماعات في تغيير الأوضاع أو في المحافظة عليها.

وعليه يمكن للمرء الاستخلاص إلى القول بان كل المؤسسات والسلوكيات في مجتمع ما تعتبر ظواهر ثقافية تختلف من مجتمع إلى أخر حتى ولو كان هناك تشابه لدى البعض منها مع نظائرها في مجتمعات ثانية، إلا أن الغوص في تحليل مكوناتها تبين بان هناك ثمة اختلافات، وهذه الأخير هي التي تعكس الخصوصية التاريخية لقيم الثقافية السياسية لهذه المؤسسات، والتي تترجم إلى الواقع من خلال مواقف الأفراد السياسية اتجاه قضايا معينة ومن بينها مثلا، النزوع نحو الديمقراطية والميل نحو الاستبدادية، حيث يمكن تفسير هذين الاتجاهين من الزاوية الوظيفية والصراعية: فمن الزاوية الوظيفية تعكس هنا الظاهرة، وفي لحظة تاريخية معينة، رغبة المواطنين داخل المجتمع في إبداع تنظيم معين ليستجيب إلى مصالحهم وحاجياتهم الحيوية والتي يمكن تحديدها وحسب التقسيم الهرمي الذي جاء به ابراهام ماسلو (27) Abraham Maslow بالحاجيات المادية وغير المادية. فالأولى تتضمن إشباع الحاجيات الطبيعية والآمن كأولوية ضرورية، والثانية تتعلق بكل ما له علاقة بشخصية الفرد في بحثه على الحصول على التقدير الذاتي والانتماء إلى المجموعة وتحقيق التطور

الشخصي. حيث يتم تحقيق إشباع ذلك عبر آلية السياسة التي تمكنهم من وضع مؤسسات هذا التنظيم وآليات أعمالها بشكل تتوافق مع المعطيات والقيم الثقافية التي تشكل جزء مهم في تكوين تلك الرغبة أو إنها في أساس هذه الرغبة. أما من الزاوية الصراعية فتعكس هنا الظاهرة، وفي مرحلة تاريخية معينة أيضا، صيرورة التناقضات الداخلية لتنظيم معين حيث تقود بالضرورة نتائجها إلى تطورية المؤسسات بشكل يختلف كليا عن ما كان قائما. ولا يعني هنا الصراع ضرورية وجود العنف من اجل التغيير، بل يعني الصراع هنا وجود التناقضات على المستوى الخاص والعام تتعارض فيما بينها ولا تنحو نحو تدمير المؤسسات، بل إلى تغيير من طبيعة عملها وصيغتها، لان وحسب رأي استيفن ج هود Steven J. Hood أن (الثورات – كتعبير عن عنف يهدف المؤسسات - لا توفر الأجواء الصالحة للنقاش السياسي.... وفي كثير من الأحيان تساهم في التقليل من أمل تحقيق الديمقراطية بسبب القمع السياسي)(28) الذي يرافقها. إي مرة ثانية تذهب هذه العملية مع توافق ومعطيات الثقافة وقيمها بدليل أن هدفها لا يذهب إلى تدمير صيرورة المجتمع، بل إلى إعطاء زخم جديد للمجتمع لغرض التغيير والتطور. وعليه فيمكن الذهاب إلى القول أن في أساس كل ظاهرة هناك تغير في طبيعة شيء ما عارضت أو تناقضت مع قيمة ثقافية معينة كانت هي وراء تكوين الرغبة لدى المواطنين في قيام القطيعة معها، دفعتهم إلى تغيير هذه الطبيعة، بإبداع مؤسسة معينة تقوم بوظيفة التغيير وتعطي للمجتمع زخم جديد يتلاءم مع مستجدات الجديد. بعبارة ثانية إن في ألأرضية الثقافية للمجتمع يكمن تفسير الظواهر في حالة تملكها للقدرات على التماثل مع المعطيات الجديدة بسبب انفتاحها أو تخلفها بسبب انغلاقها على نفسها، وهذا ما يمكن فهمه من خلال تحليل صومائيل هنتكتون Samuel Huntington للتطور الذي يرى أن في أسس الثقافة تكمن الأجوبة في تطور أسس مجتمعات معينة والاختلاف في مستوياتها . فبالنسبة له انه (بدون شك لقد لعبت عدة عوامل في ذلك – إي في التطور - إلا انه يبدو.... إن في العامل الثقافي يكمن التفسير الأساسي) (29) لهذه الاختلافات.

في الواقع وبالنسبة لمارك هوارد روس Marc Howard Ross والذي يرى هو الأخر، أن للثقافة دور في عملية التغيير ويمكن رصده من خلال (التغيير في اتجاهات المجموعات وعندما تجد قياداتهم أن حاجياتهم الرئيسية تتلاقى مع مفهوم التغيير)(30)، الذي يفرض عليهم طرح معطيات ثقافية ذات معنى محدد تستلهمها من الأرضية الثقافية وتستثمرها من اجل تعبئة جماهيرها، ليس فقط مع معطيات التغيير، بل أيضا وكما يقول اليسون بريسك Allison Brysk(31) في تأطير معطيات الهوية بشكل يذهب إلى دعم مناصريها وتحدي شرعية سياسات ومؤسسات السلطة القائمة. وعليه وعلى ضوء هذا التحليل وحسب هذا المنهاج فان التغيير نحو الديمقراطية مثلا، يجب بحثه في تلك الاستعدادات الثقافية في أسس ثقافة مجتمع معين التي تساهم في قبول فكرة التعاقب على السلطة وفكرة المشاركة السياسية، ليس بسبب أن هنالك تطبيقات للأسلوب الديمقراطي داخل تنظيمات مؤسسات نظام ما في ثقافة مجتمع معين فقط – حالة انتخاب البابا الكنيسة في الثقافة الغربية في إطار العهد الكنسي في القرون الوسطى أو استعدادات لاحترام السلطة لدى بعض الثقافات مثلا – ، بل بسبب وجود قيم ثقافية مرتبطة بالعلاقات الاجتماعية السائدة داخل المجتمع تجد نخب هذا الأخير فيها الأرضية التي تستند عليها في القيام بعملية التغيير وكما يقول كل من رونالد اينكلهارت Ronald Inglehart وكريستان فيلزيل Christian Welzel (أن جذور الديمقراطية تجد

أسسها في الاتجاهات الموجودة لدى الشعب نفسه، حيث تشكل هذه الاتجاهات الدوافع لطلب الحرية وقيام حكومة مسؤولة والعمل على ضمان بقاء النخبة مسؤولة أمامهم، فالديمقراطية ليست جهاز تعمل ذاتيا وإنما تعتمد على الجماهير)(32) وقيمها، ومن بين هذه القيم التي تعتمد عليها قوة وضعف الاتجاهات الفردية في مقابل الاتجاهات الجماعية. حيث يبدو أن هناك علاقة بين قوة وضعف هذه الاتجاهات في تقبل التغيير. فالروح الديمقراطية تستند وحسب راي فرانس اكنيديس(Francis Akindès (33 على أهمية عبادة الفردية Culte de l'individualisme أو Cult of individualism وأولوية القانون، تلك التي تتعارض مع الروح الجماعية وهرمية العلاقات داخل المجتمعات التقليدية، حيث التفاضل بينهما يذهب لصالح هذه الأخيرة على حساب الروح الفردية. وتعود أسباب هذه الظاهرة إلى كون أن العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع تتصف بكونها علاقات تتحدد طبيعتها بالأهمية المركزية الاجتماعية قبل الاقتصادية أو الاثنان معا التي يأخذها لمن بيده السلطة، ليس فقط بالمفهوم السياسي للسلطة، بل بالمفهوم الاجتماعي بمعنى موقعه في الهرمية الاجتماعية وسيطرته، تلك التي تتجسد بموقع الأب، رئيس العشيرة، رئيس المذهب والعقيدة، رئيس الحزب، رئيس الدولة على قمة الهرم الاجتماعي وما يخرج من هذه السيطرة من نتائج تحدد دور ومواقف من يأتي من بعد هذه الشخصيات في المراكز الاجتماعية على سلم الهرم الاجتماعي وشرعية كل واحد منهم منظور لها بعلاقتها وصلتها بهذه الشخصيات والمؤسسات التي يحتلونها ومدى قوة وصلادة العلاقات الاجتماعية بمقابل الروح الفردية. بمعنى أخر أن كل موقع من هذه المواقع وحسب تحليل فيليب برو (34) Braud Philippe يبعث برسائل تشير إلى أهمية الرموز والعادات المتحكمة بهذه العلاقات كمصادر تأطر وتخطط شخصية الفرد والمجموعة والتي تشكل في جلها قيم ثقافة ما. وهذا يعني أن هناك استمرارية مركزية للعلاقات الجماعية والتي تأخذ لها شكل الروح الجماعية Community Spirit أو Esprit Communautaire وعلى حساب عبادة الفردية Culte de l'individualisme، لان المجتمع قائم على هرمية تستمد مواقع مكوناته من الأهمية الاجتماعية التي يتحلى بها الفرد مقابل المؤسسات، وان كل تغيير من اجل تحقيقه لابد أن يمر عبر تحطيم هذه الهرمية أو تقليل من أهميتها. ولا يمكن إن يتحقق هذا إن لم توجد في الأرضية الثقافية للمجتمع ما يساعد على ذلك. لذلك تبقى عملية التغيير صعبة المنال في بعض من مجتمعات عالم الجنوب، وان تحقق ذلك مع بقاء واستمرار نفس الطبيعة الاجتماعية للعلاقات ومؤسساتها، فأن مفهوم التغيير المطبق لا يخرج من كونه تعبير هجيني لمفهوم التغيير، الذي سيأخذ له معنى أخر بكونه عملية لا تهدف إلى إحداث القطيعة مع الماضي لصالح صيرورة المجتمع حينما تساهم القيم الثقافية في تسهيل من عملية التماثل مع الجديدة في إعطاءها معنى ومغزى جديد للعلاقات الاجتماعية، بل الاستمرار على الصفة الهرمية للعلاقات بتحديث شكلها وأسلوبها لكي تتوافق مع تحقيق نفس المصالح لمن بيده السلطة بالمفهوم الاجتماعي، بإعادة صياغة معاني ورموز القيم الثقافية التي يستند عليها، حالة التأكيد بصورة غير مباشرة على مفهوم القبيلة والعشيرة والعائلة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية بإدماجها بمفهوم الدولة، التي يفترض أن تكون كيان تجريدي، لكي تصبح هذه الأخيرة صورة حديثة للعشيرة والقبيلة والعائلة، ومثال على ذلك الوضعية في المجتمعات الخليجية حيث أصبحت الدولة وبدلا عن هذه التكوينات هي المعبرة عن الروح الجماعية. وتفسر هذه الوضعية نجاح ترابط الأفراد والمجموعات داخل هذه المجتمعات بالدولة والقائمين عليها وحصولهم على شرعية وجودهم السياسي .

أن النقد الذي يمكن أن يوجه إلى هذا المنهج هو في تأكيده على فكرة استحالة التغيير الديمقراطي إن لم تكن هناك في أرضية المجتمع الثقافية قيم قادرة على تقبل التغيير الديمقراطي على غرار التغيير الديمقراطي الغربي. بعبارة ثانية أولوية نموذج الغربي في التطور الديمقراطي في التحليل السياسي لأوضاع العالم غير الغربي الذي يحصر وحسب رأي امارتيا سين Amartya Senمفهوم الديمقراطية فقط (بمصطلحات التصويت والانتخاب)(35) بجعلها بمستوى القيم وما يترتب على ذلك، ضرورة هذا العالم تبني نفس السلوكية الغربية من اجل الوصول إلى الديمقراطية. فالاختلاف الثقافي بين المجتمعات الغربية وغير غربية يفسر صعوبة التحول نحو الأنظمة الديمقراطية في المجتمعات التي لا تتقاسم معطيات الثقافة الغربية. والقول بهذا المنطق يعني تحديد وبشكل مسبق مجال الديمقراطية في العالم بجعل مفهوم الديمقراطية على وجه الحصر مفهوم غربي يتعلق ويخص فقط العالم الغربي وكل تبني له هي استعارة تبقى ناقصة أن لم تتبنى هذه المجتمعات – المجتمعات غير الغربية – ثقافة وأسلوب حياة المجتمع الغربي. بعبارة ثانية انه لا يمكن للتغير الديمقراطي أن يتم إلا من خلال إنكار الوجود الثقافي لهذه المجتمعات. ويعني هذا القول بان سوف يركز في عملية التغيير على تقليد الأسلوب بدلا من تعلم والمعرفة، وهذا يذهب ضد بل ويتعارض ومفهوم الديمقراطية كطريقة حياة وكقيمة إنسانية لا تتحدد ببلد ولا بثقافة معينة، علما بان مفهوم الديمقراطية كطريقة حياة يؤكد على أهمية دور المعرفة وتفهم مواقف الأخر عن طريق التعليم وليس في تقليد الأخر. وان نتائج السلبية للتقليد سوف لن تتحدد فقط على مستوى عمل الديمقراطية، بنزع عن المشاركة السياسية معنى وجودها، بل أيضا على مستوى التطور النفسي للفرد والمجموعة بعلاقتها بتقديرها الذاتي. فكما هو معلوم أن وراء ظاهرة التقليد تكمن دوافع ضرورة إشباع حاجات معينة أو محاولة المقلد تقليد سلوك وتصرف الأخر بدافع حصوله على رضاء هذا الأخير عليه أو الحصول على معونته، وعملا كهذا لا يطور من مشاعر الانفتاح، بل سيربط هذه المشاعر بضرورة إشباع الحاجيات الأساسية للإفراد والمجموعات، فيصبح بهذا الشكل المقلد إنسان مروض في حديقة الأخر.
أن الصعوبات التي تواجهها بعض المجتمعات في شان الديمقراطية يجب بحثها ليس في مجال وجود أو عدم وجود القيم الثقافية المساعدة على الانفتاح على الأخر، بل لابد من بحثها في مواقف السلطات السياسية لهذه المجتمعات في استغلال وجود هفوات في ثقافة مجتمع معين بسبب التخلف في حصر السلطة بيد مجموعة أو في تغير من معنى الديمقراطية. بعبارة ثانية انه لا يكفي التأكيد على ضرورة الأخذ بأهمية عامل واحد لتفسير الأوضاع السياسية، بل يجب الأخذ بنظر الاعتبار تداخل العامل الاقتصادي المتمثل بالتطور والتحديث مع عامل التعليم والتثقيف لغرض تحقيق التغيير الديمقراطي، لان رفض الالتزام بأحادية عامل واحد وبالخصوص فيما يخص دور العامل الثقافي يكمن وراءه فكرة تجاوز الصيغ النمطيةles stéréotypés أو stereotyped المرتبطة بما يسميها بيرتراند باديBertrand Badie (بالتراث الاجتماعي)(36)، التي تجبر المؤسسات والسلوكيات على إعادة إنتاج نفس العقليات، حتى وان لم يكن هناك اتفاق ضمني على إنتاجها، وتأثير عملية إعادة الإنتاج هذه، في تأطير صيرورة الديمقراطية على شاكلة معينة. ويمكن الاتفاق مع رأي القائل بان(الثقافة ليست العامل الوحيد التي تملك القوة - في تفسير قضايا كثيرة - ولكن هي عامل مهم)(37) في إجراءات التغيير الديمقراطي لما تملكه من رموز ومعاني لها تأثير على الشخصية في تجسيدها للصورة التي يجب عليه أن تكون الأمور، وليس كما هي كائنة. ويعود سبب ذلك إلى إن وعلى

الرغم من(التغيرات التي تطرأ نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي في خلقها للتغيرات النسقية – داخل المجتمع- فيما يعتقد الناس ويريد رؤيته في الحياة، غير أن التأثيرات الثقافة التقليدية لا تختفي، بسبب أن نظام المعتقدات يمتلك من القدرة على المقاومة والديمومة، لذلك فعلى رغم تغيير القيم إلا إنها تبقى مستمرة في التعبير عن التراث التاريخي للمجتمع)(38).

ثالثا: المنهج المؤسساتي

تركزت أفكار هذا المنهج، في بداية تطوره في الولايات المتحدة، كمنهج للتحليل السياسي للديمقراطية ومؤسساتها وبهدف تعميم هذا النموذج من النظام على جميع المناطق التي لم تؤخذ به، وبإظهار وبشكل خاص القيم والمعايير القانونية التي تنظم الدولة ونظامها وصيغ وأشكال مؤسساته وتأثير هذه القيم والمعايير على العمل السياسي، حالة علاقة القوانين الانتخابية بإشكال الحكومات المنبثقة من هذه القوانين الانتخابية وعلاقة صيغ الاقتراع باستقرارية الأنظمة السياسية. إي بعبارة ثانية ذهبت أفكار هذا المنهج بالتأكيد على الدور التنظيمي لدستور الدولة والياته في الحياة السياسية لتفسير واقع السلطة السياسية. فكل الآليات التي يضعها الدستور لتنظيم الحياة السياسية من أشكال وصيغ الاقتراع إلى طبيعة ونوعية الأحزاب السياسية ومرورا بإجراءات العمل الحكومي والبرلماني، تعكس عمل مؤسسات النظام التي تلعب دورا في تثبيت من طبيعة النظام السياسي. وحسب تحليل بيتر هال Peter A Hall فان هذا المنهج حاول (أبراز مؤسسات الدولة الرسمية – إلى الواجهة -..... في محاولة منه إظهار ما هو ذا أهمية في الطبيعة السياسية لبلد من خلال وصف نظامه الشرعي وتاريخه الوطني)(39)، محاولة تهدف إلى إظهار إن هناك علاقة بين صيرورة النظام والتاريخ السياسي للمجتمع الذي قاد إلى ظهور هذه المؤسسات والتي تمكنت من الحصول على شرعية وجودها، ليس فقط بسبب هذا التاريخ، وإنما أيضا بسبب قناعة الإفراد باختيارهم العقلاني على أهمية تنظيم الحياة السياسية على الشاكلة التي تتوافق مع مصالحهم الحيوية المتجددة.

في الواقع أن التأكيد على دور الدستور في التنظيم السياسي في بداية ظهور هذا المنهج كان يهدف إلى قولبة الحياة السياسية في إطار محدد هو الإطار الغربي، إطار واجه صعوبة كبيرة في الإجابة على التغييرات التي تطرأ على الحياة السياسية سواء في العالم الغربي نفسه أو في عالم دول الجنوب. فلكونه حدد مسبقا مسيرة عمليات الحراك السياسي في ألأطر التي وضعها الدستور فان إي تحرك غير المنصوص عليه في الدستور يعتبر غير شرعي. وقد تتناقض هذه الحجة مع طبيعة مستجدات الحياة السياسية تلك التي تتبلور بظهور إيديولوجيات معادية لمعطيات النظام أو تيارات رافضة لوجوده بسبب تغير في تصورات الإفراد والمجتمع نتيجة تطور حاجيات جديدة في الحياة السياسية والمرتبطة بتأثير العامل الاقتصادي، من جهة ومن جهة أخرى، التطلع إلى درجات اكبر لحرية الفرد والجماعات، حيث تقود هذه الأوضاع وهذه الظروف إلى خلق أزمة سياسية تؤثر على العملية السياسية نفسها وعلى النظام السياسي، سواء كان ذلك على شكل تغيير في طبيعة النظام ودستوره، أو في تعديل هذا الأخير، أو على شكل قطيعة مع نظام البلد، حالة استقلال الدول التي كانت خاضعة للاستعمار. بعبارة ثانية أن عدم اخذ هذا المنهج في حساباته دور الإيديولوجية ودعاياتها وتطلعات الفرد والجماعات إلى الحرية، أو بكلمة ثانية دور المجتمع المدني، قاد عدم الأخذ هذا إلى فقدان هذا المنهج من فاعليته التحليلية. وكما يقول كل من مامودو كازيبو Mamoudou Gazibo وجان جينسون Jane Jenson. فلقد انتقد هذا المنهج من جهة بسبب(عدم أخذه بنظر

الاعتبار الأوجه السياسية التي لم تأخذ شكلها المؤسساتي، مثل الاقتصاد والتستر على دور المجتمع وتأثير السلوك الفردي والجماعي والإيديولوجية ودعايتها)(40)، ومن جهة أخرى انتقد من قبل المدرسة السلوكية بسبب اكتفاء هذا المنهج بوصف الأمور دون تقديم التفسير لها. مما قاد الأمر في النهاية إلى إعادة النظر في طريقة التحليل السياسي مع التطور الذي أخذه هذا المنهج فيما أطلق عليه بالمنهج المؤسساتي الجديد، الذي لا يركز بحثه في مجال الدولة فقط لتفسير واقع السلطة السياسية، وإنما يأخذ بنظر الاعتبار عقلانية الاختيار التي تعكسها أفضليات المؤسسات السياسية للدولة التي فرضت نفسها، لكونها تتفق وأراء أطراف المجتمع السياسي في تثبيتها أو الأخذ بها مع تأثير دور الثقافة. يضاف إلى ذلك اهتمام هذا المنهج بالمؤسسات السياسية للنظام منظورا إليها من زاوية تقديمه للتفسيرات المتعلقة بالتحولات الديمقراطية. فبالنسبة لكل من جيمس ج مارج James G March وجوهان ب اولسن Johan P Olsen أن(المؤسسات ليست هي فقط مجرد توازن في الأنانيات المتعاقدة – أنانية كل طرف - وهي ليست مجرد حسابات الفردية للإطراف الفاعلة أو ساحات للاستحقاقات الانتصار للقوى الاجتماعية، إنها مجموعة من الهياكل والقواعد ومعايير للعمل والإجراءات التي لها دور مستقل جزئيا في الحياة السياسية)(41). أما بالنسبة لكلود منارClaude Ménard، فالمؤسسة تعرف بكونها(مجموعة من القواعد الدائمة، والمستقرة، والمجردة وغير شخصية، تتجسد في القوانين والتقاليد والعادات، وأطرت في أجهزة تم الاتفاق عليها أو في فرضها والعمل بها من خلال شكلية تنظيم التعامل)(42)الاجتماعي والسياسي. اما بالنسبة لكل من هوكس درايلانت Hugues Draelants و كريستيان ماروي Christian Maroy، تعني المؤسسة كل(الأشكال الاجتماعية والأسس المتواجد)(43)والتي تشمل كل التنظيمات والأبعاد المعرفية والمعيارية والأخلاقية التي من خلالها تتطور الأفكار الفردية والجماعية. وعليه وحسب هذا التعريف يدخل ضمن مفهوم المؤسسة الأسس الشكلية التي يستند عليها النظام واستقلاليتها الذاتية والمعايير الاجتماعية والثقافية السائدة داخل المجتمع بما فيها معنى الرموز التي تتضمنها أفكار ومعتقدات الثقافة وقدرات كل هذه المعطيات للاستجابة على مستجدات البيئة في خلقها أسس جديدة او إدخال التعديلات عليها لغرض دعم مواصلة تنظيم المجتمع السياسي لعمله. بعبارة ثانية تشكل المؤسسات ومهما كانت أنواعها- سلطات وأحزاب وتنظيمات مهنية أو نقابية أو إي شكل أخر من إشكال التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، الإطار الذي يعمل في داخله الأفراد والجماعات. وهو أيضا المجال الفكري الذي يعكس صراع المصالح بين أطراف القوى السياسية وأهدافها. يضاف إلى ذلك احتواء مضمونه على مجموعة من القواعد والمعايير التي تقرر وتحدد ما هو مسموح من عمل وسلوك وما هو ممنوع. قواعد ومعايير تساهم في عملية تكوين الافضليات السياسية للفاعل السياسي وأسلوب انجازها عبر آليات الحوار والمفاوضات والتحالفات السياسية. ولكون إنها حقل لصراع المصالح فان وجوده- إي الإطار- معرض بشكل دائم إلى الاضطراب والذي يستدعي مواكبة نشاطاته لكل أنواع التطور والتعديل في مساراته لكي تستمر المؤسسة في الحصول على إجماع رأي المحيط التي تعمل في داخله على، أهمية وجودها. أن ما يميز هذا المنهج في الواقع هو تلك المدارس المختلفة التي تتقاسم فيما بينها الاتجاهات الفكرية له، حيث تقدم كل منها رؤيتها التحليلية للتحولات السياسية للمؤسسات نحو الديمقراطية، تحولات ينظر لها من الجانب التنظيمي والقانوني ومن الجانب المعياري إضافة إلى الجانب المعرفي والثقافي، وعليه فهذه المدارس هي:-

أولا:- التحليل المؤسساتي التاريخي:

تتركز معطيات هذه المدرسة على الاستمرارية التاريخية للمؤسسات القديمة في تأثيرها على التحول نحو الديمقراطية. وتعني المؤسسات في هذا التحليل كل(الإجراءات والبروتوكولات والمعايير والاتفاقيات الرسمية وغير الرسمية المرتبطة بالهيكل التنظيمي السياسي للمجتمع والاقتصاد السياسي. وتضم أيضا قواعد النظام الدستوري والإجراءات المعتادة في عمل الإدارة، يضاف إلى ذلك اتفاقيات المتحكمة بسلوك النقابات أو البنوك والمشاريع)(44). بعبارة ثانية يذهب هذا المنهج إلى التركيز على دور مؤسسات الدولة في التأثير على الظواهر السياسية الاجتماعية(45)المتمثلة بتأثيرها المحدد أو المحتمل على سلوكية كل العناصر الفاعلة داخل المجتمع بتشكيلاتها في تحديد طبيعتها وهويتها، من جهة ومن جهة أخرى، من خلال تطوير افضلياتها السياسية. إذن فحسب هذا التحليل إن المؤسسات هي نتاج لعمليات تاريخية لذلك فان في غالبية الأحوال، كل الظواهر الاجتماعية السياسية تكون مشروط بعوامل خارجية عن الفاعل، والكثير منها تجد جذورها في طبيعة المؤسسات واثر الظروف التاريخية في تشكيلها. و الفاعل الرئيسي حسب هذا التحليل وحسب رأي كل من لوران ماكفالس Laurent McFalls و نيقولا ليورزو Nicolas Liorzou وجولي بيروJulie Perreault وانكا موت Anca Mot هي المجموعات، (فالمجموعات في المنهج المؤسساتي التاريخي تعتبر الفاعل الرئيسي، وبالخصوص الجماعات المحلية التي تتقاسم المعايير والقواعد التي تضعها القوانين)(46)، هذه الأفكار تذهب عكس الآراء التي تقول بان مؤسسات الدولة هي أداة بيد النخبة لتسيرها حسب مصالحها، أو تلك التي تقول بأن مؤسسات الدولة هي انعكاس للقوى الاقتصادية والاجتماعية. بمعنى أخر أن للمؤسسات استقلالية تمكنت من الحصول عليها نتيجة ظروف تاريخية محددة، تتمحور في اغلبها حول صراع المصالح، وهذه الأخيرة- إي الظروف - إن حددت طبيعة وجود المؤسسات، فان إمكانيات تغيرها تعتمد على درجة التوتر الذي تخلقه علاقات القوى في صراعاتها فيما بينها داخل المجتمع وفي ظرف تاريخي معين، وذلك عندما تصل إلى ما يطلق عليه تسمية المنعطف حاسم Critical Juncture الذي يعكس تداخل عوامل متعددة في طبيعتها المختلفة وفي أوقات تزامنها، في خلق أساس بؤر التوتر، الذي هو في أسس عمليات التحول، ومن بينها التحول نحو الديمقراطية. فلكون القوى وراء تشكيل بؤر التوتر تمتلك من القوة الكامنة والمعلنة، فان هذا التملك يعطي لها القدرة على القيام بالتعديلات في النظام القائم. وعليه وحسب هذا التحليل أن الدولة بسلطاتها ومؤسساتها تتمتع باستقلالية في كونها تشكيلات تجريدية لا علاقة لوجودها بالأشخاص العاملين في إطارها، فهؤلاء يتغيرون بينما الدولة وسلطاتها ومؤسساتها تبقى مستمرة في عملها، وان إبدالها بمؤسسات ثانية لا يعني استيفاء الحاجة من وجودها، بل انه يعني تطورها لتتوافق مع التطلعات التاريخية للمجتمع. وهناك من يذهب إلى ابعد من ذلك في توسيع مجال مؤسسات الدولة بإضفاء النقابات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية إلى ذلك (47).

ما يمكن فهمه من هذا التحليل هو أن للمؤسسات ديناميكية خاصة بها خلقتها ظروف لا دخل للفاعل – إي خالق هذه المؤسسات بها – ووقع هذه الظروف عليها يمنحها صفة الاستمرارية، لترابط ذلك مع قدرتها على الإيفاء بتحقيق الحاجة الاجتماعية التي كانت في أساس وجودها، لذلك فإنها لا تخضع لسلطة إرادة الفاعلة، بل تستجيب إلى ديناميكيتها الخاصة في البقاء، وكنتيجة فان كثير من الظواهر الاجتماعية والسياسية لا يمكن تفسيرها بمعزل عن تأثرها بهذه المؤسسات لأنها – إي هذه الظواهر

– هي نتيجة عرضية للتطور المؤسساتي، الذي يساهم في دوره في قولبة ما يحدث من تطور جديد. ويطلق بول بيرسون Paul Pierson على هذه العملية تسمية مسار التبعية(path dependency (48 والتي تعني استمرار تأثير ممارسة ما أو تقليدي ما أو تفضيل فكرة معينة أو عمل في عملية التفاعل السياسي، رغم وجود بدائل قد تكون أفضل منها. بعبارة ثانية إن هناك(ثقل للاختيارات الماضي على القرارات الحالية)(49)، وذلك حسب رأي سليفان بارون Sylvain Barone، حيث يلعب هذا الثقل دوره في إعادة خلق أو إعادة إنتاج نفس ردود الفعل، لغرض دعم عمل المؤسسات. وعليه وحسب معطيات هذا التحليل فان التغيير نحو الديمقراطية يفهم من خلال هذا الثقل. فالتحولات السياسية باتجاه زيادة درجة ديمقرطة النظام أو وبالخصوص في التحول إلى تطبيق الديمقراطية كنظام، يمكن تفسيره بثقل فشل المؤسسات القائمة بوظائفها – الدولة وسلطاتها – بالرد على العملية السياسية، بسبب شدة الصراع بين القوى الفاعلة داخل المجتمع وتمرد البيئة عليها، وذلك بعد دخول المجتمع السياسي إلى المنعطف الحاسم Critical Juncture الذي تقود نتائج تطوره السياسي إلى ضرورة القيام بتغيير- كردود فعل ايجابية -في هيكلية الأسس القائمة للنظام. وهذا ما تذهب إليه اليزابيث جان وود Elisabeth Jean Wood (50)، حيث في رأيها يفرز تمرد القاعدة الاجتماعية وتعبئتها ضد النظام، مجموعة من النخب التي تأخذ على عاتقها عملية الانتقال إلى الديمقراطية وبناء النظام من جديد. إي أن تحول يأتي من الأسفل لتغيير ما هو موجود في القمة، كنتيجة لضغط قوة وحدة صراع القوى داخل المجتمع، التي تؤثر بعملها هذا في تسييس التناقضات المؤسسية، والتي هي وراء عمليات التغيير، حيث تهدف من خلال هذه العملية في إعادة التوازن في ألّلعبة السياسية بين الأطراف السياسية المتداخلة حسب الأشكال المتعارف عليها ثقافيا، والتي تترجم إلى الواقع من خلال خطب وسلوك القوى الذي يؤطر هوية المؤسسة بتقنينها بالقواعد القانونية المتعارف عليها بهدف تقوية أسسها من جديد.

إن مدى ثقل الماضي في تقرير سياسة الحاضر يمكن رصده، وكمثال، من خلال تأثير التعامل ألقسري مع الحركات العمالية كممارسة وكتقليد في نشوء وتكوين الأحزاب والنقابات في أوربا. فتعامل السلطات السياسية مع الحركات العمالية في أوربا في القرن التاسع عشر الذي تراوح بين تعاون معها، حالة بريطانية أو قمعها بشكل شديد، حالة فرنسا أو قمعها بشكل معتدل، حالة ألمانيا، لعب هذا التعامل دورا مهم من بعد على التطور السياسي للأحزاب السياسية، كمؤسسات، وطبيعتها الاجتماعية والاقتصادية وفي تشكيل وتنوع الحركات النقابية في هذه الدول(51)، وعلى الإصلاحات الاجتماعية والمادية التي تم الحصول عليها منذ ذلك التاريخ، والتي عرفت بحقوق العمال والعمل. ويمكن رصد ثقل الماضي في قولبة الحاضر ايضا في استمرار مؤسسات النظام الديمقراطي في صورتها الديمقراطية التمثيلية رغم ظهور الدعاوي إلى قيام بتطبيق الديمقراطية الاشراكية Participative Democracyأو démocratie participative. فعلى الرغم من تزايد الاتجاهات السياسية المنادية في تغيير أو توسيع حقل المشاركة السياسية في الانفتاح الكبير على القواعد الشعبية بإشراكها بصورة اكبر في قضايا إدارة مجتمعاتها المحلية، غير إن استمرار الديمقراطية التمثيلية كطريقة لإدارة الحكم مازالت مستمرة في عملها. وفي الواقع يكمن وراء هذا الاستمرار، ديناميكية مؤسسات النظام الديمقراطي في تأثيرها المستمر في البحث على تحقيق أهدافها للإيفاء بحاجيات الاجتماعية الجديدة للمجتمع، في تطلع أفراده إلى المزيد من درجات مشاركتهم

السياسية في الشؤون المحلية أو على مستوى صناعة القرار. فخلق النظام السياسي لمؤسسات جديدة لا ينظر على إنها خلق جديد وإنما ينظر إليها بأنها مؤسسات إضافية تعمل إلى جانب القديمة منها دون التغير في طبيعة خصوصيتها، فمثالا إعطاء دور اكبر للمجتمع المدني في التدخل لمشاركة السلطات السياسية في صناعة القرار ووضع السياسات، لا يعني تعديل في عمل مؤسسات النظام الديمقراطي بسلطاته التشريعية والتنفيذية والقضائية، بل تدعيم هذا العمل بشكل أكثر انفتاحا على المجتمع عن طريق ما يسمى بتراكب المؤسساتي في خلق مؤسسات إضافية. وهذا ما تذهب إليه كاثلين ثيلين Kathleen Thelen (52) في توضيحها عندما تقدم تفسير لعمليات التطور داخل المؤسسات من خلال خلق مؤسسات ثانية إضافية تعمل إلى جانب القديمة لغرض تجاوز عقبات معارضة طرف ما من أطراف العملية السياسية. فبدلا من تذهب هذه المشاركة ضد وجود المؤسسات القديمة تمنح هذه المشاركة للمؤسسات القديمة زخما اكبر في استمرار بقاءها بتعديل من مسيرتها.

صحيح أن استمرارية بقاء المؤسسات مرتبط بقدرتها على الإيفاء بالحاجيات الاجتماعية للمجتمع، ولكن هناك عامل ثاني يلعب في استمرارية هذا البقاء، وهو تمكنها، نتيجة التجربة والخبرة وكفاءة عملها، في وضع قواعد اللعبة السياسية داخل المجتمع قبلها المجتمع، والتي على ضوءها تتم عملية التفاعل السياسي، فيمكن والحالة هذه اعتبار المؤسسات، ليس فقط كقنوات للسياسة التي تعكس الصراعات السياسية داخل المجتمع، بل يمكن اعتبارها كقنوات أنشأت لتعكس المصالح والأهداف في سياقات مؤسسية حيث تلعب الأفكار الجديدة وما تثيره من ردود فعل دور في عملية التغيير.

أن الانتقاد الذي يمكن أن يوجه إلى هذا التحليل هو في إعطاءه الأهمية كبرى لكيانات تجريدي مثل المؤسسات التي تأخذ أهميتها من خلال من يحتل هذه المؤسسات وليس في وجود هذه المؤسسات، وان ديناميكية عملها مرتبطة بوجود من يقوم بإدارة عملها والقيم التي يحملها ويؤمن بها، وليس في وجود المؤسسات بحد ذاتها وقواعدها المقررة لسلوكية الفاعل. أن هذه المؤسسات هي بالدرجة الأولى من خلق الإنسان، خلق يتوافق مع إشباع حاجياته الحيوية التي دفعته، وفي لحظة تاريخية محددة وتحت ظروف معينة، إلى خلق مؤسسات تضمن له هذا التوجه. فكل المؤسسات السياسية والاجتماعية التي وجدت في التاريخ الإنساني خلقها وذبولها وموتها ارتبطت بفاعلية العاملين على إداراتها وصراعاتهم، وليس في وجودها، لان الفاعلية السياسية تعكس في الواقع صيرورة مجتمع ما، وليس مؤسساته، التي هي تنظيم ابتدعته إرادة الفاعل السياسي لتحقيق أهداف معينة. فتأطير مجتمع معين فقط بإطار مؤسساتها سوف يعني خنقه وتجميده بقيم هذه المؤسسات وقواعدها التي سوف لن تتفاعل بنفس السرعة مع مستجدات حاجيات أطراف المجتمع وتناقضاتها الخاضعة للظروف الزمان والمكان والبيئة. وهذه الظروف هي في أسس تاريخية الحدث – التنظيم – وليس هذا الأخير في أسس تاريخيته. بعبارة ثانية أن فرض المؤسسات لوجودها هو نتيجة لظرف معين، ولكونها(... توفي بحاجة اجتماعية، ولا تمارس تأثيرا مستقلا عن العملية الاجتماعية والسياسية ولكن ترد – في عملها – على هذه العملية)(53). وعليه فيمكن القول بان وراء التغيير الديمقراطي تكمن ظروف الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يفرض ثقله على المؤسسات في تغيير من هيكلية أسسها.

أن هذا التحليل يثير سؤال أخر ألا وهو كيف يمكن خلق مؤسسات في مجتمع معين إن لم تكن هناك

في أرضية المجتمع مؤسسات سابقة لها في الوجود تمنح لهذه الأخيرة تلك الديناميكية في تغيير الأوضاع لصالحها؟ بعبارة ثانية كيف يمكن خلق مؤسسات النظام الديمقراطية إن كانت مثل هذه المؤسسات غائبة في أسس تاريخ المجتمع؟ وكيف يمكن خلق ديناميكيتها إذا كانت آليات عملها تعتمد على الفاعلية السياسية والحراك الاجتماعي وهذه الأخيرة ليست فقط غائبة عن الوجود، بل في أحسن الأحوال إن وجدت، فإنها تعاني حالات التخلف الفكري والتقسيم المذهبي والطائفي والعرقي، لان وكما تقول كاثلين ثيلين Kathleen Thelen يعتمد(فهم التطور المؤسساتي والتغيير، في شكل خاص ودقيق، على إعادة إنتاج عملية التغذية الاسترجاعية Feedback - ردود الفعل - وعلى آليات لما موجود من مؤسسات خاصة)(54)، ولكن ما موجود سابقا تحدد قواعده بفعل الثقافة التي تقود العمل السياسي، حتى ولو لم تكن هناك مؤسسات قوية تفرض احترمها (55)، لذلك فان كانت أسس مؤسسات معينة غائبة أو متخلفة، فبالضرورة ستنعكس هذه الوضعية على المؤسسات السياسية سواء تلك التي وضعت لمعالجة الأمور أو تلك التي يراد تطبيقها وتأثر ذلك على عملية التغيير.

ثانيا:- التحليل المؤسساتي العقلاني:

تهدف معطيات هذه المدرسة إلى الكشف عن القوانين التي تكمن وراء الدوافع السلوك الإنساني لان الوقوف عندها سوف تساهم ليس فقط في فهم العلاقات السياسية الحالية بين الإطراف المكونة للمجتمع السياسي، كلعبة لها أدوارها وأهدافها في إطار إستراتيجية معينة، وإنما أيضا توقع ما يمكن أن يحدث في المستقبل، كل ذلك من خلال فكرة أن الإنسان حسابي التصرف يبحث من خلال علاقته بالأخر في تحقيق أقصى ما يمكن له من تحقيقه من مصالح وبأثمان غير باهظة الثمن، فكل عمل يقوم فيه يعني اختياره بين مجموعة من الاحتمالات والحلول التي لن تكون باهظة الثمن. بمعنى أخر انه قادر على وضع إستراتيجية يحدد بها الأهداف وتقرير أفضل الوسائل لتحقيقها ومن بينها وجود مؤسسات التنظيم التي تمكن له تحقيق الغايات بكلفة غير باهظة الثمن. إي أن التركيز يوضع على وقع محتوى المؤسسة الاستراتيجي ووظيفتها، على إرادة الفاعل وقدراته العقلانية في الاختيار أفضل الحلول لتحقيق مصالحه من خلال الإمكانيات والمعلومات التي تتيح له المؤسسة. بعبارة ثانية تلعب المؤسسات دورا في تحديد الاختيارات المحتملة لافضليات الفاعلين وإمكانيات التعبير عنها. فبالنسبة لهذا المنهج تعرف المؤسسات السياسية كنظم للقواعد والحوافز للعبة السياسية وضعت من قبل الفاعلين بهدف، أما إظهار منافع فوائدها والمبالغة فيها أو إنها وضعت لهدف تخفيض من كلفة المعاملات للعمل الجماعي، وهذا ما يذهب إليه كينيث شيبسل Kenneth Shepsle، حيث يرى فيها (كسيناريو التي تعين الفاعلين والمجالات المخصصة لسلوكيتهم أو استراتيجياتهم، والنظام الذي من خلاله يقوم الفاعلين باختيار المعلومات التي تحت تصرفهم عندما يقوموا بعملية الاختيار، والنتائج المترتبة من هذه العملية، وإذا أضيف إلى ذلك تقييم – أفضليات الفاعلين – إلى هذا الخليط) (56) ستساهم كل هذه العمليات في شكلية لعبة المحافظة على توازن النظام واستمرارية وجوده.

في الواقع يتضمن هذا التعريف على فكرة اللعبة، لان تعين الفاعلين ومجالات المخصصة لهم يعني وضع القواعد التي على ضوءها تتم عملية التفاعل السياسي. وهذا ما يمكن فهمه من خلال تعريف ايتائي سنيد Itai Sened للمؤسسات والتي ترى فيها تعبير عن (مجموعة من القواعد التي تحدد الاستراتيجيات المتوفر لكل لاعب والعوائد المرتبطة بكل إستراتيجية)(57). في حين تعني المؤسسات وحسب رأي كاثلين ثيلين Kathleen Thelen(58)، تلك ألأجهزة المنتجة لآليات

التنسيق والمحافظة على الموازنة داخل النظام السياسي. ووجودها يعكس تلك الحسابات الإستراتيجية للفاعلين في معالجتهم لمعضلات ظهرت أثناء صناعة القرار الجماعي ومن بين هذه المعضلات معضلة التحول نحو الديمقراطية – إذا كان النظام غير ديمقراطي أو في زيادة درجة ديمقرطيته- التي تفرض نفسها على الفاعلين في تغيير النمط السياسي القائم بسبب التكلفة السياسية التي تصرف في تحقيق التوازن الذي فقد نتيجة عدم توافق بين الافضليات السياسية المرغوب تحقيقها وواقع هذه الافضليات تحت النظام القائم. وحسب رأي كل من بول بيرسون Paul Pierson وثيدا سكوبول Theda Skocpol إن منظري هذا المنهج (مقتنعين بان الترتيبات المؤسسية التي تتحكم في إدارة ورقابة إجراءات صناعة القرار يمكن لها إن تعطي نتائج مستقرة وثابتة)(59) تذهب إلى دعم حالة التوازن.

صحيح إن الهدف الرئيسي في خلق المؤسسات حسب رأي هذه المدرسة هو لتصحيح من نقاط الضعف ألنسقية للنظام بتهيئة بيئة مثلى للفاعلين من خلال الاستراتجيات المقترحة للعمل بإشكالها المتعددة والتي تتراوح بين القواعد الدستورية أو الإشكال غير شكلية مثل العرف والعادات والممارسات، وكل ذلك من اجل تحقيق التوازن داخل النظام الذي يساهم في عملية تحقيق أفضليات الإطراف السياسية أو في التقليل من كلفة الاختيارات، إلا إن تغيير في عمل المؤسسات يتم حسب هذه المدرسة من قبل الفاعلين عبر تقييماتهم لنتائج عمل المؤسسة، التي يفترض الحصول عليها. فإذا لم تعطي هذه الأخيرة المردودية الايجابية المتوقعة منها، يتم تغيير عمل هذه المؤسسة أو يتم إنشاء أخرى بدلا عنها عبر حلقات المفاوضات والتعاون بين أطراف القوى الفاعلة، لان استمرارية وجودها – المؤسسة - بدون عوائد ايجابية يعني الإضرار في النظام بخلق حالة عدم استقراريته السياسية بسبب فقدان التوازن بين مؤسساته، لذلك. فان(التغيير المؤسسي هو نتيجة لعمل طوعي من جانب الجهات الفاعلة)(60) يعكس عقلانية اختياراتهم في تقييمهم بشكل دقيق وواضح للأهداف والوسائل التي وظفت لتحقيق اكبر عوائد ممكنة وبأقل كلفة لتجاوز الضعف في نسقية النظام لغرض تحقيق التوازن في داخل مؤسساته بتقويته وبهدف استمراريته.

في الواقع أن ما يقود إلى تغيير المؤسسات هو ليس قصر في عمل المؤسسات نفسها بل بسبب حدث خارجي. فبالنسبة لهذه المدرسة يعود القصر في عمل المؤسسة إلى وجود حدث خارجي ولد نتيجة وجود أزمة تتجسد بغياب الترتيبات المؤسسية التي أثرت، وكما يقول كل من بيتر هال.Peter A Hall وروزماري تايلور، Rosemary Taylor على (اتخاذ الفاعلين خط واضح للعمل يكون صالحا على المستوى الجماعي)(61)، تأثيرات قادت نتائجها على اتخاذ القوى الفاعلة داخل النظام بالقيام بالتعديلات المؤسسية لمواكبة التطلعات الجديدة أو الحاجيات المستحدثة لان تكاليف الاستمرار على نفس المسيرة السابقة ستكون باهظة الثمن مما يقود إلى تعميق الأزمة وانعكاس ذلك على استقرار النظام وشرعيته، لذلك فان استمرار هذه المشكلة كما هي، يعني هناك ضعف في الفاعلية العقلانية كقاعدة في تفسير الأمور، وهنا يظهر دور الخبرة والقد رة والعقلانية للنخب الحاكمة في اختيار تلك الحلول الذاهبة لتقوية أسس المؤسسية للنظام أو إدخال التعديلات عليها وذلك عبر مفاوضاتهم وحوارهم التي تتجسد بإشكالها المتعددة من ائتلافات إلى تحالفات والتي تتركز على إعادة توزيع مراكز القوى لخلق سلسلة التوازن من جديد داخل المؤسسات وسلطاتها بهدف التقليل من مجالات الشك التي تؤثر على استمرارية النظام تلك التي أحدثتها وجود الأزمة. وحسب رأي كل من

دارون اسيموكلو Daron Acemoglu وجيمس روبنسون James A. Robinson فان (السلطة السياسية تلعب دورا حاسما في مجال مسؤوليتها لتغيير السياسات والمؤسسات)(62) مستفيدة من القواعد المنظمة للمؤسسة التي تمنح لهم – أي القائمين على السلطة- القدرة على المناورة في الوصول إلى الحلول الناجعة أو في إعادة صياغة تكوين افضلياتهم بشكل يتلاءم مع متطلبات الزمن. بعبارة ثانية إن كل هذه النتائج هي ثمرة الحسابات العقلانية للفاعلين الذين يستفيدون مما تمنح لهم وجود المؤسسات بصلاحياتها وتحديداتها في هيكلة إستراتيجية إعمالهم بشكل يذهب إلى تحقيق افضلياتهم السياسية. مثال على ذلك العلاقة بين تشكيل الأغلبية البرلمانية - البرلمان كمؤسسة - وطريقة الاقتراع النسبي وتأثيره في عملية خلق الاستراتيجيات التحالفات السياسية للفوز بالانتخابات وانعكاسات ذلك على الحياة البرلمانية . فلكون أن هدف الاقتراع النسبي هو لفسح المجال وعلى قدر الإمكان لأراء ومواقف المصوتين المتنوعة للتعبير عنها عبر المرشحين للانتخابات، فعدم حصول هؤلاء على أغلبية المقاعد تفرض عليهم بالدخول في تحالفات سياسية لتشكيل الأغلبية البرلمانية، لان عمل البرلمان يفرض قيام هذه الأغلبية لإدارة المجتمع السياسي، فتعكس هذه التحالفات عقلانية المنتخبين في محاولاتهم لتحقيق افضلياتهم السياسية كل طرف عبر الأخر، ولكن صعوبة الوصول إلى اتفاق دائم بسبب صراع المصالح فان عمل البرلمان سيتأثر بسبب إمكانيات انحلال هذه التحالفات مما يعرض ليس فقط على عمل الحياة البرلمانية بل إلى عدم استقرارية النظام السياسي المتمثلة بحل البرلمان وإعادة اختيار ممثلي الشعب. في الواقع يظهر هذا المثال مدى تأثير وظيفة البرلمان كمؤسسة لتمثيل الشعب على إرادات الفاعلين السياسيين في صياغة افضلياتهم السياسية وبرامجهم السياسية.

أن الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى هذه المدرسة هي في هذه المبالغة بقدرات المؤسسات على المساعدة والمساهمة في هيكلية الاختيارات العقلانية للفاعلين. في الواقع ليس بالضرورة أن تلعب المؤسسات هذا الدور، ففي كثير من الأحيان وخاصة في دول عالم الجنوب، فان وضع وخلق المؤسسات وتحديد مجالاتها واختصاصاتها – وفي اغلبها ما هي إلا عملية اقتباس من أنظمة خارجية – تلعب اختيارات النخب السياسية دورا في وضع الاستراتيجيات العمل السياسي متجاوزة عمل المؤسسات. بعبارة ثانية تلعب مصالح النخب، كتعبير عن عقلانية، دور المؤسسات في هيكلية العمل السياسي بدلا من دور المؤسسات الدستورية، لان ضغط الواقع الاجتماعي التقليدي يفترض على هذه النخب أن تحترم القواعد الثقافية المقرر للسلوك السياسي لعلاقة ذلك بالشرعية الرمزية الاجتماعية الثقافية بدلا من قواعد الثقافة السياسية المرتبطة بوجود المؤسسات الدستورية والاختيارات التي تمنحها لخلق التغيير، لذلك فان أي تغيير في الواقع السياسي يجد أرضيته في إرادة الفاعل وتكوين افضلياته وخارج مؤسسات النظام، حيث يلعب تداخل العوامل الاجتماعية والاقتصادية دورا في تشكيلها. وعليه فان فكرة التغيير تتم خارج النظام وليس في أسس المؤسسات الدستورية للنظام.
يضاف إلى ذلك أن كانت تكمن وراء أرضية إرادة الفاعل في التغيير، وجود أزمة بإشكالها المتعددة اقتصادية ثقافية أو اجتماعية والتي تدفع به وفي محاولة منه الحفاظ على توازن مؤسسات نظامه إلى اتخاذ السياسات الذاهبة في تغيير من طبيعة الأشياء، فيعني هذا أن أفضليات الفاعل العقلانية تقررها هنا وقائع وظروف المجتمع السياسية والاقتصادية والمؤسساتي وسيطرة الأفكار السائدة. وعليه فان عملية التغيير لم تعد تعكس هنا العمليات الحسابية بين الفائدة المنتظرة الحصول عليها وبين الخسارة،

وحتى ولو اعتبرت كعمليات حسابية، لان استحالة فك الترابط بين الاختيارات السياسية ومصالح النخب في عالم الجنوب مثلا، بسبب وقع الضغط الواقع الاجتماعي المذكور أعلاه، الذي إن رفض الخضوع له، فانه سيعرض وجود هذه النخبة للخطر مع إمكانيات التمرد عليها وفقدان شرعية وجودها، لذا فمع صعوبة فك هذا الارتباط بين الاختيار بالتغيير وبين إبقاء الأمور كما هي عليها وتفضيلهم لمصالحهم – لأنه يمكن اعتبره أيضا اختيار عقلاني يهدف استمرار التمسك بالسلطة -، فان عملية التغيير ستتأثر في جوهر طبيعتها، حينما تأخذ لها هذه الأخيرة إن تمت- أي عملية التغيير - صورة تغيير في الإجراءات وليس في تغيير من طبيعة العلاقات التحكمية. يضاف إلى ذلك أن تقرير كل نشاطات الإنسان بالمعطيات الحسابية لا يجعل من الإنسان كآلة فقط، وإنما يتجاهل بهذا المنطق الاتجاهات النفسية والطبيعية التي تقرر نفسية الفاعل والتي لا علاقة لها بالعمليات الحسابية، حالة الشعور الغيري التي تدفع بالفاعل في عقد علاقات تعاون لمساعدة أطراف ثانية، مثال على ذلك مساعدة الدول المنكوبة بسبب الزلازل من قبل أطراف المجتمع الدولي أو مساعدة الديمقراطيات الحديثة في الدول في طريق التطور بتثبيت وتصليد اسسها. أن عدم الأخذ بالجوانب الاجتماعية والثقافية في هذا النهج في التحليل يشكل إحدى نقاط ضعفه خصوصا في مجال التغيير نحو الديمقراطية.

في الحقيقة أن كانت المؤسسية العقلانية تمنح الفاعلين إمكانيات التغيير والتحول في العلاقات الحاكمية، غير أن هذه الإمكانيات هي نفسها محددة مسبقا بعوامل خارجية، مثل العامل الاقتصادي والثقافي، تساهم في تأطير وجودها، لذلك فان إمكانياتها على التغيير سوف تكون محدد بحدود هذه العوامل، مما يعني تحديد مجال التغيير نفسه الذي سيأخذ له بعد واحد هو بعد تأثير توافقها والعوامل الخارجية، وان تم ذلك - أي التوافق - فلا يعني هذا تحول جذري في العلاقات الحاكمية، بل توافق هذه العلاقات والتأثيرات الممارسة عليها من قبل العوامل الخارجية – حالة ربط ديمقراطية النظام التركي، مثلا، ومطالبة الاتحاد الأوربي له بالقيام بالتعديلات المتعلقة بحقوق الإنسان بهدف قبول تركيا كعضو فيه - . وعليه فيمكن الاتفاق مع ما يذهب إليه خافير سانتيزو (Javier Santiso 63) بان التحول الديمقراطي متوقف على قدرة الفاعلين الداخلين والاستراتيجيات التي يضعونها في تحديد نوعية التحول المرغوب تحقيقه وليس في قدرة المؤسسات على ذلك.

ثالثا: التحليل المؤسساتية الاجتماعي:

ينهج هذا المنهج في تحليله لمؤسسات السلطة بوضع التركيز حول دور الثقافة برموزها والقواعد الأخلاقية التي تتحكم في السلوك السياسي، من جانب ومن جانب أخر، على البعد المعرفي للمؤسسات وللممارسات في تقديم تبرير لوجود النظام المؤسسي كنظام تفسيري يعطي للممارسات السياسية وغير سياسية معنى وجودها ويعطي معنى للحياة السياسية أيضا. فالمؤسسات حسب معطيات هذا المنهج هي إنشاءات اجتماعية تجسد وتعكس ممارسات القيم المسيطرة ونماذجها والتي تؤثر في صياغة رؤية الفاعل بها وفي إعادة إنتاجها لارتباط تطورها بشرعية قبولها من قبل المجتمع. وحسب رأي نيقول فريموند Nicolas Freymond أن المؤسسات(هي هياكل تحدد الممارسات الإنسانية وتمنح لها معنى معين... إنها لا تؤثر فقط في استراتجيات وافضليات الفاعلين، وإنما تلعب أيضا دور في تكوين هويتهم وعلاقاتهم مع العالم)(64). ولكونها هياكل تحدد الممارسات الموجودة في المجتمع، فإنها تعكس التصور الجماعي العام المتفق عليه للعلاقات الاجتماعية

وترتيباتها. وهذه العلاقات هي التي تمنح المؤسسات شرعية وجودها وتقرر في نفس الوقت أشكالها السياسية. وعليه فطالما استمرت القيم في ممارسة تأثيراتها فضمان عمل المؤسسات وبقاءها سيستمر ويتطور مادامت شرعية وجودها مقبولة سياسيا وثقافيا– حالة استمرار المؤسسات الملكية البريطانية الديمقراطية بترابطها مع القيم التقليدية وعرف الثقافة الانكليزي–. أما إذا ضعفت هذه القيم أو غابت من التفاعل السياسي فستعاني المؤسسات في عملها من مشكلة شرعية وجودها والذي سيؤثر على استمرارية عملها لأنها لم تعد قادرة على ترجمة رموز الثقافة وقيمها، مما يفتح الأبواب أمام إحداث التغيرات المؤسسية التي سيبحث لها في إطار الرموز الثقافية معنى لوجودها. بعبارة ثانية إن عملية خلق المؤسسات الجديدة أو تغييرها، يبحث في هذا التحليل من زاوية، توافق هذا التصرف مع ممارسات الثقافية ونماذجها الموجودة التي تستلهم الفاعل بمعطياتها لغرض استثمارها في عملية التكيف مع ظروف البيئة الجديدة وبهدف إعادة الشرعية للنظام. لذا وكما يشير إليه اندرية لوكور André Lecours فإن (التغيرات السياسية الاجتماعية تتطور- حسب معطيات هذه المدرسة - بشكل بطئ ومرحلي لأنها مرتبطة بعملية التطور الثقافي التي خططت لها من قبل أشكال المؤسسات)(65) نفسها. أو كما يذكر كل من لويس سانز ميننديز Luis Sanz-Menéndez وسوزانا بوراس Susana Borrás بان(التغيير في السياسة يمكن وصفها كردود فعل تكيفية للبيئة الاجتماعية الاقتصادية...... ويمكن بحث التغيير في السياسة من خلال تحول أو تغير الأفكار ونماذجها والتي على ضوءها يقوم الفاعلين بتأسيس سياساتهم الخاصة وتكوين افضلياتهم.)(66). إن فهم التغيير بهذا الشكل يتوافق مع معطيات رأي مناصري هذه المدرسة في تشكيل المؤسسات التي ينظر إليها بكونها (حلول لمعالجة مشاكل التنسيق)(67) داخل المجتمع، وذلك وحسب رأي كل من هوكس درايلانتHugues Draelants وكريستيان ماروي Christian Maroy.

في الواقع يفهم من فكرة التغيير كردود فعل تكيفية بأن مصطلح مسار التبعية الذي ذكر سابقا يلعب دور في هذا التحليل أيضا، لان تأثير الممارسات الثقافية لها وقع في عملية ومسار التفاعل السياسي، إلا أن وجوده مرتبط هنا بكيفية رؤية وانطباع البيئة الاجتماعية له والصفة المعرفية لطبيعة المؤسسات، أي تفهم البيئة لعمل هذه المؤسسات وأدوارها وارتباط ذلك بالقيم الثقافية المسيطرة وليس كنتاج معياري لما تقرره وتلزمه المؤسسات. وكنتيجة فان عمل الفاعل بما فيه تكوينات أفضلياته يفهم من خلال تلك التأثيرات المؤسسية التي تجد معنى وجودها في ألأرضية الثقافية للمجتمع وليس في المعايير المقررة والمنظمة للمؤسسات. بعبارة ثانية يفسر عمل الفاعل من خلال ما يمثله النظام الرمزي وقواعد الثقافة في المجتمع.

أن النقد الذي يمكن للمرء تقديمه بخصوص هذه المدرسة يتعلق بكيفية إرغام المؤسسات التي تعكس الهيكلية الثقافية المتفق عليها اجتماعيا في قبولها للتغيير أو الانتقال إلى صيغة سياسية ثانية، رغم معاناة هذه الهياكل من ضعف مؤسسي، إن لم تكن هناك في أرضية المجتمع استعدادات ثقافية تقبل مسبقا بهذا التغيير. بعبارة ثانية كيف يمكن إرغام مؤسسات نظام معين على الانتقال إلى الديمقراطية إن لم يكن هناك مسبقا اتفاق اجتماعي سياسي، ليس على تطبيقها بل على تفهم معناها، كطريقة للعيش المشترك وكقيمة عالمية، خصوصا إذا كان المجتمع يعاني من جملة من الصراعات المتنوعة تتراوح صورها بين إشكال من الصراعات الاجتماعية المذهبية العقائدية والقومية متداخلة فيما بينها أو منفصلة، يضاف إلى ذلك تحكم العقلية التقليدية في كل المستويات وبالخصوص النفسية منها. علما

بان التغيير المأمول أحداثة قد لا تتناقض مبادئه وقيمه مع قيم العقلية التقليدية المسيطرة فحسب، بل قد يصل الحال بها في الدخول معها في تصارع من اجل الوجود. فكيف والحال هذه يمكن إحداث هذا الانتقال؟

إذا حاول المرء إيجاد الرد على هذا الانتقاد بترجيح إمكانيات وجود أزمة داخل المجتمع تسهل في قبول المجتمع بعملية تغيير والانتقال إلى نظام ثاني، أي ترجيح هنا عقلانية الفاعل على العمل من اجل التغيير أو القيام بتعديل من مسارات ونسقية النظام، بتبني نماذج اجتماعية اقتصادية وسياسية ليس لها على ارض الواقع ولا في رموز ومعاني العلاقات الاجتماعية من وجود ومعنى، كوسيلة لتحقيق الانتقال إلى نظام ثاني، غير أن عمل كهذا سوف ينظر إليه ليس كمحاولة لمحو معالم ورموز الثقافية للمجتمع معين- ضغط ثقافة العولمة على ثقافات المحلية كمثل -، بل وفي أحسن الأحوال وان قبلت فسوف تبقى كترتيبات لا جسد لها ولا معنى لها وتبقى طافية فوق سطح المجتمع دون اختراقه(68) لكونها ترتيبات أصدرت البيئة الاجتماعية عليها الأحكام وقيمتها بأنها ترتيبات نسقية لعالم أخر ولثقافة أجنبية. وفي الحقيقة يعود سبب هذا الرفض ليس فقط إلى عدم ربط التنمية الاقتصادية الدائمة بالتطور الديمقراطي. فالاكتفاء فقط بالمطالبة بتكيف هيكلية الاقتصاد ليتوافق مع المصالح الاقتصادية الدولية يعني، وبالنسبة لتبني النموذج الديمقراطي، الأخذ بكل ما في هذا النظام من خصائص شكلية مثل تعددية الأحزاب والانتخابات، دون العمل على تحقيق قيم العدالة الاجتماعية وضمان حرية وحقوق الإنسان وخلق الظروف المثلى للتنمية المستدامة حيث تشكل هذه القيم العوامل (المؤسسية للتنمية المستدامة)(69)، كما يذهب إلى ذلك امارتي سين Amartya Sen، بل يعود سبب الرفض إلى عدم تغلغل روح محاولات التغيير إلى داخل ثقافة المجتمع، وسبب ذلك كما يذكره فرانسي اكينديز

Francis Akindès (70) بان الثقافة والتربية كعوامل هيكلية تلعب دورا في حث الأفراد على الالتزام المطلق بالتطابق الاجتماعي والمحافظة على أشكال الشرعية للمجموعات المحلية بدلا من الشرعية المستقبلية للأحزاب الفائزة في الانتخابات والمرتبطة بانجاز برامجها، ومهما كانت قوة وطبيعة هذه الأحزاب. علما بان هناك فرق بين وعود قيادات المجموعات المحلية لقواعدها وبين الأحزاب فيما يتعلق بالسيطرة على مجالات الشك في النوايا ما تثيره مجالات السياسة، هذه النوايا التي هي وراء دوافع تحرك الفرد والجماعات في الانخراط أو عدم الانخراط بالعمليات السياسية أو في التصويت، وبما أن كل ما يخص هذا المجال له بعد نفسي وعاطفي، لذلك فان الوفاء بالوعود يتم لدى المجموعات المحلية انطلاقا من الواقع وما تملكه من إمكانيات، في حين يبقى الوفاء بالوعود لدى الثانية متعلقة ومتوقفا على مجال نجاحها أو فشلها في تطبيق برامجها السياسية والاقتصادية للتقليل من مجالات الشك بالنوايا، فيلعب هذا البعد النفسي العاطفي لوجود الشكوك في نوايا الأخر دورا في التنشئة بمساهمتها في تقرير صفات وطباع المجموعات في رسم شخصيتهم الحذرة من كل شيء يخرج عن أو يبتعد عن الواقع المعيشية. وكنتيجة وبفضل هذه التنشئة ستصبح هذه الأخيرة مرآة تعكس مجمل قيم الثقافة السائدة في المجتمع، وهذه هي حالة بعض الدول الإفريقية وحتى في قسم من الدول العربية – اليمن كمثال –. وعليه فعدم وجود أسس تسهل من عمليات الانتقال نحو الديمقراطية، فكل محاولة ستكون أما اقتباس، وبالضرورة ستعني عدم حصولها على اقتناع القاعدة

بها، أو إنها ستكون تعبير عن عمليات للانتقال نحو الديمقراطية الشكلية.

رابعا:- المنهج الاستراتيجي

على نقيض المناهج الثلاث المذكور تتركز معطيات هذا المنهج على دور الفرد الفاعل في تقرير من سلوكيته وليس على دور وقع محتوى العامل التاريخي أو الثقافي أو المؤسسي في تقرير هذه السلوكية. في الواقع يقوم هذا المنهج على أساسين الأول الاختيار والثاني الإستراتيجية، فالمقصود بالاختيار هنا هو حرية الفرد وتصرفه التي لا تحدها ولا يقررها أي عامل، اقتصادي كان أو ثقافي أو مؤسساتي ولا حتى العامل الخارجي، ولكن يبقى لمحتوى البيئة الاجتماعية السياسية التي يعمل في داخله الفرد هي التي تؤثر على حرية صاحب القرار. في حين يقصد بالإستراتيجية، حساب التفاضل والتكامل في السلوكية المعتمدة في تحقيق بعض الأهداف واحتمالاتها. بمعنى أخر بدلا من اخذ بنظر الاعتبار في التحليل أهمية العوامل المؤثر من تاريخ أو ثقافة أو مؤسسة، يركز هذا المنهج على أهمية الفاعل ودوره في الحياة السياسية والإستراتيجية التي يضعها في تفسيره للظواهر السياسية. ويعني هذا أن دور الفاعل إن كان يعكس عقلانية منهجه، غير إن هذه العقلانية لا تفهم بمعزل عن الإستراتيجية التي يلجأ إليها لتحقيق أهدافه. فتداخل عمل الفاعل وإستراتيجيته في العمل مع الأطراف الأخرى يعكس وكما يذهب إلى ذلك بوب جيسوب Bob Jessop حيوية دور(الأفكار الإستراتيجية والعمل الاجتماعي في إعادة الإنتاج الاجتماعي وتغيير الأسس وخصوصياتها الناشئة)(71). أي انه منهج يضع على نفس المستوى، دور عقلانية الاختيار الفاعل وقواعد اللعبة السياسية، بمعنى اخذ الفاعل في حساباته رد فعل الطرف الثاني وتأثيراته في تعامله معه بهدف السيطرة على مجالات الشك وعدم اليقين فيما قد يقوم به الطرف الثاني في مواقف معينة. وهذا التداخل بين الأطراف هو الذي يحدد المجالات التي يمكن تحقيق الانجازات المنتظرة لكل طرف ومراحلها ومن بينها على سبيل المثال الانتقال نحو الديمقراطية وما تثيره هذه المرحلة من شكوك حول مواقف الأطراف المتداخلة في عملية الانتقال.

وكما ذكر سابقا فأن خصوصية هذا المنهج تتجلى في محاولته السيطرة على مجالات التي تثير التساؤلات والشكوك وذلك عن طريق تحديد معالم صراع المصالح والتعامل معها، تصرف يفرضه شعور الفاعل بمسؤوليته في تغيير الأوضاع أو في القيام بالتعديلات المناسبة لذلك. ويتم تعامله معها، أي مع الأوضاع، عبر عمليات التفاوض والمساومة والتنازلات مع الأطراف الثانية، وبدون وضع التحديدات المشروطة المسبقة، كضرورة وجود تطور اقتصادي أو وجود أرضية ثقافية قادرة على تقبل التأثيرات أو مؤسسات سياسية قائمة، وذلك بهدف الوصول إلى الغايات المرغوب تحقيقها من تغيير أو الانتقال من طبيعة نظام ما إلى نظام ثاني. وعليه فقدرة الفاعل في تحقيق أهدافه تعتمد على الكيفية التي يتصرف فيها كل طرف من الأطراف باتجاه الأخر وردود فعلهم وأخذ كل ذلك بالحسبان عند تقرير السياسة المقترحة تطبيقها. أن رفض التحديدات المسبقة تعني رفض حتمية العامل الاقتصادي مثلا في تقرير حرية التحرك وتعني في نفس الوقت أيضا رفض تابعية الفرد إلى القيم التي تقييد حرية الحركة. فبسبب استحالة تقديم البرهان القاطع على حتمية هذه العوامل في تفهم الظواهر الاجتماعية والسياسية، فلابد من بحثها من خلال المنهجية الفردية والتي تعني حسب راي ريموند بودون (72) Raymond Boudon إعادة تشكيل دوافع الأفراد المتعلقة بهذه الظواهر وبحثها كنتائج للتجمع سلوك الإفراد المقررة من قبل هذه الدوافع. ولا تعني هنا المنهجية الفردية عدم

حتمية المقررات الاجتماعية الأخرى على سلوك الإنسان ولكن يجب ربطها بنوايا الفرد وعمله. وعليه فالمنهجية الفردية تعني هنا التركيز، وعلى المستوى العام للمجتمع، على الأسباب الفردية العقلانية –النوايا – التي تدفع بالفاعل إلى العمل والتي هي وراء وجود الظواهر الجماعية.

في الواقع تتركز هنا عملية الانتقال من نظام إلى أخر على تلك الدينامكية التي تخلقها غياب قواعد اللعبة السياسية في المجتمع بسبب الصراع بين القوى السياسية وفشل السلطة والمتجسدة بضبابية قراراتها وعدم وضوحها، إضافة إلى التشكك بشرعيتها بسبب إشكالية مصادر شرعيتها، حالة عدم وجود إجماع بخصوص قرارات المتخذة من قبل سلطة استبدادية تفتقد للشرعية أو فقدت شرعيتها. فتدفع هذه الأوضاع بالقوى الفاعلة – النخب – ومدفوعة بالشعور بمسؤوليتها على الدخول في علاقات متداخلة فيما بينها أو مع أطراف معتدلة من هم في السلطة في إبعاد المجموعات الراديكالية سواء كانت في السلطة أو خارج السلطة، بهدف اختيار حل من بين مجموعة اختيارات طرحت وتم التوصل إليها عبر سلسلة من المفاوضات والمساومات، خيارات تهدف لتغيير من طبيعة النظام ومن اجل تحديد قواعد اللعبة السياسية الجديدة والتي على ضوءها تحدد كيفية وطريقة وأسلوب حصول كل مجموعة من مجاميع هذه القوى على شرعية وجودها في الهرم السياسي أي قيادة السلطة. إن غياب قواعد اللعبة السياسية بسبب استبدادية السلطة أو فشلها، إن دفعت بالفاعلين على الدخول في حوار ونقاش تحدد نتائجه إستراتيجية عملهم، فيعود سبب ذلك إلى كون، أن حالة الطوارئ التي تخلقها حالة غياب القواعد المنظمة للعبة السياسية، تدفع بالفاعلين بالتركيز بالدرجة الأولى على الجوانب الموضوعية المحيطة بعملية اختيار الحلول وعدم الأخذ بنظر الاعتبار مصالحهم الذاتية أو التركيز عليها، فتتجسد هنا عقلانية اتجاهاتهم واختياراتهم بكون إنهم اختاروا ليس فقط تحقيق المصلحة العامة بل راهنوا على أهمية دور الانتخابات والتصويت – في حالة اختيارهم للنظام الديمقراطي - في تحقيق التعاقب السياسي للوصول إلى السلطة والذي من خلالها يمكن لهم من تحقيق مصالحهم الذاتية والنفسية، هذا إذا أخذنا بنظر الاعتبار فكرة بان السلطة هي المجال الذي من خلالها يشبع الفرد الفاعل نرجسيته ورغباته في الحصول على القوة. وعليه فان عملية هذا التداخل بين سلوكيات الفاعلين تعكس إرادتهم في تحديد إستراتيجيتهم في اتخاذ القرار وتعكس في نفس الوقت هذه الإستراتيجية، عقلنة تصرف الفاعلين التي لا تحدد هنا فقط بتحقيق افضلياتهم السياسية بالدرجة الأولى عبر معايير التكلفة والربح، وإنما يتم التركيز على قدرة ثقافة النخبة السياسية بعقد التحالفات فيما بينها في الاستفادة من الفرص القائمة التي تمنحها هيكلية النظام لتحقيق الأهداف بتغيير أو تعديل محتوى طبيعة النظام. وحسب تحليل ريشارد بينكاس (73 Richard Banegas) فأن ديناميكية التداخل – بين الأطراف - تساعد على فهم كيف أن كل طرف يراجع ما يتوقعه كل واحد منهم- من عوائد - وكذلك أهدافهم في الصراع، أي أن تسوية الحسابات تتم بينهم على ضوء المساومة بين أهداف كل طرف والعوائد التي سيجنيها من العملية لغرض الوصول إلى نتيجة وسطية تحقق للكل ما يرغبون الحصول عليه، وكما يقول كل من ديفيد كولير David Collierودوبار نوردن Deborah Norden (بان ليس الموقف الموضوعي هو الذي يقرر اتخاذ الأطراف قرارات المشاركة في تحالف بل يقرره تصورهم للموقف وتوقعاتهم الذاتية لمستقبل التطور)(74). بعبارة ثانية يتم التركيز في عملية الانتقال على النخبة وثقافتها السياسية واليات عملها، وليس على الثقافة السياسية المسيطرة في المجتمع، في قدرتها على المساومة وعقد التحالفات السياسية لكونها – أي

النخبة -، وكما يقول رينه اوتياك René Otayak (أكثر الشرائح الاجتماعية الحضرية تسييسا والأكثر تنظيما من غيرها من الشرائح الاجتماعية، حالة الفلاحين مثلا، حيث تتصف هذه الأخيرة بضعف تعبئتها المتعلقة بالمطالب الديمقراطية.. ولكون أن ثقافتها – النخبة-... تذهب عكس الثقافة الشعبية التي توصف بشكل علني أو ضمني بأنها ثقافة تقليدية، لذا فهي غير قادرة – أي الثقافة الشعبية - على إنجاز البناء الديمقراطي)(75).

أن تركيز هذا النهج على إرادة الفاعلين- النخب – وتميزهم عن الشرائح الاجتماعية المكونة للمجتمع - في تغيير أو تعديل من طبيعة النظام أو في تقوية أسسه، إن كان يعتمد على قدرة كل طرف في القبول بالمساومة والتنازل عن بعض المطالب، فذلك يعود إلى أن الكل- أطراف النخبة - متفق على وجود مشكلة يراد حلها. لذلك يتصف هذا المنهج بكونه منهج انتقائي أي انتقاء الحلول التي تجد أرضيتها في تشابه المواقف لدى كل الإطراف، حيث يمنح لها هذا التشابه القوة ويضعها في موقع القوة الفعلية، كما يذهب إلى ذلك كل من ديفيد لاك David Lake وروبرت باول(Robert Powell (76. فاختيارات الفاعلين الإستراتيجية في انتقاء الحلول أو المرشحين يعني، وحسب رأي بيتر بورنيل

(Peter Burrnell (77، إعطاء الأولوية وترجيح الاختيار للذي له أكثر الحظوظ في حل المشكلة أو إعطاء الأولوية وترجيح لمن له فرص الفوز في الانتخابات أو في قيادة السلطة، لكونه قادر على تحمل مسؤولية العمل السياسي. أما لماذا يركز على انتقاء عناصر من هذا النوع، فيعود سبب ذلك، وكما يقول بذلك توماس كاروثيرس Thomas Carothers إلى إن (في المنهج الاستراتيجي لا تهدر الجهود على الحالات غير الواعدة)(78) أي تلك التي لا يمكن الوصول لحلول لها عن طريق التفاوض والمساومة، لان في مثل هذه الحالات، تتصف مواقف القوى الفاعلة بتقوقع كل مجموعة في موقعها بدافع الدفاع عن مصلحتها أولا، وثانيا وفي حالة إن كان هناك انفراج في المواقف، فسيركز العمل والجهد على محاولة إقناع القواعد الشعبية عاطفيا عبر شعارات محددة لا سند لها في الواقع. وقد تقود عمليات الإثارة العاطفية إلى إخراج الفاعل نفسه من مجاله العقلاني ليقع هو أيضا في المجال العاطفي، مما قد يؤثر على تحديد معالم إستراتيجية عمل الفاعلين في التغيير أو التعديل. وعليه فالديمقراطية وبناء على معطيات هذا المنهج وحسب رأي فيليب رويدير

(Philip Roeder(79) لا تعكس الطموح الجماعي لمجموعة من السياسيين، لكون إنها تعبر هنا عن حل وسط عملي بفضله منعت الطموحات الشخصية من إن تجد لها أرضية تستند عليها. إي وبعبارة ثانية لا مجال للعاطفة في اتخاذ القرار، حيث يتجلى ذلك من خلال عدم طرح الفاعل الوعود المسبقة التي تتجاوز الواقع وإتباع سياسة الريبة والحذر عند العمل لان، وبسبب وقع تغيير الظروف التي تفرض نفسها على الفاعل بخلقها لمجالات عدم اليقين، بسبب ترابط ذلك مع الاحتمالات المستقبلية، يتطلب هذا الوقع من الفاعل بتغير من سلوكيته وأهداف إستراتيجيته، لغرض إعادة إحياء أو إنعاش روح التجديد في أهدافه. لذلك فان عدم تبني سلوكية كهذه- طرح الوعود الرنانة - فان التزام الفاعل بما لا يمكن الالتزام به سوف ينعكس عليه وعلى سلطته بخسارة موقعه في السلطة وآيا كان نوع هذه السلطة، لان الناس تفضل قول الحقيقة والعمل على ضوءها وترفض تزويرها، لكون يعني هذا الأخير أي التزوير، التلاعب بمشاعرها وعلى الرغم من إن بعض من هذه الوعود قد تثير من عواطفها وتجندها وراء من يطرحها.

في الحقيقة وكما يبدو واضحا أن التداخل بين سلوكيات الفاعلين إن كانت تكمن وراءه حالة الصراع الكامن داخل المجتمع والذي تطلب تدخل الفاعلين من اجل تحرير مؤسسات نظام الدولة من السيطرة الأحادية والوصول إلى حل اتفاقي، قد أعطى الانطباع بان(الديمقراطية هي النتاج الوحيد لإستراتيجية التداخل) (80) كما يقول بذلك تيري لين كارلTerry Lynn Karl، فان ذلك يعود إلى كونها هي أفضل اختيار من بين مجموعة من الاختيارات التي وجدت لحل مشاكل الصراع المستصعبة حلها داخل المجتمع.

أن النقد الذي يمكن توجيهه إلى هذا المنهج هو رفضها فكرة محدودية العقلانية. فلكون إن هذا المنهج يركز على القدرة العقلانية لإرادة الفاعلين وعلى إستراتيجية عملهم في إحداث التغييرات، فانه يتناسى بان هذه العقلانية محددة برغبات الفاعلين وخاصة الكامنة منها في نفسية كل واحد منهم، تلك التي تشكل جزء من الدوافع المحركة لسلوكهم السياسي. ففي الواقع ومن الزاوية التحليل السوسيولوجي والسيكولوجي، فليس هناك ما يسمى بالعقلانية الكاملة، لان الإنسان كما هو معروف ابن بيئته، وبالتالي فان هذه البيئة تحدد حدود عقلانيته، لكونها هي التي أطرت شخصيته بتنشئتها الاجتماعية والسياسية بتزويدها له بكل مصادر المعلومات. ولكن وعلى الرغم من هذا تبقى معلوماته غير كاملة، رغم كل الجهود التي يبذلها في هذا الخصوص. ويعود سبب هذا القصر إلى قصر القدرات المعرفية مع مواضيع تقع في مجال الردود الفعل النفسي تلك التي تتعلق به أو بالأطراف المتداخلة معه في العمل، والتي تظهر كنتيجة للممارسات ألآنية للعمل وللتداخل والتي تتطور مع الزمن لتأخذ لها شكل أزمة أو في تشكيل مصدر من مصادر البؤر التوتر السياسي، الأمر الذي يعرقل على وضع إستراتيجية واضحة المعالم بشكل مسبق – رغم العمل على التخطيط لذلك -. ويعود سبب ذلك إلى إمكانية تضارب أهداف هذه الأخيرة - الإستراتيجية - مع نتائج ردود الفعل النفسية، حالة فشل الاستراتيجيات الحربية في فرض السيطرة على الشعوب وإقناعها بأهمية أهداف عملها بسبب صعوبة تحديد وبشكل مسبق الرد الفعل النفسي بشكل دقيق وواضح لما سيجري على ارض الواقع في كل لحظة والتعامل معه بشكل علمي.

إن أمكن الرد على هذا الانتقاد بالقول بأنه يمكن تفادي مواطن الضعف في هذا المجال بالرجوع إلى المعايير الاجتماعية ودورها في تقديم التفسير للأوضاع ومن بعد إمكانية استغلال هذا التفسير في وضع حلول أو صياغة سياسات تتوافق مع مجمل هذه المعايير لغرض التعامل مع ردود الفعل النفسية، فالمقصود هنا بالمعايير الاجتماعية هو الرجوع (إلى تجربة الماضي المقررة لقرارات الأفراد..) (81)، بعبارة ثانية الرجوع إلى الأرضية الاجتماعية والثقافية بهدف استشفاف الحلول لرد على ردود الفعل النفسية المحتملة، إلا أن حتى هذه المعايير المنظمة التي تتخذ كمصادر للتعرف، هي نفسها تتصف بكونها غير مطلقة وغير كاملة، لكون أن تداخل السلوك الاجتماعي للأفراد، إن كان ينظم على ضوء المعايير الاجتماعية وعلاقته بالسلطة، غير إن دوافع سلوكية تداخل الأفراد تبقى خاضعة لضغط دافع السعي لتحقيق الأهداف الشخصية، مما يقود إلى أن جزء من تداخلية عمل الإطراف لا يمكن التكهن بها ومعرفة حقيقتها(82)، وذلك حسب رأي صومائيل باوليزSamuel Bowles, وان عدم التكهن هو وراء صعوبة التعامل بين الأطراف. وعليه

فالرجوع إلى المعايير الاجتماعية لاستشفاف الحلول، لأنها تعبر وتعكس معالجة ظروف وحاجيات ومطالب زمن معين، إلا أنه يبقى تقريرها للسلوك الفاعل هو تقرير يتوافق مع متطلبات ذلك الزمن، فلذلك فالمعايير الاجتماعية لا تعكس مثالية تصرف ما وإنما تترجم معالجة وضعية ما في زمن معين، فلا يمكن اتخاذها كمصدر للتعرف وللتعامل بسبب صعوبة ملائمة معالجاتها لزمن ما على زمن الواقع الراهن، وكنتيجة لذلك لا يمكن أخذها أو اعتبارها – إي المعايير- كمصادر أبدية في تأطير السلوك والشخصية رغم قوة تأثير وجودها على تكوين البناء النفسي والبحث من خلالها على تبريرات لتفادي محدودية العقلانية .

يضاف إلى ذلك إن تأكيد المنهج الاستراتيجي على تداخل إرادة الفاعلين في إحداث التغيير يعني وجود تعاقد سياسي بين هذه الأطراف على إستراتيجية عمل ما، ولكن وعلى الرغم من مركزية تواجدهم في المجتمع السياسي وأهمية الاتفاق بينهم ومثالية أهداف عملهم الاستراتيجي، إلا أن وجود هذا التعاقد يثير نقطتين:

فأولا: إن إجراءات هذا الاتفاق تعطي الانطباع على أن عملية التعاقد هذه لا تهرب من إمكانية وصفها كعملية نخبوية تجرى في معزل عن المحتوى الاجتماعي والسياسي – حتى ولو كانت تلعب في داخله -، ولا تهرب إحداثيات مضامين أهدافها من كونها تعكس عمليات المراوغة بين الأطراف بهدف السيطرة على السلطة. أن القول بأنها عملية نخبوية يعني إن اتفاق الأطراف الفاعلة فيما بينها هو اتفاق فوقي لا تربطه بأي صلة مع القاعدة الاجتماعية . فلكونه أتفاق فوقي فيعني إن فكرة الانتقال من نظام إلى أخر هي عملية تحويل أكثر مما هي عملية تغيير، بعبارة ثانية تحويل في عملية التعامل السياسي داخل المجتمع بشكل يخدم أفضليات الأطراف السياسية الفاعلة وليس تعبير عن عملية تغيير في قواعد اللعبة السياسية بالكامل، والدليل على ذلك أن انتقال كثير من الأنظمة السياسية ما بين سنوات الثمانيات والتسعينيات من القرن الماضي سواء كان ذلك في أمريكا اللاتينية أو في إفريقيا أو حتى في الشرق الأوسط لم تقد إلى قيام الأنظمة الديمقراطية الليبرالية بل اتخذت لها صورة الأنظمة الديمقراطية غير الليبرالية. إي أن هناك اختلاف جوهري في طبيعة النظامين كما سنبينه لاحقا.

وثانيا: أن صعوبة تشكيل هذا التعاقد بين الأطراف الفاعلة سببه يعود إلى صعوبة تكوين مجموعة منسجمة تأخذ على عاتقها عملية الانتقال من نظام إلى أخر، ويعود سبب ذلك إلى الأهمية الكبرى التي تأخذها تحقيق المصالح الخاصة قبل المصالح العامة في العمل السياسي وانعكاس ذلك على إستراتيجيتها مع خطر انفراط شروط العقد المبرمة بينهم. فبسبب أهمية تحقيق المصالح الخاصة في الإشباع النفسي لنرجسية الفاعل وعلاقة ذلك في تكوين شخصيته، فلا يمكن للفاعل تجاوزها، -إي تجاوز المصالح الخاصة- لان يعني تجاوزها انتقاص في شخصيته، حيث يعني هذا عدم قدرة الفاعل على الحصول على التقدير الذاتي لنفسه من خلال ارتباطه السياسي. ويعني قبوله بهذا الواقع قبول أناه بان تحبط مشاعرها من قبل وجوده الذاتي وليس بسبب عامل خارجي عن إرادتها، وهو شيء لا يمكن قبوله ولا تصوره بسبب التأثيرات التي ستخلقها حالة غموض المواقف بين ضرورة إشباع مصالحه الخاصة ورفض الذاتي لهذه المصالح، وكنتيجة فلابد من التأكيد على المصلحة الخاصة قبل العامة. لذلك فالقول بالمراوغة ينفي وجود العقلانية لأنها تستجيب في عملها إلى التلاعب بمشاعر العواطف، وهذا ما يفسر لماذا إن كل عمليات الانتقال من نظام استبدادية إلى النظام الديمقراطي اخذ

له صورة ديمقراطية غير ليبرالية في عالم الجنوب.

أن محدودية العقلانية لا تؤثر فقط في عمل الإستراتيجية، بل تؤثر أيضا على توقعات ما سينتج عن انجاز أهداف التداخل بين الأطراف الفاعلة. فلكون محدودية العقلنة مرتبط بتأثيرات البيئية، فان توقعات إستراتيجية العمل تكون خاضعة لتغيرات ظروف هذه البيئة أيضا، وهذه التغييرات ليست بالضرورة هي من نتاج الإنسان، بل هي شيئا يتطور خارج إرادته. وقد سبق لكل من دونالد كرين Green Donald وايان شابيرو(83) Shapiro Ian أن انتقدوا هذا المنهج وقصره في تقديمه صورة واضحة لتوقعات تداخليه سلوكية الإطراف وإستراتيجيتهم. ففي رأيهم أن كل ما يخص تنبؤات المنهج للمستقبل لا تخرج من كونها إعادة لصياغة المعطيات الموجودة سابقا وتتصف بعدم أهميتها. في الواقع تعود أسباب عدم قدرة تداخليه الأطراف الفاعلة وإستراتيجيتهم في تقديم وبشكل قطعي، تكهناتهم لمستقبل التغيرات السياسية، إلى وجود عاملين:

فأولا يعود سبب ذلك إلى التضخم أو الزيادة المفرطة لأنا كل طرف وثقته بنفسه والتي تعكس تضخم نرجسيته، بقدرته على السيطرة على الأحداث. ويمكن ملاحظة هذه النزعة في ظاهرة فقدان بعض الزعماء مواقعهم القيادية عندما تثق بشكل أعمى بما قدمته من انجازات، فيسترخي هؤلاء لأحلامها بحتمية إعادة انتخابها مرة ثانية، وتغض النظر عن التحرك الدفين داخل المجتمع الرافض لوجودها أو تقلل من أهميته.

وثانيا قد يعود سبب عدم القدرة على التنبؤ إلى إن التركيز على إستراتيجية التداخل في إحداث التغيير لا تعني نكران وتناسي المصالح الذاتية للإطراف، بل يستجيب موقفهم ألاتفاقي في إحداث التغيير لظروف الضغط الخارجي، إي تأثير العامل الخارجي على النخبة في القيام بوضع إستراتيجية للتغيير. بمعنى أخر أن إستراتيجية التغيير لا تستجيب إلى ضروريات الواقع الاجتماعي، بل إلى متطلبات الواقع الخارجي، استجابة سرعان ما تذبل مع ضمور ضغط العامل الخارجي مما يقود إلى انتكاسة في عمليات التغيير أو الوقوع في التطرف السياسي، وذلك حينما تستفحل قوة وشدة وعمق الاختلافات الإيديولوجية لكل طرف مدفوعة ومرتبطة بالمصالح الخاصة لافضليات كل طرف، في نسف كل عمليات المساومة مع ظهور أول أزمة داخلية لتقسيم مراكز القوة السياسية، مما يقود إلى عدم قدرة الأطراف على قراءة المستقبل. وهذا ما يحدث مع تلك النخب التي استسلمت لضغوط الخارج في القيام بالتغيرات والتي يجسدها ظاهرة عدم استقرارية أنظمتها السياسية مع قيام الديمقراطية غير الليبرالية التي تفاضل بين شكليات المنظمات على المشاركة الحقيقية للمواطنين في عملية التغيير. فما هو الفرق بين الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية غير ليبرالية؟ وأين تكمن أوجه الاختلاف؟

مصادر المبحث الثاني

Lopez Georgina Sànchez. Les chemins incertains de la démocratie-1
en Amérique Latine. L'Harmattan. Paris. 1993. P. 14

Denquin Jean-Marie. Introduction à la science politique. 2édition.-2
Hachette. 2001. P. 80-81

Braud Philippe. Science politique. La démocratie. Editions du Seuil.-3
1997. P33

Will, Pierre-Étienne « L'Histoire n'a pas de fin », in : La Chine et la-4
démocratie, sous la direction de Mireille Delmas- Marty et Pierre-
Étienne Will, Paris, Fayard, 2007, p. 18

Lerner Daniel. The passing of traditional society modernizing-5

the Middle East. Collier Macmillan. 1964

Anderson Lisa. Transitions to democracy , Columbia University-6
Press. 1999

Lipset Seymour Martin. Political Man. The Social bases of politics, -7
1994. The Johns Hopkins University press. P. 62

Przeworski Adam. Limongi Fernando. Modernization: Theories and-8
Facts. World Politics 49. 2. 1997. P. 156-157

Hood Steven J. Political Development and Democratic Theory. M. -9
E. Sharpe Edition . New edition. 2004. P. 12

Wiarda Howard J. Comparative Politics. Rowman and Littlefield-10
Publishers. 2007. P. 159

Haggard Stephan. Kaufman Robert. The political economy of-11
democratic transitions. Princeton university press 1995

Hermet Guy. Le passage à la démocratie. Paris. FNSP. 1996. P.-12
92-93

Huntington, Samuel. The Third Wave: Democratization in the Late-13
Twentieth Century, University of Oklahoma Press. 1991. Pp. 66-68

Lim Timothy C. Doing comparative politics. Lynne Rienner-14
Pubilshers. 2006. P. 169

Huber Evelyne, Rueschemeyer Dietrich, Stephens John D.. The-15 impact of economic development on democracy. The Journal of Economic Perspectives. Volume. 7. N°3. 1993. P. 71-86

Rueschemeyer Dietrich et al. Capitalist development and -16 democracy. Cambridge University press 1997

Rustow Dankwart. Transition to democracy: Toward a dynamic -17 model. Comparative politics. 2. 1970. P 337-363

Berg-Schlosser Dirk Democratization: the state of the art. Barbara -18 Budrich. 2 Revised 2007. P20

Almond Gabriel. Verba Sidney, The Civic Culture: Political -19 Attitudes and Democracy in Five Nations. Princeton, Princeton .University Press, 1963

Geertz Clifford. The Interpretation of Cultures. New York. Basic -20 book. 1973

Gerring, John and Paul A. Barresi. Putting ordinary language to -21 work: A Min-Max Strategy of Concept Formation in the Social Sciences. Journal of Theoretical Politics. 2003. 15:2. P. 209

.Billaud Jean. L'homme et la culture. Chronique sociale. 1996-22

P. 39

Harrison Lawrence. Underdevelopment Is a State of Mind-23

Madison Books. 2000 .

Denquin Jean-Marie. Introduction à la science politique. 2édition.-24 Hachette. 2001. P. 81

Braud Philippe. Science politique. La démocratie. Edition du Seuil. -25 1997. P. 33

مصدر سبق الإشارة إليه - Rustow Dankwart -26

Maslow Abraham H. Motivation and Personality. Third Edition. -27 Addison-Wesley Educational Publishers. 1987

Hood Steven J. Political Development And Democratic Theory. M.-28 E. Sharpe Édition . 2004. P. 30-31

Lawrence Harrison . Huntington, Samuel. (dir) Culture Matters. -29 How Values shape human progress. New York. Basic books. 2000. P. xiiv

Ross Marc Howard. Culture in comparative political analysis in. -30 Lichbach Mark Irving. Zuckerman Alan S. Comparative Politics. Rationality Culture and Structure. Cambridge University press. 2009. P. 157

Brysk Allison. Hearts and Minds. Bringing symbolic politics back. -31 Polity. Volume. 27. N° 4. 1995. P559-585

Inglehart Ronald, Welzel Christian. Modernization, cultural -32 change, and democracy: the human development sequence Cambridge University press. 2005. P. 2

Akindès Francis. Les mirages de la démocratisation en afrique -33 subsaharienne francophone. Paris. Karathala. 1996

Braud Philippe. L'émotion en politique. problèmes d'analyse -34 Paris.. presses de science politique. 1996

Sen Amartya. La démocratie des autres. Manuels Payot. Paris.-35 2005. P. 44

Badie Bertrand. Culture et politique. Paris. Economica. 1983. P. -36 12

Lim Timothy C. Doing comparative politics. Lynne Rienner-37 Pubilshers. 2006. P. 187

Inglehart Ronald, Welzel Christian. Modernization, cultural -38 change, and democracy: the human development sequence

Cambridge University press. 2005. P. 20

Hall Peter A. Aligning ontology and methodology in comparative-39 research. in. James Mahoney. Dietrich Rueschemeyer (Dir). Comparative Historical analysis in the social sciences. New York. Cambridge University press. 2003. P 482

Gazibo Mamoudou. Jenson Jane. La politique comparée. Les- 40 presse de l'Université de Montréal. 2004. P. 194

March James G. Olsen Johan P. Elaborating the New -41 Institutionalism. in Edited by Rhodes R. A. W. Binder Sarah A. Rockman Bert A. The oxford handbook of Political Institutions. Oxford University press. 2006. P. 4

Ménard Claude. L'approche Neo-Institutionnelle : Des -42 concepts,une méthode, des résultats. Cahiers d'économie politique, N ° 44, L'Harmattan, 2003. P. 106

Draelants Hugues. Maroy Christian. Changement institutionnel et-43 .politique publique. Revue de la littérature. Partie 2. Juin 2007. P 4

Hall Peter A. , Taylor Rosemary C. R. La science politique et les-44 trois néo-institutionnalismes . Revue française de science politique . Année 1997 . Volume 47. N°3-4. P. 472

Weaver R Kent. Rockman Bert A. (dir.), Do Institutions Matter? -45 Government Capabilities in the United States and Abroad , Washington, The Brookings Institution, 1993

McFalls Laurent. Liorzou Nicolas. Perreault Julie. Mot Anca . -46 Construire le politique : Contingence, causalité et connaissance dans la science politique contemporaine. PU L. Canada. 2006. P. 280

Steinmo Sven et al. , Structuring Politics : Historical -47 Institutionalism in Comparative Analysis, Cambridge, Cambridge University Press, 1992

Pierson Paul. Dismantling the Welfare State? Cambridge -48 university press. 1994

Barone Sylvain. L'action publique territoriale est-elle soluble dans -49 le néo-institutionnalisme ? Papier présenter à l'Association Française de Science Politique. Groupes « Politiques publiques » et « Local et Politique ». l'Institut d'Etudes Politiques de Grenoble. 2006. P. 3

Wood Elisabeth Jean, Forging Democracy From Below : Insurgent -50 Transitions in South Africa and El Salvador , Cambridge, Cambridge University Press, 2000

McFalls Laurent , Liorzou Nicolas, Perreault Julie, Mot Anca. -51 Construire le politique : Contingence, causalité et connaissance dans

la science politique contemporaine. PU L Canada. 2006. P. 282

Thelen Kathleen. How Institutions EVolumeve: Insights from -52 comparative historical analysis. in. (edit) Mahoney J. Rueschemeyer D. Comparative Historical in the social sciences New York Cambridge university press. 2003

Lecours André. L'approche néo-institutionnaliste en science -53 politique : unité ou diversité ? Politique et Sociétés, Volume 21. N° 3. 2002. P. 7

Thelen Kathleen. Historical Institutionalism in comparative politics. -54 Annu. Rev. Polit. Sci. 1999. 2. P 400

Ross Marc Howard. Culture in comparative political analysis IN. -55 Lichbach Mark Irving. Zuckerman Alan S. Comparative Politics. Rationality Culture and Structure. Cambridge University press. 2009. P. 161

Shepsle Kenneth A. Rational Choice Institutionalism . in. Edited. -56 Rhodes R. A. W. Binder Sarah A. Rockman Bert A. The oxford handbook of Political Institutions. Oxford university press. 2006. P. 24

Sened, Itai. , (1991), " Contemporary theory of institutions in -57 perspective", in Journal of Theoretical Politics, Volume. 3, N°4,P. 381

Thelen Kathleen. Historical Institutionalism in comparative politics. -58 Annu. Rev. Polit. Sci. 1999. 2. P. 400

Pierson Paul. Skocpol Thedal. Historical Institutionalism in -59 contemporary political science. in: Katznelson Ira. Milner Helen V. (eds). Political Science: State of the Discipline. New York: W. W. Norton. 2002. P. 8

G. Peters, Institutional Theory in Political Science : The 'New-60 Institutionalism' , Londres, Continuum, 1999 p. 56

Hall Peter A. , Taylor Rosemary C. R. La science politique et les -61 trois néo-institutionnalismes . Revue française de science politique . Année 1997. Volume 47. N°3-4. P. 478

Acemoglu Daron.. Robinson James A. De Facto Political Power-62 and Institutional Persistence. American Economic Association. Papers

.and Proceedings 96(2), p174

May 2006

Santiso Javier. La démocratie incertaine. La théorie des choix -63 rationnels et la démocratisation en Amérique latine . Revue française de science politique . Année 1993. Volume. 43. N° 6. P. 970-993

Freymond Nicolas. La Question des Institutions dans la science -64 politique contemporaine : L'exemple du néo-institutionnalisme. Travaux de science politique. Nouvelle série. N° 15. 2003. Université de Lausanne. Département de Science Politique. P. 38

Lecours André. L'approche néo-institutionnaliste en science -65 politique : unité ou diversité ? Politique et Sociétés, Volume 21. N°. 3. 2002. P. 14

Sanz-Menéndez Luis. Borrás Susana. Explaining changes and -66 continuity in EU technology policy: The politics of ideas. Unidad de Políticas Comparadas (CSIC). Working Paper 00-01. CSIC Unidad de Políticas Comparadas and Roskilde University. Madrid, February 2000

Draelants Hugues. Maroy Christian. Changement institutionnel et-67 .politique publique. Revue de la iterature. Partie 2. Juin 2007. P 5

Mappa Sophia . L'injonction démocratique . in. F. Akindès, Les -68 mirages de la démocratisation en Afrique subsaharienne francophone , Paris, Karthala, 1996

Sen Amartya, Un nouvel ordre économique, Odile Jacob, Paris, -69 .2000

Akindès Francis. Les mirages de la démocratisation en Afrique -70 subsaharienne francophone Paris. Karthala. 1996

Jessop Bob. Critical realism and the strategic relational -71

Approach. Environment and. Planning A, 33, 7. 2001. P. 48

Boudon Raymond, François Bourricaud, Dictionnaire critique de la -72 sociologie, Paris, PUF, 1982

Banegas Richard. Les transitions démocratiques : mobilisations-73 collectives et fluidité politique. Cultures & Conflits N°12. 1993. P. 105-

Collier David. Norden Deborah L. Strategic Choice Models -74 of political change in Latin America. Working Paper N°168. December. 1991. P. 14

Otayek René. Démocratie, culture politique, sociétés plurales. Une-75 approche comparative à partir de situations africaines. Revue française de science politique, 47e année, N°6, 1997. P. 802

Lake David A. Powell Robert. Strategic Choice and International-76 Relations, Pinceton, Princeton University Press, 1999, P. 3

Burnell Peter. J. Political Strategies of External Support for -77 Democratization. International Studies Review Volume 1, Issue 3, November 2005

Carothers Thomas. Critical Mission: Essays on Democracy -78 Promotion. Carnegie Endowment for International Peace. 2004. P 48

Roeder Philip,"Transitions from Communism: State-Centered-79 Approaches,"in. Harry Eckstein, Frederic Fleron, Erik Hoffman, and William Reisinger, eds. Can Democracy Take Root in Post-Soviet Russia? Lantham, Md. Roman and Littlefield, 1998

Karl Terry Lynn. Dilemmas of democratization in Latin America. -80 Comparative politics. Volume. 23. N° 1. Oct. 1990. P. 7

Saillard Yves. L'analyse économique des normes. Représentation-81 et traitement des interactions dans les modèles de simulation. Document de travail - AeDNs 2004-01. Laboratoire d'Economie de la Production et de l'Intégration Internationale. Grenoble. Décembre 2004. P. 6

Bowles Samuel. Microeconomics: behavior, institutions, and -82 evolution. Russel Sage Foundation. 2004

Green, Donald P. Shapiro, Ian, The Pathologies of Rational -83 Choice Theory: a critique of applications in political science, New Haven, 1994

المبحث الثالث

الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية غير الليبرالية

سبق القول بان مقولة الديمقراطية كطريقة حياة تستند على فكرة الإمكانيات التي تمنحها آلية الديمقراطية للأفراد ليس فقط في التعبير عن آراءهم بل أيضا في تحمل مسؤولية وجودهم داخل المجتمع عن طريق المشاركة في شؤون تنظيم مجتمعهم. وتعني هذه الفكرة على إن الأفراد هم قبل كل شيء مواطنين وليس رعايا. وتجد هذه الفكرة جذورها في الفلسفة الإغريقية. فمن بين ابدعات هذا الفكر وحسب رأي فينير Finer إنها جاءت بفكرتين (المواطن مقابل الرعية وابتدعت الديمقراطية)(1). والمقصود بالمواطن هنا ليس ذلك الفرد الذي يرتبط بموطن إقامته وبالتالي ستكون هي الدليل على هويته القومية بل المقصود فيها هي تمتع الفرد في بلد معين بحقوقه الطبيعية التي يعبر عنها من خلال مشاركته في شؤون مجتمعه السياسية بحرية وبدون أي انتقاص. في حين يفهم من كلمة الرعية ذلك الفرد الذي وان كان يقيم في موطنه ويشكل عضو في مجتمعه، غير إن ممارسة حقوقه الطبيعية تبقى متوقفة على رغبة وإرادة من يملك السلطة في منح هذا الفرد حق التعبير عنها. ولما كانت هذه الحقوق مرتبطة بفكرة المنحة فان إمكانية تقييدها وتأطيرها تبقى متوقفة على صاحب السلطة الذي يتصرف بها حسب ما تقتضي به مصالحه الشخصية. وعليه فان معيار التمييز والتقييم بين الاثنين يقوم على كيفية ممارسة الحقوق الطبيعية داخل النظام السياسي منظورا لها من زاوية هل المواطن عضو مشارك فعال في العملية السياسية سواء كان ذلك بشكل دائمي أو مؤقت أم انه عضو متفرج تتحدد نشاطات أدواره فقط في مناسبات معينة مثل الانتخابات التي يتم تحديد مسارها مسبقا؟

أن الغاية الرئيسية في وجود النظام الديمقراطي إن كانت تتجسد في فكرة إدارة حاكمية المجتمع عن طريق المشاركة الشعبية فان ذلك لا يتم إلا من خلال وجود الحوار بين المواطنين، لان وحسب رأي يوركن هابيرماس Jürgen Habermas(2) كون الديمقراطية كمنهج للاتصالات، فأنها تساعد على تكوين هوية الفرد المواطن فكريا وسياسيا عبر سلسلة المعطيات التي تطرح في أثناء الحوار والنقاشات والمداولات بين المجموعات المتنوعة والمختلفة في أرضيتها الفكرية والسياسية فتساهم بذلك وبشكل كبير في تكوين وتطوير وتغيير المعتقدات ومعطياتها للتوافق مع مستجدات البيئة وظروف الزمن. وهذا ما يمكن فهمه من قول جوشوا كوهين Joshua Cohen (بان الحوار الديمقراطي يعكس هوية المواطنين ومصالحهم وحالة المساواة بينهم وكل ذلك يساهم في تكوين مفهوم المصلحة العامة)(3). بعبارة ثانية أن المصلحة العامة كمفهوم لا يتعلق فقط بموضوع خير المجموعة، لنسبية معنى الخير الذي له علاقة مع وقت طرحه، بل لابد من ربط المصلحة أيضا في عدالة معطيات المصلحة العامة، وان هذه المصلحة لا يمكن تحقيقها من خلال انفرادية السلطة بسلطة القرار بل أن تحديد معطياتها تتكون من خلال ذلك الحوار حول مشاكل المجتمع، حيث يبحث هذا الحوار من خلال الأفكار المتناقضة والمتعارضة والمتعلقة بمشاكل المجتمع على حلول تتفق عليها غالبية الآراء والتي يتم التعبير عنها من خلال عملية التصويت. بكلمة ثانية أن إجماع الغالبية على أفكار معينة وخطط محددة لا يمكن فهمها على أساس أولا أنها نقض لأراء الأقلية التي يجب احترام وجودها. وثانيا لا يمكن فهمها على إنها تعكس خير المجتمع، بل لابد من فهم هذه الأفكار على أساس عدالتها للمجتمع لأنها تعكس مجمل ما توصل إليه المواطنين من خلال الحوار. فقد

يحدث أن تبرر السلطة عملها في البحث عن خير المجموعة في قمع بعض الاتجاهات السياسية أو بعض الأفكار بسبب تناقضها وأفكارها ومخططات برامجها السياسية أو بسبب تعددية الاتجاهات السياسية التي تخلق نوعا من الاضطراب داخل النظام السياسي في عرقلة صناعة القرار السياسي، ولكن لا يمكن في هذه الحالة تصنيف عملها هذا بكونه عادل. فما دام الإحباط الذي يشعر به المواطنين قائما بسبب القمع فلا علاقة للخير بالعدالة حيث يعني الإحباط في هذه الوضعية كإهانة للوجود، وجود المواطن. وبالتالي فيمكن تفسير عمل السلطة في هذه الحالة كعمل نخبوي يعكس حقيقة واقع السلطة تلك التي تريد تبرير تفردها السلطوي بحجة خطر تزايد معدلات المشاركة السياسية في تهديد الاستقرار السياسي للنظام الديمقراطي. فعليه وبناء على هذه التبريرات فإنها تفضل التركيز على أهمية «المنافسة السياسية» بدلا من زيادة درجات المشاركة السياسية. ولكن عملا كهذا أو رأي كهذا يعني محاولة التقليل من دور المجتمع المدني في علاقته مع السلطة وبالخصوص في موضوع الموازنة بين السلطات والمجتمع، حيث يظهر دور المجتمع المدني في ضمان استقرار المؤسسات الديمقراطية وفعاليتها وفي مساهمته في تطوير السلوكيات والرأسمال الاجتماعي في تعويد الناس على التعلق بالديمقراطية. والمقصود بالرأسمال الاجتماعي تلك القيم والعلاقات الاجتماعية والمواقف والسلوكيات التي تسمح في تخطيط عمل بغية الوصول إلى أهداف جماعية أو انجازها والتي تتجسد (بشبكات المشاركة المدنية التي يساهم فيها المواطنين في التعاون من اجل تحقيق منفعة متبادلة)(4) كما يقول بذلك روبرت بوتتنيم Robert Putnam. وكما يبدو واضحا أن تحقيق هذه المنفعة المتبادلة لا يمكن التوصل إليها إلا من خلال الحوار البناء والذي يمنح للديمقراطية تلك الصفة التي ينعت بها امارتيا سينAmartya Sen الديمقراطية كنظام تصل(الحكومة فيه من خلال الحوار)(5).

في الحقيقة أن أهمية المجتمع المدني تظهر عندما يبدأ الكلام حول التمييز بين ما هو ليبرالي وما هو ليبرالي ومقيد في أشكال الأنظمة الديمقراطية. فالمقصود بالديمقراطية الليبرالية هو ذلك النظام الذي تتحدد فيه السلطات الحكومية بالقواعد القانونية التي يمكن للشعب اللجوء إليها في دفاعهم عن أنفسهم ضد قياداتهم وتجد الأقليات ضمانا لها من خلالها ضد خطر استبدادية الأغلبية وذلك حسب تعبير دفيد هيلد(6)Devid Held. ولكن إذا فهم من هذا التعريف بان الالتزام بالقواعد القانونية هو الأساس الذي تستند عليه السلطات السياسية في إدارة شؤون الحكم لكون الدولة دولة القانون، فهدف القواعد القانونية هو إجبار السلطات السياسية على عدم خرق الحقوق المدنية للمواطنين وبنفس الوقت تجبر هذه القواعد تكوينات أطراف العملية السياسية داخل المجتمع على احترام والالتزام بالحقوق والواجبات الملقاة على كل طرف بشكل نزيه لا شائبة فيه. بعبارة ثانية إذا كانت صيغة تقاسم السلطات في إدارة المجتمع بين أطراف اللعبة السياسية قد تم تخطيطها على ضوء القواعد القانونية فان نجاح هذه العملية لا يتم بدون أن تكون هناك (درجة عالية من الحرية السياسية والحريات المدنية وحقوق الإنسان)(7) بكل جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تلك التي تم النص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وكما ذكر أعلاه لا يكفي وجود انتخابات وتنافس على السلطة كمعيار للتميز بين الأنظمة السياسية، فإن لم يكن هناك احترام لنصوص ما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان وان لم تكن هناك ثقة متبادلة بين أطراف المجتمع السياسي كوليدة لتقاسم الثقافة السياسية المشتركة وإن لم يكن هناك أرضية اقتصادية ليبرالية تمهد لقيام الثقافة

الليبرالية، فان معيار التنافس والانتخابات سيبقى معيار نسبي غير كافي لوصف الأنظمة كأنظمة ديمقراطية ليبرالية وهذا ما يذهب إليه كل من مامودو كازيبو Mamoudu Gazibo وجان جينسون Jane Jenson(بان لا يضمن إجراء الانتخابات لوحدها وجود ديمقراطية حقيقية)(8) إلا إذا ما ثبتت على الواقع العملي الحقوق الطبيعية والمدنية للمواطنين والالتزام بها وثبتت ديمومة العلاقة بين الاحترام والثقة بين الإطراف السياسية، فيمكن في هذه الحالة وصف النظام كنظام ديمقراطي ليبرالي. وكما يقول بول زاكورسكي Paul Zagorski في تعريفه للديمقراطية الليبرالية بأنه ذلك النظام للحكم الذي (يتضمن في طياته على حريات واسعة في المشاركة السياسية وحقوق سياسية إلى جانب الحقوق الاجتماعية والاقتصادية)(9). ويذهب فيليب برو Philippe Braud من جانبه إلى ابعد من ذلك في تحديده لمعالم النظام الديمقراطي الليبرالي بأنه ذلك النظام الذي (يعبر عن طريقة تخطيط المؤسسات الحكومية على أسس القواعد الدستورية التي تحدد نماذج عمل هذه المؤسسات وموصفاتها والعلاقات المتبادلة.....)(10) بين الحكام والمحكومين. أي أن نقطة الارتكاز الذي يستند عليها هذا المفهوم تتحدد بكيفية ممارسة السلطة ضمن إطار سيادة القانون الذي يحدد صلاحيات كل سلطة من السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وان هذه السيادة هي الأخرى محددة بحقوق الأفراد الطبيعية التي لا يمكن التصرف بها دون الرجوع إلى القواعد القانونية الحامية والمنظمة لها أيضا. بعبارة ثانية أن الديمقراطية الليبرالية هي ذلك النظام الذي ينظم المجتمع السياسي والاقتصادي على أسس قواعد دستور ليبرالي بما يتضمنه هذا المصطلح من معاني وأفكار تتجسد بوجود الحريات المدنية الواسعة واحترام كامل لحقوق الإنسان وفصل للسلطات واقتصاد حر. وكنتيجة فأن شرعية هذا النظام ستقوم على أساسين: حالة المساواة السياسية بين الجميع وأهمية مفهوم الأغلبية وكما يقول مارك بلاتنير Marc F. Plattner (أن الشرعية السياسية للسلطة تستمد جذورها من موافقة الأفراد الذين هم ليسوا أحرار بالطبيعة فقط وإنما هم متساوون) (11) أيضا. وعليه فان ديمقراطية بدون دستور ليبرالي هي ليست ديمقراطية لان هذا الغياب يفتح الباب على مصراعيه ليس فقط أمام احتمالية تمركز السلطات بل أيضا أمام(.... تأكل الحرية من الداخل - وإثارة -المنافسة العرقية والصراع والحرب)(12) كما يقول بذلك فريد زكريا Fareed Zakaria. ويعود سبب ذلك إلى أن مفهوم الديمقراطية هنا لا يعني طريقة حياة لان فكرة المساومة بين أراء ومواقف الأطراف السياسية لا تشكل قاعدة في التعامل السياسي وهناك تفضيل مجموعة على أخرى أو أن العلاقة القائمة بين الأطراف السياسية تستند على فكرة التقسيم المذهبي والقومي. فعلى الرغم من دعوة بعض الأنظمة بديمقراطيتها بسبب تطبيقها لنظام الانتخابات ولكن عدم الأخذ بدستور ليبرالي يعني أن هذه الأنظمة ليست ديمقراطية ليبرالية.

في الواقع أن تطور نمط هذا النوع من الأنظمة والتي سميت من بعد بالأنظمة الديمقراطية غير ليبرالي بدء بعد التحولات السياسية التي شهدها العالم ما بين سنوات السبعينيات وسنوات الثمانيات من القرن العشرين وفي ظل ظروف الحرب الباردة تلك التي أطلق عليها صومائيل هنتكتون(13) Samuel Huntington تسمية "الموجة الثالثة للديمقراطية " فبالنسبة له هناك خمسة عوامل تكمن وراء هذه التغيرات وهي:

أولا- فشل الحكومات الاستبدادية في التعامل مع المشاكل الاقتصادية والعسكرية الذي انعكس بدوره على شرعية أنظمتها مما مهد الأرضية لتقبل التغيرات الجديدة.

ثانيا- انعكاس تأثير التطور الاقتصادي وتزايد معدلات التطور الفكري والثقافي في رفع المستوى المعيشي في الدول الديمقراطية على مواطني دول الأنظمة الاستبدادية.

ثالثا- خروج المؤسسات الدينية من واقعها المحافظ بالدفاع عن السلطات الحاكمة والانفتاح على العالم الخارجي في تبني المتغيرات الجديدة، حيث سهل هذا الانفتاح على قدرة هذه المؤسسات في مواجهة الأنظمة الاستبدادية.

رابعا – توفر الدعم الدولي لإطراف المجتمع السياسي التي ناضلت من اجل حريات أوسع واحترام حقوق الإنسان، من قبل مؤسسات ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية.

خامسا- مساهمة الاتصالات الدولية والعلاقات الدولية في إرساء ودعم الأنظمة الديمقراطية الجديدة.

ورغم لعب هذه العوامل دورها في دعم محاولات التغير الديمقراطي فان شروط توفر ظروف أخرى لتحقيق هذا الانتقال تبدو ضرورية. فبالنسبة له أن وجود تنمية اقتصادية بشكل مسبق قادرة على توفير الدعم للتحولات السياسية تعتبر من أهم الأسس التي يجب أن تتوفر لكي تنجح عملية التغيير. يضاف إلى ذلك ضرورة الاستفادة من الخبرات الدولية التي اكتسبت في هذا المجال أي مجال التحول نحو الديمقراطية. والنقطة الأخيرة هي ضرورة توفر توقيت معين للانتقال من نمط سياسي إلى أخر يتم على أساس سلمي ويتوافق مع ظروف معطيات التغيرات الدولية وان لا يتم ذلك دون موافقة مواطني هذه الدول ولا أن يفرض من خارج.

في الحقيقة يكمن الدافع وراء التطرق بالحديث عن آليات التغير هذه، فكرة التغيرات التي طرأت على مسيرة التحول الديمقراطي في خلق الأنظمة الديمقراطية الغير الليبرالية التي تتصف بكونها أنظمة جمعت بين قدرتها على اللجوء إلى الأساليب التقيدية في كل ما يخص مجالات الحريات وفي نفس الوقت تمكنها على خلق التنمية الاقتصادية والذي من خلاله تمكنت من خلق الاستقرار السياسي حينما أفرزت إيديولوجية سلطوية تقوم على المزج بين تشدد السياسي والانفتاح الاقتصادي مستندة على ذلك في تثبيت أركان نظامها على آليتين: الأولى آلية الانفتاح السياسي والثانية آلية الاقتصاد الحر. ففيما يخص الآلية الأولى فان فسح المجال أمام الانتخابات والتنافس بين المرشحين الذين يتفقون مع هذه الصيغة في العمل السياسي يعني ليس فقط تأطير التنافس السياسي فقط على المجموعات التي تتفق معها على معطيات أفكارها السياسية بل تعني الانتخابات وسيلة لامتصاص النقمة والتذمر داخل المجتمع بتوظيفها من خلال عملية الانتخابات لغرض تحيد تأثيرها وللحصول على الشرعية في خلق أغلبية مؤطرة. أما فيما يخص الآلية الثانية فان عملها يهدف في خلق قاعدة اجتماعية ليس فقط من اجل الاستناد عليها في تمرير إيديولوجيتها بل أيضا في خلق الأطراف المنافسة من خلال قواعدها حيث تضمن بهذا الشكل ديمومة وشرعية نظامها السياسي بإعادة إنتاج نفس المجموعة. وهنا يكمن الاختلاف بينها وبين الأنظمة الليبرالية، فإذا كانت إيديولوجية هذه الأخيرة تنحو نحو المزيد من الحريات المدنية والمشاركة الواسعة لكل القطاعات، فان تقيد هذه الحريات وحصر مجالات المشاركة السياسية على نوعية معينة تعني، انحراف في مسيرة منطق الديمقراطية والوقوع فيما يسمى بالديمقراطية غير ليبرالية. فعلى الرغم من تسميتها بالديمقراطية غير أن وجود الانتخابات مع وجود هذا التقييد للحريات والتقليل من دور المشاركة السياسية بتقليل حدود المنافسة السياسية، تجرد هذه التصرفات وهذا السلوك السياسي هذه الأنظمة من صفة

الديمقراطية الليبرالية لان كل هذه الإجراءات تعني إجراءات مراقبة المجتمع والتي تختلف عن ما موجود في الأنظمة الاستبدادية في كونها خلقت عن طريق الأسلوب الديمقراطي وذلك من خلال عملية الانتخابات والتي مهما قيل عنها تبقى غير نزيهة لكونها محصورة على المجموعة المتماثلة مع السلطة. وكما يذكر كل من جان انكبيرج Jan Engberg وسفانت ايريسون Svante Ersson بان هذه الديمقراطيات تتصف بكونها(تعترف بوجود الحقوق السياسية ولكن تحرم وبشكل منهجي المواطنين من جوانب الهامة من الحريات المدنية)(14). فعلى الرغم مما تتمتع به هذه الأنظمة من قوة بسبب النجاح النسبي الاقتصادي والسياسي إلا انه لا يمكن أن تكون بديلا عن الأنظمة الليبرالية بسبب التقييد الذي تفرضه على الحريات والذي يمكن أن يصبح ويتحول إلى مصدر في خلق حالة عدم الاستقرار السياسي، إذا ما ترافقت نتائجها مع أول مشكلة اقتصادية حادة. فلكونها تضع فكرة الاستقرار السياسي والاقتصادي كمعيار تتحجج به لتبرير بقاء وجودها في السلطة، فان رفضها الانفتاح الكامل على المجتمع يبرر تحت صيغة أن التحولات نحو الديمقراطية الليبرالية يمكن تحقيقها بشكل أسرع إذا ما نجحت في تثبيت الحقوق الطبيعية أولا وقبل الأخذ بالحقوق المدنية.

في الحقيقة أن هذا التبرير يعكس الشعور الخاطئ لمنظري هذه الأنظمة في كونهم ليس فقط يدافعون عن مصالح مواقعهم السلطوية، بل يعكس هذا التبرير حقيقة إيمانهم بالليبرالية كعقيدة سياسية واقتصادية حيث يفسرونها بشكل مغاير عن ما تنص وتدعو إليه من مبادئ وسياسات. فإذا كان رصد نتائج الانفتاح الاقتصادي والسياسي الذي تنادي به الديمقراطية الليبرالية أمر يمكن التحقق من واقعيتها في كون هذا الانفتاح يساهم:

أولا:- برفع المستوى المعيشي

ثانيا:-انعكاس تأثيرات هذا المستوى بدوره على زيادة درجات التعليم والتثقيف

ثالثا:- انعكاس تأثيرات هذه الأخيرة بدورها على زيادة المطالب السياسية في فسح المجال أمام الحريات السياسية لممارسة هذه الحقوق بشكل حر.

غير إن تصرف منظري الديمقراطية غير الليبرالية في وضع سياساتهم يخالف هذا الواقع لان الانفتاح الاقتصادي المفروض والذي يجب أن يترافق مع مبادئ الديمقراطية يفترض إن يكون هناك أيضا انفتاح سياسي على المجتمع وما يعنيه هذا الانفتاح من معاني المشاركة الواسعة والمنافسة النزيهة وغير المقيدة ومساواة بين كل أطراف المجتمع السياسي، إلا أن غياب هذه الشروط إلى جانب مساوئ الانفتاح الاقتصادي على بعض جوانب المجتمع بشكل غير متساوي يتجسد باغناء الأغنياء وإفقار الفقراء، لا يضع هذه الأنظمة في حالة حرجة يفترض عليها التوصل إلى حلول لها فحسب، بل أن تمسكها بهذه الوضعية – عدم الانفتاح الكامل على المجتمع - يجسد درجة تعلقها بقدرة الوهم الاجتماعي، الذي تخلقه فكرة الانتعاش الاقتصادي الذي تدعو إليه، على المواطنين في خلق الأمل بتحسن أوضاعهم دون المطالبة في زيادة درجات حرياتهم المدنية. وفي الواقع أن سلوكية هذه الأنظمة في الاستمرار على هذه الوضعية يفسره تخوفها من أن فكرة الانفتاح الكامل على المجتمع المدني سيعني بالنسبة لها فقدان مصالحها السلطوية بسبب فقدانها لمواقعها بفعل آليات عمل الديمقراطية. لذلك فان اختيارها الاستمرار بتقييد الحريات المدنية مع فتح المجال أكثر على المنافسة

التي تمنهجها بشكل أكثر دستورية من قبلها بتقريب العناصر الأكثر تحركا داخل المجتمع، تلك التي على استعداد بتقليدها بمنحها مناصب قيادية وسلطوية بهدف التحديد من مخاطر مجالات المنافسة الحرة للانتخابات. وعليه فان الأخذ بهذا صيغة هو الذي يعطي لهذه الأنظمة تسميتها بالديمقراطية الافتراضية لكون إنها تتصور بعملها هذا إنها تطبق مفهوم حكم الشعب من الشعب والى الشعب، من جانب ومن جانب أخر، لكونها ديمقراطية ممنهجة حسب القياس بسبب غياب المشاركة الفعلية لكل الأطراف السياسية كنتيجة لفقدان مفهوم المساواة في الترشيح لمنافسة موقع من هم في مواقع المسؤولية في سلطات هذه الأنظمة، فتعكس هذه الوضعية حقيقة إرادتها وتصورها للديمقراطية بتطبيقها على الواقع مفهوم حكومة من اجل الشعب وما يعنيه هذا النوع من الحكم كما ذكر أعلاه بتقييد حرية الأحزاب المعارضة في التعاقب على السلطة وعدم قدرة هذه المعارضة على إخراج الأحزاب الحاكمة منها. وإذا كان هناك ثمة تغيير يمكن رصده في بعض الأحيان على مستوى القيادة في هذه الأنظمة فيجب البحث عنه في(التغيرات الدستورية المحددة التي تتعلق بالتنصيب أو بالاستقالة العرضية)(15) وليس للانتخابات أي دور فيها. أي بعبارة ثانية أن التقييد الدستوري للحراك السياسي في المجتمع يعكس قوة من يملك السلطة الذي يسمح بوجود القوة غير المحددة التي تتفاضل مع المؤسسات السياسية في تثبيت قواعد اللعبة الديمقراطية في المجتمع فيما يتعلق بفكرة التعاقب السياسي على السلطة وليس العكس أي دور المؤسسات في عملية التغيير بتغيير بعض من أعضاءها. أي أن هناك تفاضل في مفهوم التحرك السياسي للتعامل السياسي في إدارة حاكمية المجتمع السياسي بين الاحتلال الواقعي الفعلي للسلطة نتيجة تملك البعض هذه الأخيرة في ظرف ما، وبين الاحتلال القانوني نتيجة عملية التصويت في تفضيل اتجاهات توزيع مجالات السلطة من الأعلى إلى الأسفل وليس من الأسفل إلى الأعلى كما هي عليها الحال في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية.

في الواقع هذا الأسلوب في إدارة حاكمية المجتمع السياسي يعطي الانطباع بأننا أمام واقع الديمقراطية الشكلية التي تهتم بالمؤسسات دون إعطاءها مفهوم وجودها الحيوي كمؤسسات تعكس توزيع مجالات السلطة بين الأطراف السياسية المتنوعة. وان استمرارها على هذه الشاكلة يعني أننا أمام (مسرحية تهدف لتهدئة خواطر الجماهير بأنهم يملكون السلطة)(16) من خلال المؤسسات القانونية في حين الواقع الفعلي يثبت أن هذا التملك يبقى بيد المجموعة المتحكمة بالسلطة لأنها هي المصدر الوحيد في صناعة القرارات السياسية لكون تملكها للسلطة يسمح لها بالمزج بين القوة والسلطة والقانون والسياسة حيث تحدد معيار العمل السياسي فقط من خلال فكرة المسؤولية السياسية لمن يستلم السلطة عن طريق الانتخابات في إدارة المجتمع وليس في تثبيت آليات توزيع السلطات داخل المجتمع كأساس دستوري وقانوني: فعندما تتملك مجموعة ما للمصادر التي تمنحها ممارسة التأثير على القاعدة يعني إنها تملك القوة، وممارسة هذه الأخيرة من خلال المؤسسات والتنظيمات والمنظمات يعني، إنها تتمكن من السلطة بخلق مجالات نفوذها على المجتمع، حيث تمنح بدورها هذه المجالات إمكانيات وضع القوانين التي تحدد فيه حدود ما يقبل وما لا يقبل في نظرها من تصرفات وأفكار وحقوق وواجبات. وعندما تقوم بذلك فإنها تمارس السياسة عندما تبدأ بتخطيط نمط الحياة السياسية التي تهدف لتحقيقها، نمط يوفر لها العوائد الايجابية لوجودها في السلطة. وبهذا الشكل ومن خلال عمليات انتخابية تفسر النظرية الديمقراطية كنظرية لتحديد المجالات الحيوية داخل مجتمع

الدولة يعبر عنها من خلال العلاقات العامودية بين قمة وقاعدة وليس كتعبير عن توزيع للسلطات يترجم من خلالها فكرة التشاور والحوار السياسي بين الأطراف السياسية كما هي الحالة في الديمقراطية الليبرالية. وكما يظهر للعيان فان من خلال هذا التخطيط يتم ليس فقط تحديد مجالات العمل السياسي بل أيضا حرية التحرك السياسي وما يرافقه من حجر للأفكار والمعتقدات بمعنى أخر تحديد حدود الحريات المدنية وتفضيل الفاعلية الحكومية بكل أوجهها المدنية والعسكرية بدلا عنها في السيطرة على المجتمع السياسي. يضاف إلى ذلك يساهم أيضا هذا العمل في خلق آليات تتنوع حسب طبيعة ظروف استخدامها والتي على ضوئها يتم التعامل السياسي. وكما تقول مارينا اوتاوي Marina Ottaway أن ما يميز هذه الأنظمة هو كونها أنظمة شبه سلطوية تتصف رغم وجود الانتخابات بان هناك (.. الآليات تعمل بفعالية لمنع انتقال السلطة من أيدي القادة الحاليين إلى طرف جديد من النخبة السياسية. أن وجود هذه الآليات هي التي تجعل مصطلح تسميتها شبه سلطوية أكثر واقعية من تسميتها بالديمقراطية وما تتضمنه هذه الأخيرة من معاني..... فعلى الرغم من الوجود الفعلي لمؤسسات ديمقراطية ومواطنين يتمتعون بدرجة من الحريات السياسية وهناك صحافة حرة وتمتع المجتمع المدني بدرجة من الاستقلالية للتحرك لتنمية المشاريع ولتطوير النخبة الاقتصادية وقيامها بإجراء انتخابات محلية قد ينتج عنها فشل بعض أفراد حزبها، إلا أن استمرارية وجود آليات منع انتقال السلطة ما دامت قائمة.... فليس هناك طريقة لتحدي السلطة بشكل فعال... والمنافسة تبقى شيء وهمي... لان من هم خارج السلطة لا يمكن لهم تحدي السلطة. وعليه فالانتخابات هي ليست مصدر لإدارة السلطة... لان المصوتين لا يقدرون على إيصال نخبة جديدة للسلطة)(17). ولهذا السبب فلا يمكن وصف هذه الأنظمة كأنظمة ديمقراطية وغير ليبرالية، وان كان من الأفضل تسميتها (بالأنظمة الشبه الليبرالية)(18)على حد تعبير الآن سياروف Alan Siaroff. ولكن حتى هذه التسمية لا تتوافق مع الواقع لان القول بأنها أنظمة شبه ديمقراطية يعني هناك إيمان نسبي بفكرة الديمقراطية إلا أن الواقع يثبت بان هذا الإيمان لم يكن في الحقيقة إلا أسلوب في التحايل لتغطية حقيقة واقع تسلطية هذه الأنظمة. فلذا فمن الأرجح تسميتها بالديمقراطية الاحلالية Democratie Substitutionnel بمعنى احلالية نظام بشكلية الإجرائية لنظام ثان تحت ضغط ظرف ما أو لتمتع هذا النظام بفاعلية في إبعاد نقاط النقد والهجوم عليه بتبنيه أسس وقواعد لعبة منتقديه السياسيين. وكما يقول اندريه كورتين André Corten بخصوص الديمقراطية في أمريكا ألاتينية فانه (بدلا من تعريف الديمقراطية كجوهر العيش معا عرفت الديمقراطية بإجراءاتها الشكلية البسيط فقط)(19). لذلك فان هذه الاحلالية تبقى شكلية في جوهرها لان ليس هناك إي تغير حقيقي في طبيعة نظامه . إذن هي أنظمة هجينية مما هي أنظمة ديمقراطية حقيقة كيف ذلك؟

في الحقيقة تتضمن هذه الأنظمة في طياتها على وجهين متناقضين، فهي أولا سلطوية في الحكم لأنها هي التي تحدد مجالات العمل السياسي والمنافسة السياسية كما ذكر أعلاه، وثانيا، ديمقراطية في الشكل لأنها تلجأ في أسلوبها إلى المشاركة السياسية لخلق قاعدة شعبية لها وللحصول على شرعية تصرفها ولكن مع فارق مهم عن الأنظمة الليبرالية هو أن الديمقراطية لديها لا تشكل طريقة حياة بل أسلوب في التحايل السياسي يستجيب إلى ظروف التأثير والضغط الخارجي في تعديل وتغيير في أسلوبها القديم الاستبدادي لإدارة الحكم من خلال الأخذ بالديمقراطية الانتخابية كوسيلة في إدارة الحكم والحصول على الشرعية. بعبارة ثانية لا تعني السياسة في هذه الديمقراطية، وعلى عكس

الديمقراطية الليبرالية، المجال الذي يمارس فيه المواطنين حقوقهم بالاهتمام والعمل بكل ما يخص شؤونهم في تنظيم الحياة الجماعية، بل أنها تعني ذلك المجال الذي تنحصر فيه ممارسة السلطات على مجموعة معينة من النخب التي يعاد خلق إنتاجها عن طريق مؤسساتها الإيديولوجية والاقتصادية. وبقول أخر إن كانت هذه النخب أقوى تأثيرا من المؤسسات فان النظام السياسي سيكون بعيدا كل البعد عن الديمقراطية حتى ولو استمر الكلام بوجودها.

فكما هو معلوم وكما ذكر أعلاه أن اهتمام المواطنين في السياسة في عالم الديمقراطية الليبرالية يتجسد في وجود تنظيمات المجتمع المدني، تلك التنظيمات التي يعكس وجودها عدم قدرة الفرد التعبير عن ذاته بشكل تجريدي غير عاطفي في عالمه المحيط به بسبب تعارض وتصادم المصالح الذي قد يحدث نتيجة محاولة كل فرد التعبير عن نرجسيته بشكل فردي. هذه النرجسية التي هي وراء سبب انخراطه في أي عمل كان، حينما يحاول إثبات هويته من خلال العمل الذي يقوم فيه. لذا فان وجود وقيام التنظيمات بكل أشكالها يهدف في الواقع مساعدة الأفراد وعلى مستويات متنوعة ومختلفة، التعبير عن هذه النرجسية بشكل جماعي وذلك بخلق العلاقات المتنوعة التي تهدف لإشباع هذه النرجسية والتي من خلالها يتم إثبات هوية كل واحد منهم. ومن خلال هذه العلاقات الديناميكية سيعطى أو سيأخذ العمل، بشكل انفرادي أو جماعي، معنى له عندما يبدأ المواطنين تقاسم المجال العام الذي يشكل المجال السياسي احد تكويناته وذلك لتحقيق أهداف مشتركة تخص تنظيم حياتهم الجماعية، حيث تعني هنا هذه الأهداف الاعتراف المتبادل بين الفرد والأخر وجماعة مع أخرى ورفض الفرد أو الجماعة فكرة إجبارهم البقاء على موقف معين خطط له مسبقا من قبل السلطة أو الأحزاب لتعارض هذا الموقف مع فكرة الالتزام والارتباط السياسي الذي في أساس فكرة المواطنة. أن عرقلة قيام هذه العلاقات الديناميكية أو إحباطها أو منعها في هذه الأنظمة الهجينية يعني إيقاف صيرورة دمقرطة المجتمع على درجة معينة من التطور التي ستجبر المواطنين إلى اللجوء إلى إشكال ثانية خارج المؤسسات لخلق العلاقات فيما بينهم، علاقات قد لا تأخذ لها بالضرورة شكل تنظيمات أو مؤسسات بل شكل الحوار المتبادل عبر شبكات الانترنيت التي ستكون، ورغم كل محاولات السيطرة عليها من قبل أجهزة السلطة، بعيدة عن مؤسسات الإيديولوجية للسلطة وعمليات تنشئتها السياسية، تبني يقود إلى إحداث طلاق كامل مع سلطات هذه الأنظمة. ويظهر هذا الشعور بوجود حالة طلاق بين المواطنين والسلطة من خلال تزايد درجات عدم الثقة بكل ما تقوم فيه هذه السلطات مما يؤثر في النهاية على شرعية هذه السلطات التي تجبر على التمسك بها بإعطاء الانطباع بوجودها من خلال حشد مؤيديها، وهميين كانوا أو فعليين، وراء تلك المؤسسات الديمقراطية الصورية والافتراضية الانتخابية التي وضعتها كدليل على ديمقراطية نظامها السياسي بتطبيقها للديمقراطية التفويضية تلك التي يقول فيها كويلليرمو اودونيل Guillermo O’Donnell بان هذا النظام وان كان يطلق على نفسه(بالديمقراطي ولكن هو اقل تحررا من الديمقراطية التمثيلية)(20) ويعود سبب ذلك في كون(أن احترام حرية المشاركة إن كانت قائمة إلا أن صفة ليبراليته المرافقة له تنتهك بشكل منتظم)(21) من قبل ممارسات السلطة.

ويبرر جوركين مولليرJørgen Møller (22) من جانبه هذه الوضعية بمرحلية هذه الأنظمة حيث تعني هذه الفكرة أن هناك اختلاف بين الأنظمة المستقرة سياسيا حيث تتصف مؤسساتها باحترام كامل لكل شروط التواجد الديمقراطي الليبرالي بدءا من احترام حقوق الإنسان وانتهاء بسيطرة

السلطة المدنية على السلطة العسكرية، والأنظمة التي تعاني من عدم استقراريتها السياسية حيث تدفعها هذه الظروف للجوء إلى هذا التصرف السياسي في عدم الالتزام الكامل بشروط التواجد الديمقراطي الليبرالي. ولكن و حسب رأيه إذا ما تمكنت هذه الأنظمة من تحقيق هذا الاستقرار فان ديناميكية الدمقرطة سوف تأخذ أبعادها الحقيقة وفي هذه الحالة لا يمكن الكلام على وجود اختلاف في هذه الأنظمة. هذا التبرير وان كان صحيح غير إن لا علاقة لاستقرارية هذه الأنظمة وعدم استقراريتها في تثبيت قواعد الأنظمة الديمقراطية الليبرالية لان الإشكالية لا تتحدد بهذا العامل بل في خصوصية كل مجتمع السياسية وفلسفة أنظمته التي لها جذور في واقعها الثقافي والنفسي والتاريخي وعلاقة ذلك باستعارة نموذج ما والإمكانيات التي تقترح لتطبيقه، كما سوف نرى ذلك في فصل قادم، يضاف إلى ذلك تحديد الكيفية التي تستخدم فيها آليات العمل السياسي داخل المجتمع. فما هي هذه آليات؟

مصادر المبحث الثالث

Finer, S. E. The History of Government from the Earliest Times, -1
Oxford University Press, Oxford. 1997. P. 371

.Habermas Jürgen. Legitimation crisis. Boston . Beacon press. 1975-2

Cohen Joshua. Deliberation and democratic legitimacy. in. edited-3
by. Bohman James. Rehg William. Deliberative democracy: essays on
reason and politics. Massachuetts Institute of technology. 1997. P. 69

Putnam, Robert. Making Democracy Work: Civic Traditions in-4
Modern Italy. Princeton University Press, 1993. P. 173

Sen Amarttya. La démocratie des autres. Manuels Payot. 1999. P.-5
43

Held Devid. Modele of Democracy. Polity Press. 2006-6

Halperin, Morton H. Siegle Joseph T. Weinstein Michael M. The -7
democracy advantage: how democracies promote prosperity

and peace. Routledge. 2005. P. 9

Gazibo Mamoudou. Jenson Jane. La politique comparée. Les-8
presse de l'Université de Montréal. 2004. P. 103

Zagorski. Paul W. Comparative politics. Routledge . 2009. P. 100-9

Braud Philippe. Sociologie Politique. LGDJ. Paris. 1996. P. 161 -10

Plattner Marc. F. Liberalism and Democracy: Can't Have One -11
Without the Other. Foreign affairs . March/April . Volume. 77, N
.°2,1998

Zakaria Fareed. The Rise of Illiberal Democracy. Foreign affairs . -12
November/December. Volume. 76. N°6. 1997

Huntington P. Samuel. The third wave Democratization in the Late-13
Twentieth Century. University of Oklahoma Press, 1992

Engberg Jan. Ersson Svante. Illiberal Democracy in the Third -14
World - An Empirical Enquiry. Paper to be presented for the workshop
Democracy in the Third World: What should be done? ECPR Joint
sessions of workshops, Mannheim, Germany, 26-31 March 1999. P. 4

Hague Rod. Harrop Martin. Comparative government and politics.- 15
7th edition. Palgrave Macmillan 2007. P. 49

Lim Timothy C. Doing comparative politics. Lynne Rienner. 2006.-16
P. 162

Ottaway Marina . Democracy Challenged: The Rise of Semi--17
Authoritarianism . Carnegie Endowment for International Peace.
Washington, D. C. 2003. p. 15

Siaroff Alan. Democracy versus Liberalism. A Global Historical -18
Analysis. Paper Presented at the 2007 ISA Annual Meeting, Chicago.
P. 15

Corten, André, « La démocratie et l'Amérique latine: théories et-19
réalités. Cahiers du GELA. IS, N°1, 2001:P 11

O'Donnell Guillermo Delegative Democracy?, Kellogg Institute, -20
.Working Paper. N°. 172. March, 1992, P 7

O'Donnell Guillermo On the State, Democratization and Some-21
,Conceptual Problems, Working paper. N° 192

.Kellogg Institute. April, 1993, P. 11-12

Møller Jørgen. The Gap between Liberal and Electoral Democracy -22
Revisited. Some Conceptual and Empirical Clarifications. EUI Working
Papers. Sps N° 2006/1. European University Institute. Department Of
Political And Social Sciences

المبحث الرابع

الآليات الضامنة لعمل الديمقراطية

يمكن رصد ضمان عمل الديمقراطية من خلال مجموعة من الآليات التي تبين بوضوح مجالات التشابه والاختلاف بين الأنظمة السياسية وفاعلية كل واحدة منها في ديمومة المجتمع السياسي واستقراره. ويمكن حصر هذه آليات كالتالي:-

أولا:- حكم القانون

(هل يمكن للديمقراطية العيش بدون وجود حكم القانون أو بالأحرى ما هو مصير الديمقراطية بدون حكم القانون؟) (1). ما هي العلاقة التي تربط بين الاثنين؟ للإجابة على هذا التساؤل فيمكن للمرء القول، بان لا يمكن للعبة الديمقراطية أن تنتشر في مجتمع معين وتؤخذ كقيمة من قيم الثقافة السياسية، إن لم يكن هناك مجتمع منظم قائم على أسس تتحكم في تنظيمه قوانين تعكس وتجسد الغايات التي يتطلع لها أطراف المجتمع السياسي في تحقيق مجتمع المساواة بين المواطنين ومهما كانت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ومستواهم الثقافي. والمقصود هنا بسيطرة القانون ليس فقط معنى دولة القانون والذي يعني أن كل المؤسسات والتنظيمات المتواجدة على ارض المجتمع خاضعة إلى قانون أساسي هو الدستور الذي يقع على كاهله تنظيم الحياة السياسية والعلاقات بين الحكام والمحكومين، بل تعني فكرة سيطرة القانون استقلالية السلطات القضائية بقراراتها وأحكامها ووضوح نصوص القوانين وتعريف ماهيتها وأهدافها والغايات المقصودة من وجودها لكل المواطنين بدون أي استثناءات اجتماعية كانت أو اقتصادية أو ظرفية، أي بمعنى شموليتها على الكل في التطبيق وفي الممارسة. يضاف إلى ذلك استقرارية هذه النصوص وعدم تطبيقها على اثر رجعي لأن تطبيقها على اثر رجعي يعني فتح المجال أمام التبريرات الاعتباطية التي تجد في المعطيات المجانية والظرفية سندا لها في إصدار أحكامها التي قد تتعارض ومع مبادئ حقوق الإنسان والحقوق المدنية. وزيادة على ما ذكر قوله فان دولة القانون تعني احترام السلطات السياسية للحريات الفردية والحريات العامة التي لا يمكن الفصل بينهما، لذلك فان أي تحديد للحريات الفردية من قبل السلطات باسم احترام الحريات العامة بإعطاء ما هو ظرف استثنائي صفة الديمومة بتبرير اقتضاء المصلحة العامة الأخذ بالإجراءات الاستثنائية لتطبيق القانون في حالة الأزمات السياسية مثلا، يعني بالضرورة تحديد الحريات العامة أيضا في نفس الوقت، وذلك بسبب الترابط بين الحريات الفردية والحريات العامة. وعليه فان الاستمرار باعتبار الاستثناء شيء طبيعي يجرد الدولة من صفتها كدولة قانون لأنه لا يمكن جعل ما هو استثنائي كشيء طبيعي دون أن نخرق وجود وشروط قيام الديمقراطية. فالديمقراطية لا يمكن لها أن تعيش مع ما هو استثنائي لان ذلك يفتح المجال أمام التبريرات الذاتية والمجانية المرتبطة بمجموعة معينة في تحديد حريات مجموعات أخرى كلما شعرت إن هناك نقد أو عملا موجها ضدها. بمعنى أخر استخدام قواعد القانون كأسلحة سياسية ضد المعارضة . أن الاستمرار بالأخذ بهذه الصورة كمعيار في تثبيت دولة القانون يعني تفضيل ما هو مؤسسي وجامد على ما هو حركي ومتغير. فلكون أن الحريات المدنية تتطور وتتغير بالتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي هو نتيجة لتطور حالة المدنية والحضارة في المجتمع، فان التأكيد فقط

على تقنين الحريات العامة كدليل على دولة القانون، يعني تحديد مجالات تطور الحريات المدنية بما يتوافق مع ما هو مؤسسي ومقنن من قبل السلطات بهدف منع التطلعات الجديدة التي تبرز على الساحة السياسية كنتيجة لتطور العقليات والأفكار. وعملا كهذا يذهب ليس ضد توجهات الليبرالية للديمقراطية فحسب بل يذهب أيضا إلى عكس ما هي عليه الديمقراطية كطريقة حياة تتوافق مع متطلبات العصر والزمان. وعليه فعندما تفتقد الديمقراطية إلى تواجد القانون، فيعني هذا اتسام هذه الدولة بقمع الضعفاء والمهمشين وهشاشة الحريات المدنية وعدم قدرة الجماعات المدنية على القيام بخلق وإدارة تنظيماتها المدنية وتفشي الفساد وتعسف في استخدام السلطة واتصاف المنافسة السياسية بكونها مشوهة وعدم قدرة الناخبين على محاسبة من هم في السلطة، كما يذكر ذلك كل من ليري دياموند Larry Diamond وليوناردو مورلينو(2) Leonardo Morlino. فتنعكس هذه الأوضاع ليس فقط على قدرة الديمقراطية للاستجابة إلى تطلعات الأفراد والجماعات نحو مستقبل أفضل فحسب بل أيضا في عدم قدرتها على التحول إلى طريقة حياة.

إذا كان وجود القانون يعتبر شرط أساسي لوجود الديمقراطية وقيامها، فأن أهمية دوره تظهر في عالم الديمقراطية ليس فقط بحماية الحريات فحسب، بل أيضا في الإمكانيات التي يتيحها للمواطنين والجماعات في محاسبة من هم في السلطة ليس عن طريق استخدام ورقة التصويت فحسب عندما يصوت الأفراد والجماعات ضد هؤلاء عند عملية الانتخابات بل أيضا في محاسبتهم أمام القضاء الذي يفترض إن يكون مستقل عن إرادة من هم في السلطة. وكما يقول جاك شفالية Jacques Chevallier (بان حرية اتخاذ القرار داخل أجهزة الدولة في كل مستوياتها تكون مقيدة بسموية المعايير القانونية والتي تفترض أن القاضي يضمن احترامها.)(3). بعبارة ثانية أن القضاء يضمن الحريات وان أي تدخل من قبل السلطات في شؤون القضاء يعني انتفاء دور القانون في المحافظة على الحريات المدنية والحريات العامة. فقيام المحاكم الاستثنائية كأسلحة سياسية لها صفة القانون مثلا لمحاسبة المعارضة، هو خرق لحالة قانونية الدولة لان الاستثناء يعني في هذه الحالة غياب القواعد القانونية الثابتة لتنظيم المجتمع السياسي وتعبير عن هشاشة هذه الدولة التي تعكس بدورها هشاشة مفهوم الحاكمية في هذه الدولة بسبب وجود الصراعات داخل المجتمع حيث لا تستطيع قواعد القانون على فرض سيطرتها والوصول إلى الحلول الناجعة بشكل طبيعي ودستوري. صراع لا يأخذ له بالضرورة صورة عنف دموي بل صورة انقسامات حادة بين أطراف المجتمع تمنع شدتها من تحولها إلى خلافات سياسية، حيث يعود أسباب وجودها إلى عدم تقاسم هذه الأطراف وجهات النظر والتحليل في مواضيع مثل مفهوم معنى السلطة السياسية آو في اعتماد مشاريعها على أرضية اقتصادية واجتماعية واضحة المعالم. يضاف إلى ذلك غياب واضح لديهم فيما يتعلق بمعنى الثقافة السياسية وللفكر السياسي المسيطر. بمعنى أخر أن فكرة غياب دولة القانون تكون في هذه الحالة كمرادفة لفكرة فشل حاكمية الدولة التي تعاني حالة الغموض في أوضاعها الداخلية الاجتماعية والسياسية والثقافية، والتي هي في أساس حالة عدم الاستقرار السياسي، التي هي نتيجة لحالة النفور من الغموض التي تقود إلى ظهور القلق الذي يتبلور إلى توتر يعبر عنه بمجموعة من مواقف والتصرفات تتراوح بين العنف والتظاهرات. وهذه الوضعية هي التي تفسر في نفس الوقت هذا الهروب إلى الأمام للسلطة بتبني الاستثناء كقاعدة قانونية في إدارة حاكمية الدولة والمجتمع. وحسب تحليل مونتي مارشال(4) Monty G Marshall فكلما مالت إلى الاستمرار ظاهرة الهشاشية

والفشل داخل المجتمع السياسي كلما بدأت حالة عدم الاستقرارية السياسية بالتزايد في الدرجات. وعليه فالنتيجة ستكون: كلما تسارعت هذه الزيادة كلما زادت درجات خروق القانون باللجوء إلى الأحكام الاستثنائية كوسيلة لإدارة حاكمية المجتمع والدولة، وما يعنيه هذا التصرف بالدخول في تناقض مع ما يذكره امارتيا كومار سين Amartya Kumar Sen بخصوص شروط تواجد الديمقراطية ومتطلباتها، حيث يذكر انه لا تتحدد هذه فقط (بالتصويت واحترام نتائج الانتخابات ولكن تطالب بحماية الحريات واحترام الاستحقاقات القانونية وضمان المناقشة الحرة ورفض فرض الرقابة على الأخبار والتعليق العادل عليها)(5).

في الواقع يشير ما ذكر أعلاه أن دولة القانون تعني تلك الدولة التي لا تتنازع في قانونية سلطتها إي مجموعة أو أفراد وأن الكل خاضع لسلطتها ومحاسبتها. وحسب رأي نوربيرتو بوببيو(Norberto Bobbio(6 تعني سيادة دولة القانون تحكم قواعدها في سلوك الناس. وينطبق هذا على العلاقة التي تربط بين المسئولين الحكوميين والمواطنين، وعلى العلاقات الأفقية والعامودية التي تربط المواطنين العاديين أنفسهم. بعبارة ثانية لا وجود لسلطة مطلقة في عالم الديمقراطية. فالكل خاضع ويحاسب بموجب نصوص قواعد القانون العام التي تتكون من قواعد القانون الدستوري وقواعد القانون الإداري والتي تختلف قواعدهما عن قواعد القانون الخاص، في كون الأول أي القانون العام يهدف وجوده، تنظيم الحياة السياسية للمجتمع. في حين الثاني يتعلق مجاله في تنظيم العلاقات بين الأفراد. وعليه إذا كان للسلطة السياسية – السلطات التشريعية والتنفيذية- حق وضع هذه القواعد القانونية وإصدارها، فان ذلك يعني حكم السلطة عن طريق القانون، وعليه فان من المفروض أن إجراءاتها تكون محترمة من قبل المواطنين. والسلطة هي الأخرى عليها أيضا واجب احترام هذه الإجراءات القانونية والخضوع لها لان هذا التصرف يعني سيادة القانون. فلا يمكن مطالبة المواطن العادي فقط التمسك بالقواعد القانونية إن لم تكن السلطة هي الأخرى متمسكة بها. ومع هذه الحالة إي في حالة عدم احترام السلطة للقواعد القانونية فلن تعد هذه السلطة سلطة قانونية وبالتالي لن تعد الدولة دولة قانون بسبب ليس فقط فقدان شرعيتها لكون أن الصفة الذاتية ستطغى على الصفة الموضوعية، بل لان يفهم ضمنيا إن قانونية الدولة في تطبيق القانون تأتي عن طريق استخدام القوة. في حين تفترض أن تستمد تطبيق قواعد القانون من قوة القانون نفسه في إحداث أثاره داخل المجتمع وليس عن طريق استخدام القوة التي تقود في الواقع إلى موت فكرة الفصل بين السلطات، رغم استمرار التأكيد عليها نظريا من جانب، ومن جانب أخر بسبب التبريرات والحجج الذاتية المرافقة لها التي ستفسد موضوعية القواعد القانونية عندما يمزج ما هو ذاتي بما هو موضوعي، فتنمحي الحدود بين السلطات وبمحوها، سنقع في بوادر ظهور احتكارية السلطة، هذا إذا كانت هناك تطبيقات ديمقراطية، أو تثبيت هذه الاحتكارية إن كنا في تطبيقات استبدادية . وكنتيجة ففي أنظمة مثل هذا النوع (إذا لم يطبق القانون – بالشكل الذي يجب عليه تطبيقه –فليس هناك أي وسيلة لفرض احترامه أو حتى نقد خروقاته)(7) كما يقول بذلك جان ماري دينكوينJean-Marie Denquin . والأكثر من ذلك أن حتى مفهوم الحاكمية سوف يفقد معناه كمجموعة من الممارسات المبتكرة للشبكات ألأفقية أو أشكال من التفاعل بين الأطراف الفاعلة في المجتمع السياسية منها وغير سياسية، ممارسات يمكن اعتبارها كوسيلة للتعامل مع الخلافات السياسية تتجانب مع أعمال المؤسسات المسؤولة، مثل البرلمان والحكومة والبيروقراطية. وان التفاعل فيما بينها يهدف إلى التوصل، ومن خلال التداول

والتفاوض مع بعضهم البعض، إلى قرارات مقبولة لكل الأطراف. بعبارة ثانية تعني الحاكمية هنا إدارة الحكم على أساس مجموعة متنوعة من العمليات المختلفة تتوافق مع قواعد السلطة المختلفة. حيث يظهر للعيان دور المنظمات الطوعية وغير هادفة للربح في صنع القرارات المشتركة وتنفيذها، مع تلك التي لها الطابع شبه العام للمؤسسة السياسية الحديثة. ويعني فقدان الحاكمية لهذا المعنى، أن إدارة الحكم في هذه الدولة تفتقد صفة دولة القانون فالنظام سيأخذ له صفة ديمقراطية بدون سيادة شعبية وحاكمية بدون حكومة بسبب تملك واحتكار السلطة بيد مجموعة. وعليه فيمكن القول أن كانت أهمية سيادة القانون في حياة المجتمع تتجاوز بأهميته تقيد الحكومة، غير أن مضمون القانون يبقى له نفس أهمية سيادته لان وحسب رأي كونتين سكينير

Quentin Skinner (8) عندما يكون حكم القانون هو السائد وتكون الحكومة مسؤولة أمام الشعب، يكون الشعب على ثقة بان سيكون للقانون دورا في حماية الحريات لان مضامين قواعده هي التي تعطي للقانون سيادته على الجميع إلا في حالة إذا كانت روح قواعد هذا القانون تعسفية في ذاتها فلا يعود الذنب، وكما يذهب إلى ذلك كونتين سكينير، إلى المشرعين بل إلى قواعد القانون نفسه. ويمكن إيعاز هذا العيب إلى ما يذهب إليه كل من ريشارد روز Richard Rose. ودو شول شين(9)Dou Chull Shin بان هناك نقص في فاعلية القانون. فقد يعود سبب ذلك إلى أن هناك نقص في قدرات النخبة يقابلها نقص في مطالب القاعدة وما تتوقعه من العملية السياسية، ويعني هذا أن هناك خلل في عملية تبني الديمقراطية كنظام بسبب عدم تطور شروط تقبلها كطريقة حياة قائمة على فكرة المساواة والموازنة بين القوى السياسية وتعاقبها على السلطة والتي تنعكس بالضرورة نتائجها على وضعية القانون وقواعده.

وعليه فيمكن للمرء أن يخلص إلى القول بان حكم القانون إذا كان يعني سيادة القانون وليس ترجمة لإرادة البعض ممن يملكون القوة والتأثير، فان دوره يعني شيئين في عالم الديمقراطية: الأول تحديد صلاحيات الدولة والحكومة، والثاني تنظيم العلاقات بين المواطنين. بعبارة ثانية تشير كلمة دور القانون إلى تنظيم (تلك العلاقات العامودية بين الدولة أو الحكومة وبين المواطنين، وكذلك إلى تنظيم تلك العلاقات الأفقية بين المواطنين)(10). وهذا يعني إننا أمام واقع يكون فيه الحكم للقواعد القانونية المانعة والمسموح بها ليست لكونها نتاج عمل اعتباطي لفرد ما وإنما لكونها تأخذ لها صورة قانون يخضع الكل لسلطانه مهما كانت وضعية الفرد وموقعه داخل المجتمع. وبهذا الشكل يفهم دريو كودفريدي(11) Drieu Godefridi دولة القانون في كون هذا الأخير له صفة معيارية ومؤسسية هدفه ضبط السلوك بفرض التقييد لحماية الحرية. وان تمتع مفهومه – أي مفهوم دولة القانون – بالشرعية لكونه (يحمي الحقوق ويحمي الديمقراطية ويحمي المحكومين)(12)من كل خرق واستباحتها من قبل مالكي القوة والتأثير. أن التركيز على هذه المفاهيم تبقى لا طائلة لها إن لم يكون المواطن على علم بمعانيها. فعلى قدرة النظام التعليمي للدولة وسلوكية تصرفاتها السياسية بتحويل هذه المعاني إلى وقائع، يمكن لدولة القانون أن تأخذ لها شرعية تسمية دولة القانون. وكما يقول توماس كاروثيرس Thomas Carothers فان القانون في المجتمع لا يتحدد وجوده (.... فقط في عدد المحاكم المتواجدة ولا في وجود المشرعين والشرطة والنيابة العامة أو أي مؤسسة شكلية لها علاقة مع القانون، وإنما - يتحدد وجوده أيضا كما ذكر أعلاه – بكونه يشكل في ذهن المواطن والمجتمع، كنظام معياري)(13) تشمل تأثيراته الكل. وهذا لا يتم إن لم تكن هناك فعلا إرادة تلتزم

بقناعة بحذافير معنى دولة القانون بين القائمين على سلطة الدولة وسياسيي المجتمع.

ثانيا:- الفاعلية السياسية

يقصد بالفاعلية السياسية شيئين: الفاعلية السياسية للدولة من خلال مؤسساتها التنفيذية أي الحكومة أولا، وثانيا الفاعلية السياسية للمواطنين من خلال اهتماماتهم السياسية التي يعبرون عنها من خلال مشاركتهم السياسية عبر التصويت في العمليات الانتخابية أو المشاركة على المستوى المحلي اليومي في الشؤون المتعلقة بهم وبحياتهم اليومية. ففيما يخص الفاعلية السياسية للدولة فهناك أيضا مفهومين:الأول يتعلق بسياسة الحكومة فيما يخص قدراتها في الاستجابة إلى تطلعات المواطنين بوضع واخذ القرارات التي تهدف إلى إشباعها ضمن برنامج للعمل السياسي تم وضعه والتخطيط له قبل وصول الأحزاب السياسية إلى السلطة عن طريق الانتخابات، حيث يعكس تصويت المواطنين لحزب ما فاز في عملية الانتخابات كترجمة لشرعية برنامج هذا الحزب. وتقاس هنا فاعلية الحكومة ليس فقط بإحراز برنامجها على الشرعية بل من خلال قدرة هذه الحكومة على الاستمرار في البقاء على السلطة عندما تنجح في عملية، ليس فقط إشباع تطلعات مواطنيها، بل وأيضا، وعبر تحويل قراراتها إلى تطلعات جديدة تخلقها لديهم ويفترض عليها الاستجابة لها مجددا. بعبارة أخرى تقاس الفاعلية السياسية هنا بقدرة الحكومة على الملائمة بين سياساتها ونتائج هذه السياسات بحيث لا تعطي لأي احد منها الأهمية أو الأسبقية في التعامل السياسي لكي لا تخنق سياستها فقط بأهدافها، بمعنى العمل بكل الوسائل المتاحة لتحقيق الغاية التي سوف تبرر الوسيلة والتي قد تكون على حساب الحرية والإقناع. ولا تبحث عن النتائج الايجابية بكل وسيلة إلى حد قولبة المشاركة السياسية للمواطنين فقط في هذا الاتجاه بجعلهم أدوات في سبيل تحقيق الغاية . أما فيما يخص النقطة الثانية فتتمثل هنا الفاعلية السياسية للدولة بقدرتها على المحافظة على مصالح الدولة داخليا في تقوية مؤسساتها وجعلها قادرة على الاستجابة لكل تحديات المفروض عليها، في حين تتمثل خارجيا بالمحافظة على مصالحها القومية في الحفاظ على مجالات نفوذها السياسي والاقتصادي الدولي. وهنا تثار إشكالية المحافظة على هذه الفاعلية في عالم العولمة. فلكون أن فاعلية الحكومة تستمد جذورها بالاستناد على شرعية برنامجها السياسي الذي يعكس في إحدى جوانبه مشاركة المواطنين في دعم نخبهم الذين وضعوا هذا البرنامج، غير إن في عالم العولمة تلعب المصالح الكبرى للقوى المتنفذة دورها في تحديد من هذه الفاعلية، مما يثير على المستوى الداخلي لكل دولة، توتر وقلق في عدم قدرة الحكومات الاستمرار بنفس الفاعلية السياسية التي تؤدي بدورها، إلى إجهاض إجراءات الديمقراطية وذلك من خلال تلك النزعة التي باءت تتطور في نفسية المواطن، وخاصة في دول الجنوب، بعدم أهمية التصويت، فيساهم تأثير هذه القوى بشكل مباشر وغير مباشر في التقليل من درجات التصويت أو الامتناع عن التصويت أو التصويت للمجموعات المتطرفة أو يساهم بشعور الطبقة الوسطى، ركيزة النظام الديمقراطي، بفقرها في إيجاد تبريرات لهذه التصرفات بسوء الأوضاع الاقتصادية المتدهورة.
وحسب رأي ميك نيومان Mike Newman (14)، فأن هذه الوضعية تقود إلى أزمة شرعية السياسات الحكومية بالخصوص إذا ما تداخلت أولا: مع تطلعات المواطنين القلقة في رغبتهم في رؤية فاعلية وأهلية عمل دولتهم كدولة قوية بشكل مستمر، وثانيا مع رغبة المواطنين في المحافظة على دورهم في المشاركة الجماهيرية وبالخصوص، فيما يتعلق بالاستشارات المحلية الهادفة في التأثير على نخبهم السياسية.

في الواقع أن جذور هذه الأزمة لا تعود إلى مواقف المواطنين اتجاه فشل أو تلكأ دولهم في مواجهة تأثيرات العولمة فحسب، بل يمكن رصد هذه المواقف في تلك التناقضات التي باءت تتبلور بين فكرة ربط نجاح برامج التطور بالمشاركة السياسية في الأنظمة الديمقراطية وبين غياب الإنصاف في الحقوق كنتيجة لهذه البرامج. فكما هو معلوم (تعتبر مشاركة الشعب في إجراءات صناعة القرار إحدى الشروط في إنجاح برامج التطور... (ولكن)... مواقف الشعب اتجاه تثبيت النظام الديمقراطي واقتصاد السوق والصعوبات التي ترافقهما ... فان ظهور تردد لدى الضعفاء – اقتصاديا- اتجاه هذه الإصلاحات يعود سببها ليس فقط لضعف المستوى التعليمي لهؤلاء... وإنما إلى (تلك الفكرة القائلة بان) الدولة ورغم ضعفها هي أكثر إنصافا من اقتصاد السوق (15). وبالطبع فوجود مثل هذا الشعور يؤثر حتما بشكل جدي على الفاعلية السياسية للدولة بسبب وجود الشك لدى المواطنين بعدم نجاع وفلاح هذه الإصلاحات.

أما فيما يتعلق الأمر بالفاعلية السياسية للمواطنين- سنتناول من بعد دور المواطن - فإنها تتجلى بتلك الرغبة في الارتباط بشكل أوثق وبصورة ايجابية في الإجراءات السياسية والتطبيقات الديمقراطية. بعبارة ثانية تتجلى هذه الفاعلية في رغبة المواطنين التأثير على سير العملية السياسية داخل النظام، رغبة تجسدها سلوكية المواطنين المتغيرة اتجاه ممثليهم وقياداتهم الحكومية ليس من خلال ورقة التصويت فحسب، بل من خلال حرية توجيه النقد والمطالبة بمحاسبة تصرفات ممثليهم وقياداتهم. وتسمى هذه الفاعلية بالفاعلية السياسية الداخلية. وهناك ما يسمى بالفاعلية السياسية الخارجية والتي يعبر عنها عندما تقوم الحكومة بالرد على مطالبات المواطنين حيث يعكس هذا الرد قدرة تأثير الموطنين ليس فقط على سير عمل الحكومة بل أيضا على استمرار الثقة بها والدعم المفروض الحصول عليه. وكما يبدو واضحا أن هذه الفاعلية لا يكون لها وجود إن لم تكن هناك مشاركة سياسية، مشاركة لا يمكن أن توجد من دون أن يكون هناك نظام ديمقراطي يسمح للمواطنين بلعب هذا الدور. وإذا وجدت في بعض الأنظمة غير ديمقراطية نوعا من هذه المشاركة فهي في جوهرها تقوم لدعم النظام وليس لمحاسبة النظام.

في الواقع تعكس الفاعلية السياسية للمواطنين تلك الأهلية والخبرة التي يتمتع فيها المواطنين والتي تم الحصول عليها نتيجة وجود الثقافة السياسية التي تتحكم في تكوين وبناء شخصيات المواطنين وتثقيفهم من خلال كل المؤسسات السياسية، حزبية كانت أو مهنية أو ثقافية، التي تشكل في جملتها ما يعرف بالمجتمع المدني الذي يلعب، ليس نفس دور المجموعة الضاغطة في الضغط على الحكومة فحسب، بل في خلق قوة لمواجهة قوة وسيطرة مؤسسات الدولة وذلك من خلال تثبيت دورها التثقيفي. وعليه وحسب رأي كل من شون باولير Shaun Bowler وتود دانوفون(Todd Donovan (16 إذا ما منحت للمرء فرصة المشاركة في العمل السياسي أو عمل على المشاركة في صناعة القرارات السياسية، فانه يمكن التوقع بان فاعلية النشاط السياسي الفردي سوف تعزز بشكل أكثر ايجابية، لان وجود هذه الفرصة تعني إعطاء المواطنين ليس فقط الانطباع كما لو إنهم لديهم صوتا داخل الحكومة يشاركوها في العمل، بل أيضا كمراقب لإعمالها، وهذا ما يعزز من فاعليتهم السياسية ويدفعهم ليس فقط باتجاه زيادة درجات مشاركتهم، مما يعني تعميق جذور الديمقراطية كنتيجة شعورهم بالثقة بالنفس وبتقديرهم الذاتي العالي بالاعتراف بوجودهم كطرف مهم

في العملية السياسية، بل وأيضا تأثير هذه الفاعلية على الأداء الحكومي. فلقد أثبتت دراسات البنك الدولي ومنذ عام 1998 أن هناك علاقة بين تأثير الحريات المدنية وحق التصويت على فاعلية الأداء الحكومي (17)خصوصا إذا ما اخذ بنظر الاعتبار أن المشاركة السياسية إن كانت تعكس الفاعلية السياسية للمواطنين فهي تعكس أيضا وعلى المستوى النفسي درجة ثقة المواطن العادي بنفسه وهذا يعتبر عامل مهم في خلق العلاقة الايجابية بينه وبين النظام السياسي منظورا لها من زاوية معنى قبول هذا الأخير بهذه المشاركة والتي تعني اعترافا بالمواطن ودوره. وحسب رأي كل من ارون كوهين Aaron Cohen ويران فيكودا Eran Vigoda واليزيا سامورلي(Aliza Samorly (18 تعني الفاعلية السياسية هنا ذلك التقييم الايجابي لوقع ما يقوم به المواطن من خلال مشاركته السياسية. ويمكن رصد هذا الوقع في حالة تفشي الفساد الإداري والسياسي في نظام ما حيث يفتقد هذا الوقع معنى وجوده عندما تتبلور لدى المواطن فكرة أن أي عمل يقوم فيه لتغيير الأوضاع لا قيمة له مقارنة ما يمكن أن يحدثه الفساد من مردودية في خلق ظاهرة الزبائينية والانتهازية التي يمكن وصفها بمرض الأنظمة غير ديمقراطية التي تفسد مفهوم ومعنى المشاركة السياسية وفاعليتها.

في الواقع وكما هو الحال في الانتماء الطوعي للمرء إلى المنظمات المدنية حيث تلعب عوامل البحث عن التقدير الذاتي أو ترجمة المشاعر الغيرية إلى عمل بتعاطف المرء مع قضية ما أو مع مبدأ معين، وذلك لإغراض تحقيق ما يصبو إليه، حيث تشكل هذه العوامل دوافع وراء هذا الانتماء، فبالنسبة للفاعلية السياسية تلعب هذه الدوافع نفس الدور وتعكس في المجال السياسي، محاولة المرء إعطاء معنى لحياته السياسية، من جهة ومن جهة أخرى، أنها تترجم إلى الواقع الحالة الصحية للبيئة الاجتماعية والسياسية للمجتمع، تلك التي توفرها الأنظمة التي تعمل على تنمية مشاعر الانتماء والمواطنة، لكون هذه الأخيرة تشكل، الأرضية الأساسية لقيام وتنمية الديمقراطية. وكما يقول تروند سولهك(19) Trond Solhaug في ملخص دراسته حول العلاقة بين المعرفة والفاعلية الذاتية كمؤشرات للمشاركة السياسية والسلوك المدني، بان عامل الأهلية والإشكال المتنوعة للمشاركة السياسية تمر عبر العلاقة بين الفاعلية الذاتية والمعرفة حيث يعتبران القاعدة الرئيسية في خلق المواطن الديمقراطي، ولا يتم ذلك إلا من خلال التعليم. وهنا فقط يمكن فهم البعد الذي يتضمنه مفهوم الفاعلية السياسية كانعكاس لمفهوم المرء لمعنى الأهلية السياسية من خلال تنمية مشاعره وتعليمه معنى المسؤولية، من جانب، ومن جانب أخر، إيمانه بان النظام فعلا ديمقراطي لأنه بفضل وجود هذا الأخير تمكن من التمييز والتعرف على وجوده وأهمية دوره في المجتمع.

وكما ذكر أعلاه بان الفاعلية السياسية تعكس أهلية المواطن وخبرته، ويتمكن الفرد من الحصول على هذه الخبرة عبر الانفتاح على المعرفة واكتسابها، حيث يمكن رصد درجاتها ونوعها من خلال عمل الفرد، وليس في تجميع معطياتها، وذلك بسبب أن تقييم أي شيء يمر عبر ترجمة العمل إلى الواقع من خلال الأفعال والانجازات التي يقوم في تحقيقها وليس فقط بالأماني والرغبات. ولا يعني ذلك أن هذه الإعمال تخضع لمسيرة محددة بل يعني أن كل عمل له خصوصيته ويتوافق مع الزمن الذي يوجد فيه. وهذا ما يمكن فهمه من خلال تقرير اللجنة الأوربية لحماية وضمان حقوق المواطن (20) بأنه يمكن فهم ألأهلية من خلال الانجازات في العالم الواقعي وعبر طرق المعرفة المتنوعة. وهذه الأخيرة هي التي تساعد المرء على تفهم لماذا يعتبر عمل ما أهم من الأخر في لحظة زمنية

معينة، وكيف يمكن التمييز بين الإعمال المتشابهة وخصوصية كل منها. وعليه فيمكن الذهاب إلى إن هناك عاملين يؤثران في العلاقة بين المعرفة السياسية التي يتم تنميتها كما ذكر عن طريق التعليم، والمشاركة السياسية والتي تظهر نتائجها بشكل الفاعلية السياسية للمواطن في الأخذ على عاتقه مسؤولية ما يتعلق بمجال شؤونه السياسية، وهذين العاملين هما: (أولا ويتعلق بخصوصيات الناخبين المحتملين وثانيا والتي تتعلق بتلك المؤسسات التي تشجع أو لا تشجع الجهود) (21) المتخذة في سبيل تحقيق إي تطور ديمقراطي أو في تنمية مشاعر المواطنة، والأكثر من ذلك في تثبيت مفهوم الحاكمية كتداخل بين العلاقات الأفقية والعامودية داخل المجتمع تلك التي ذكرت أعلاه .

ففيما يخص العامل الأول فان مشاركة المواطنين وفاعليتهم في العمل السياسي تحددها درجات التعليم والعمر والمركز الاجتماعي والاقتصادي. فكلما كان المواطن واعيا بالمشاكل المحيطة به كلما زادت درجات فاعليته التي يعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع أو في المشاركة في صناعة القرارات. وتعتمد درجة وعي الفرد التي تنعكس على فاعليته السياسية على ثلاث آليات، وهي قدرته (في جذر المعتقدات – القديمة والبالية – البارزة، وقدرته على تقبل الجديد وتطابق هذا الجديد مع أحكام تصرفاته) (22). بمعنى أخر أن فاعلية الفرد تبقى متوقفة على قدرته الخلاقة في التعامل مع الجديد بحيث تكون تصرفاته متوافقة مع ما يتبناه وليس ترديد فقط ما هو نشئ عليه وكذلك الأمر مع العمر فكلما زاد المواطن عمرا كلما زادت درجات مشاركته ويعود سبب ذلك إلى ارتباط الفاعلية السياسية مع عمق التجربة الحياتية الشخصية للمواطن التي تمنحه تلك الخبرة والمعرفة بحيثيات الأمور والتي يحاول التعبير عنها عن طريق مشاركته السياسية. أما بالنسبة للموقع الاجتماعي والاقتصادي فهناك عاملين:

الأول ويتحدد بالصعود في السلم الاجتماعي الذي يدفع بالمواطن في التعبير عن فاعليته السياسية بالارتباط بعمل سياسي ما للتعريف بخبرته ومعرفته السياسية. والثاني رغبته في المحافظة على مكانته التي حصل عليها خلال فترة حياته من محدثات الجديد بالتعبير عن تلك المعرفة من خلال ارتباطه ومشاركته في العمل السياسي بالدفاع عن ما اكتسبه في الماضي. أما فيما يتعلق الأمر بالمؤسسات فكلما كانت هناك مؤسسات مفتوحة على الجميع وهناك دعم من قبلها في تنمية وتطوير القدرات الكامنة وتعميق الخبرات كلما كانت هناك مشاركة اكبر في العمل السياسي وزادت درجات الفاعلية السياسية لكونها سترتبط مع عامل الصعود في السلم الاجتماعي، من جهة ومن جهة أخرى، ستعبر عن زيادة درجات الثقة المواطن بنفسه كانعكاس للتقدير الذاتي الذي يشعر فيه، مما سينعكس تأثيره على النظام في تزايد درجات الثقة به أيضا. والعكس أيضا صحيح فكلما كان هناك حكر على المشاركة السياسية كلما انغلقت أبواب الصعود في السلم الاجتماعي واستبدلت بدلا عنها بطريقة التعيين، قلت بذلك الجهود المصروفة باتجاه تنمية الطاقات، وقلت معها درجات الفاعلية السياسية، وزادت في الآن نفسه درجات عدم الثقة في النفس. وأما على مستوى النظام فان انغلاقه بهذه الشاكلة سوف يمنع كل تطور باتجاه تداخل العلاقات الأفقية والعامودية وعلى قدراته الفاعلية وفاعلية إجراءاته ونوعية الخدمات التي يقدمها لمواطنيها وتأكيده على مركزية السلطات والإدارة بدلا من اللامركزية. بعبارة ثانية فان عدم الأخذ بنظر الاعتبار (.. التداخل بين المواطن والتمثيل السياسي والجهاز الإداري وربطه مع النظرة الخاصة للمواطن والفرص الممنوحة أمامه في التأثير

والمشاركة في وضع السياسات والتطور وإجراءات الخدمات)(23)، فان مثل هذا النظام سيجبر على مواجهة مشاكل التمرد والشكوك التي ستقود إلى عدم استقراره السياسي ليس بسبب انغلاقه على نفسه بل بسبب فقدان أي فاعلية سياسية له ليس فقط بسبب عدم قدرته الاستجابة إلى تطلعات ومطالب المواطنين بل يعود السبب بالدرجة الأولى إلى غياب المشاركة السياسية المفتوحة على الجميع ومن خلال الإجراءات الانتخابية وتنوع أنظمة التصويت التي تلعب دور في تشكيلات الحكومية (24).

في الواقع أن وجود هذه الإجراءات، وكما قيل سابقا، إن ساهمت في زيادة درجات الفاعلية السياسية ومن حجم المشاركة السياسية وان غيابها يفقد على المواطن وعلى الأنظمة قدرة الفاعلية السياسية في تغير الأوضاع أو في مواجهتها، فان تغيير الآراء والمواقف والسلوكيات، سواء كان ذلك على مستوى سلطات الدولة أو على مستوى المواطن العادي، والتي تؤثر على درجات الفاعلية السياسية، يبقى متوقف على دور المؤسسات التي تلعب دور الوسيط في إعلام المواطن والسلطات بما يجري على المستوى السياسي، وبالخصوص تلك التي لها علاقة في تكوين الرأي العام أو في التأثير عليه والتي تساهم في خلق الأفكار والقيم ونشرها. بعبارة ثانية دورها في تنمية الثقافة السياسية. فماذا نعني بالثقافة السياسية وما دورها في تنمية وضمان عمل الديمقراطية؟

ثالثا: الثقافة سياسية وفاعليتها في المجتمع:-

من المعروف أن الديمقراطية لا يمكن لها أن تعيش في مجتمع قائم على التعصب والتمزق وغياب روح التسامح بين الأفراد والمجموعات، حيث تنعكس أثار كل هذه العيوب على الفاعلية السياسية للمواطن في عدم قدرته على خلق وربط أو توثيق علاقته مع الآخرين، وكذلك الحالة مع المجموعة، بسبب أن تمزق هذه العلاقات أو هذه الروابط ستضعف أرضية خلق المجتمع المدني، الذي يعتبر الأسس لقيام المجتمع الديمقراطي. في الواقع أن تمسك كل مجموعة أو كل طرف فيما يسميه مارك هوراد روس Marc Howard Ross(25) بسرد النفسي الثقافيPsychoculturel narratives الذي يعكس تعلق الفرد أو المجموعة باختيار حوادث وتجارب معينة من الذاكرة الجماعية للمجموعة والتفسيرات المعطاة لها وإسقاطاتها والتي لها صدى كبير في نفسية المجموعة أو الفرد، هذا التعلق المتطرف يمنع التوصل إلى تحقيق الروح المدنية التي تحتاجها الديمقراطية من اجل استمرار وجودها. فلكون أن هذا التعلق يعكس النرجسية الجماعية والفردية، فهذه الأخيرة لا يمكن إشباعها إلا من خلال جعل الأخر امتداد لها، بمعنى إخضاع الأخر لسيطرتها السياسية والفكرية. ويذهب هذا عكس ما تنشده صيرورة الديمقراطية التي تحتاج إلى الروح المدنية ليس بشكلها الثابت بل بشكلها المتحرك لتقوية قواعد وجودها، بمعنى تقوية وتعميق العلاقات بين الأفراد وبين المجموعات بشكل أن كل طرف يرى في الأخر محصلة مصالحه الفردية والجماعية والتي بدونها – أي بدون وجود هذه الروح المدنية – يعني سيطرة أنانية المصالح التي تأخذ لها إشكال متنوعة من روح فردية إلى تعصب طائفي أو قومي، وكما ذكر أعلاه، فهذا التعصب يترجم تلك النرجسية الجماعية التي لا يمكن لها البقاء دون أن تأخذ الأخر كوسيلة لتحقيق إشباع مصالحها الضيقة. بعبارة ثانية أن غياب الروح المدنية يعني غياب التراكم الرأسمال الاجتماعي، والذي كما ذكر أعلاه، يعني تلك الشبكات الاجتماعية العاملة في سبيل تحقيق منافع عامة والتي في أساس الفاعلية السياسية للمواطنين. أن ما يجمع بين هذه الشبكات هو وجود أسس ثقافية يتقاسم الكل معانيها

ومفاهيمها وتستند على احترام المتبادل لكل المجموعات المكونة للمجتمع المدني وخصوصياتها الاجتماعية أو الثقافية أو أثنية. ولا يعني وجود ثقافة سياسية يتقاسمها الجميع إنكار الثقافة الخاصة لوجود الأخر، بل يعكس وجودها شكلية وكيفية تفاعل الأطراف فيما بينهم في تحقيق مصالح الجميع وبدون التركيز وبالدرجة الأولى، على قضية خصوصيات كل طرف لتغذية مكوناتها العاطفية، والتي هي وراء تفسخ الروابط الجامعة بين أطراف المجتمع. وعليه فان المقصود بالثقافة السياسية تلك القيم والمعتقدات والمعايير التي يتم على ضوءها، الحراك السياسي بين الإطراف السياسية داخل المجتمع.

في الحقيقة تعبر الثقافة السياسية، وبالنسبة لكل من جبرائيل الموند Gabriel Almond وبينكهام باول Bingham Powell، عن ذلك (النموذج لمواقف الفردية لإطراف النظام السياسي واتجاهاتهم بخصوص السياسة)(26)، وتتبلورهذه المواقف من خلال الاتجاهات الإدراكية والمعرفية للأفراد المتعلقة بكل ما يخص مواضيع السياسة ومعتقداتها، إي تساهم الأرضية الفكرية والثقافية للفرد في تكوين مواقفه السياسية، هذا من جانب ومن جانب ثاني، تشكل مشاعر الأفراد الايجابية والسلبية بخصوص كل ما يتعلق بالسياسة، أرضية بنية مواقفهم السياسية أيضا، بعبارة ثانية أن ارتباطات الفكرية السياسية للأفراد والمجموعات وما ينتج عنها من نتائج وردود فعل على مستوى المجتمع، تساهم جميعها في تشكيل المواقف السياسية، والتي على ضوءها تتكون الأحكام وتتبلور بخصوص السياسة وتتطور مع الزمن كنتيجة للصراع الفكري بين معتقدات الأفراد ومشاعرهم. هذه الأحكام هي في أساس ما يسمى بالشعور بالمواطنة والتي تعكس مفهوم الثقافة المدنية للأفراد تلك التي يصفها كل من جبرائيل الموند Gabriel Almond وسيدني فيرباSidney Verba، بأنها ثقافة(الاتصالات والإقناع، ثقافة الإجماع والاختلاف، ثقافة تسمح بالتغيير ولكن باعتدال)(27). ان المقصود هنا بفكرة ثقافة الاتصالات هو أن الحراك السياسي داخل المجتمع من اجل أن يعطي ثماره الايجابية، لابد له أن يكون حراك إعلاني وإخباري بهدف المساهمة في تكوين الرأي السياسي. فما دامت وراء أسباب وجود الحراك السياسي قضية توزيع مجالات القوة في المجتمع، فلابد من خلق إجماع حولها لغرض زيادة توسع مجال نشاطه- إي الحراك السياسي - وتعميق معطيات أفكاره بهدف زيادة تعبئة المناصرين لكل طرف بالعملية السياسية وإقناعهم بأهمية مشاركتهم السياسية. ولكون إن العملية تشمل الجميع فيعني هذا، أن هناك إجماع من قبل كل أطراف المجتمع على أهمية المشاركة في العملية السياسية، رغم الاختلافات في المذاهب والعقائد، ولكون صيرورة هذه المشاركة متوقفة على إمكانيات إشباع المطالب الاجتماعية والاقتصادية، ولكون هذه الأخيرة خاضعة لتأثيرات الزمن والظروف، فملائمة عملية التفاعل للاستجابة إلى هذه التغيرات، تعتبر ضرورية لكل طرف من أطراف المجتمع، لان بقاءهم السياسي – إي الأطراف السياسية - مرتبط بوجود قاعدة سياسية تتفاعل معها في دعم برامجها السياسية.

وعليه فعلى قدرة تعميق الثقافة السياسية لأواصر التفاعل بين إطراف المجتمع السياسي، تضمن استمرارية النظام السياسي، من جهة ومن جهة أخرى، إمكانيتها في التقليل من مخاطر الصراع الثقافي بين المجموعات، لان وحسب ما يذهب إليه مارك هوارد روسMarc Howard Ross تساهم الثقافة في (تحديد هوية المجموعات والعمل التنظيمي فيما بينهم)(28)، فإذا ما اتصفت الثقافة السياسية بصفة التسامح والثقة المتبادلة بين أطراف المجتمع والمرونة في علاقاتهم، فان هناك

إمكانية للتقليل من حده التوتر التي قد تطفو على السطح نتيجة صراع المصالح بين المجموعات أو تلك التي يثيرها الخوف والتهديد الذي يدفع بكل مجموعة على الأخذ أو اللجوء إلى الأساليب التطرفية لمواجهة خطر تصاعد هذه الأوضاع. وعليه فإذا ما اتصفت الثقافة السياسية بهذا الانفتاح على أخر فإنها تصبح بذلك وسيلة لتحقيق الاندماج السياسي لجميع الإطراف المكونة للمجتمع. أن نجاح الثقافة السياسية في تحقيق الاندماج السياسي يعكس في الواقع رضاء المواطنين في عمل مؤسسات نظامهم السياسي، وهو بحد ذاته رضاء بالديمقراطية كطريقة حياة، فعلى قدرة الديمقراطية تفعيل دور الثقافة السياسية من خلال تجديد قيم ومفاهيم الديمقراطية كحياة، وتفعيل الثقافة السياسية دور مؤسسات النظام الديمقراطي في زيادة وتوسيع مجالات المشاركة السياسية للمواطنين عبر تبني كل جديد، تتقوى وتتصلد قواعد المجتمع المدني، من جهة ومن جهة أخرى، يمكن تفادي بفضل هذا التفعيل مخاطر اللامبالاة والسلبية من جانب المواطنين اتجاه عمل الديمقراطية حين يزج إشراك المواطن في عملية إعادة خلق الإبداع الفكري عن طريق مشاركته السياسية وإبداعاته الفكرية. وكما يقول لاري دياموند Larry Diamond بأنه يمكن (للمجتمع المدني أن يكون عامل حيوي- في حياة المجتمع -، ليس بسبب غرس عادة المشاركة والمصالح والمهارات للمواطنة الديمقراطية – في نفوس الأفراد -، بل في تعميق قيم الثقافة السياسية مثل، التسامح والاعتدال والقبول بالمساومة واحترام أراء المعارضة. فهذه القيم والمعايير تصبح أكثر استقرارا من خلال الممارسة النشطة والمشاركة في تنظيمات المجتمع المدني حيث يشكل هذا الأخير مجالا مهما في ممارسة الدفاع السياسي وللانتقادات وبالخصوص إذا كانت العلاقات مع السلطة مبنية داخل التنظيم على أساس أفقي وليس على أساس عامودي) (29)، بمعنى أن توزيع مجالات القوة لا يأخذ له صورة قرارات صادرة فقط من القمة للقاعدة بل يأخذ أيضا بعين الاعتبار قرارات مشاركة أفراد القاعدة على مستوى المحلي في إدارة شؤونهم العامة. بعبارة ثانية إن إمكانية هذا التداخل وهذا التفاعل المتبادل بين دور الديمقراطية في تفعيل الثقافة السياسية ودور الثقافة السياسية في تفعيل دور المؤسسات الديمقراطية يمكن للديمقراطية الاستمرار في عملها واستقرار قواعدها. ويذهب هذا التحليل على نقيض مقولة رونالد اينكلهارت Ronald Inglehart في تحليلاته بخصوص العلاقة بين الثقافة السياسية والديمقراطية بترجيحه فقط تأثير دور الثقافة المدنية في عملية استقرار الديمقراطية. فبالنسبة له (تعتمد مؤسسات الديمقراطية في استمراريتها على عوامل مثل الرضاء بالحياة القائمة وعلاقة الثقة المتبادلة بين الأفراد، بشكل اكبر مما يلعبه دور الرضاء السياسي المتأرجح) (30)المرتبط بالظروف السياسية الداخلية والخارجية للبيئة السياسية. في الواقع أن صحت هذه المقولة فهي تتلاءم مع ظروف نظام يتميز بعدم استقراره السياسي لكون إن أسس النظام الديمقراطي تعاني من عدم تصلد قواعده بعد. فضعف الرضاء السياسي هو دليل هنا على عدم وجود الثقة المتبادلة بين الأطراف، الأمر الذي يقود إلى ظهور الشك والريبة بعمل مؤسسات النظام وعلى القائمين عليها وبالخصوص إذا ما تداخل ذلك مع تواجد أزمة اقتصادية أو سوء في التعامل مع القضايا الاقتصادية أو صراعات متنوعة أو تزوير بالعمليات الانتخابية وشراء الأصوات عبر ظاهرة الزبائينية. ومتى ما استفحلت هذه الظاهرة فلا يمكن ضمان استمرار رضاء الناس بحياتهم أو استمرار الثقة المتبادلة فيما بينهم. وكما يقول كل من ماركوس ايثردج Marcus Ethridge وهوارد هاندلمان Howard Handelman بان إذا كان أطراف المجتمع (لا يثق الواحد بالأخر أو إذا كانوا منقسمين بشكل حاد طبقيا أو عنصريا أو دينيا أو أثنية، فان أمالهم بالاستقرار السياسي

لمجتمعهم ينمحي)(31) من الوجود. ويعني غياب الثقة بين المواطنين تعطل عمليات الحراك السياسي وبتعطلها تتحلل معطيات الديمقراطية كطريقة للحياة ولتبقى محافظة على بعد واحد هو استخدام وجودها كوسيلة ميكافيلية خاضعة لقوى معينة لامتصاص النقمة بين فترة وأخرى، بدلا من أن تكون مبدأ استراتيجي لتنظيم حياة المجتمع. وعليه فان محددات مثل رضاء الناس والثقة المتبادلة والرضاء السياسي، تبقى محددات نسبية في استقرارية وثبات المؤسسات الديمقراطية وعملها إذا ما أخذت بشكل منفصل، ولكن إذا ما استطاعت الديمقراطية في تحقيق الاستقرار السياسي فيعني هذا إنها نجحت في تحقيق ربط الرضاء بالحياة بالرضاء السياسي والذي يعبر عنه في شرعية النظام القائم حيث تعني الشرعية هنا دعم المواطنين للنظام، وهذا ما توصل أليه كل من ادورد موليرEdward Muller وميتشيل سيليكسون32) Mitchell Seligson) في تحليلاتهم المتعلقة بعلاقة الثقافة المدنية والديمقراطية بان هناك ثمة تداخل بين الاثنين في تأثير الواحدة على الأخرى، إي بين الثقافة المدنية واستقرار الديمقراطية . وعليه ومن اجل تصليد أسس هذا الاستقرار، فالتأكيد على رفع مستوى دور الدعم الشعبي للنظام يعتبر وقاية فعالة ضد عدم الاستقرار السياسي(33)، أو لوقف تزايد درجات عدم ثقة المواطنين في عمل مؤسسات أنظمتهم السياسية، وكما يشير إلى ذلك كل من رود هوك Rod Hague ومارتين هاروب Martin Harrop بان هناك في العالم الغربي (قبول عام بقيم الديمقراطية كمثالية، غير إن وفي نفس الوقت أصبح المواطنين أكثر انتقاد أيضا باتجاه عمل مؤسسات ديمقراطيتهم التمثيلية) (34) وذلك بسبب تزايد الشعور بفقدان الثقة لدى الناخبين من مواقف الأحزاب السياسية عند استلامهم للسلطة وفشلها في انجاز كل الوعود التي ابرموها معهم أثناء عمليات الانتخابية . أما في عالم الجنوب فهذه الظاهرة في تزايد مستمر حيث يعود سببها إلى تزايد درجات خروق شروط عمل الديمقراطية ماديا وفكريا ومعنويا التي تنعكس على عدم ثقة المواطنين في النظام ودعمهم له، إي بعبارة ثانية أن الاستمرار في المحافظة على صفات الديمقراطية غير ليبرالية وفهم معنى الديمقراطية بمصطلح شخصاني، إي ربطه باستخدامات رئيس الدولة لنفوذه في قمة الهرم السياسي أو بالمرشحين الذين يتمكنون من إعادة انتخابهم من خلال وسائلهم الخاصة، بدلا من فهم الديمقراطية واستخدامها بمصطلح مؤسساتي كما يشير إلى ذلك كل من باتريك شابول Patrick Chabal وجان باسكال دالوز35)Jean-Pascal Daloz) بخصوص الدول الأفريقية. وعليه فوجود هذا الأسلوب في التعامل سوف يعني، تعميق أزمة الثقة بين مفهوم الديمقراطية كطريقة حياة وبين المواطنين وستترجم على ارض الواقع بان فكرة الانفتاح على الأخر سواء كان فردا أو مجموعة أو مؤسسة ستكون غير مضمونة لا قانونيا – وان نص عليها – و لا فعليا من خلال الممارسة اليومية. وبكلمة ثانية تستمر المفاضلة في عالم الجنوب بترجيح فكرة التحكمية السياسية بالنظام السياسي على نشر وتوسيع قواعد الثقافة السياسية الديمقراطية بقيمها القائمة على فكرة التسامح والثقة والانفتاح على الأخر ورفض التميز بأي شكل كان والقبول بالمساومة واحترام أراء المعارضة.

رابعا: دور المواطن السياسي:-

إن دور الثقافة السياسية في إنجاح عمل الديمقراطية، يعتمد على عملها في خلق الثقافة المدنية والتي تستند في نشر قواعدها على خلقها وتثبيتها لما يسمى بالمسؤولية المدنية، فما المقصود بالمسؤولية المدنية للمواطن؟ تعني المسؤولية المدنية للمواطن، واجب المواطن في اعتماده سلوك اجتماعي

يذهب إلى تحقيق الصالح العام للمجتمع، وهذا الاعتماد ليس هو مفروض عليه بل هو اختيار طبيعي لوجوده في مجتمع يعترف له بحقوقه ودوره في المجتمع، حيث يجسد هذا الاختيار بمشاركته في نشاطات مجتمعه المحلي أو بالحياة العامة لمجتمعه الكبير، كتعبير عن ممارسة تلك الحقوق التي نص عليها دستور بلده. بعبارة ثانية تشير المسؤولية المدنية للمواطن إلى فاعلية المواطن الذاتية تلك التي يصفها البيرت باندورا Albert Bandura بإيمان الفرد بقدراته على التنظيم ووضع خطة للعمل لتنفيذه(36)، إيمان تم بلورته من خلال عمليات تنشئته وتعليمه والمعرفة الذي اكتسبها من خلال ما تزود به وسائل الإعلام والاتصالات والتربية الحزبية والعمل الحزبي والمهني. وهذا الإيمان يترجم ثقة المواطن بقدرات نفسه على المساهمة والمشاركة في كل ما يتعلق بشؤون مجتمعه بهدف تحقيق تلك الرغبات التي يحلم في رؤيتها وإشباعها. وكما يقول البيرت باندورا Albert Bandura (يسعى الأفراد لممارسة الرقابة حول الأحداث التي يتصورن بان لها تأثير على حياتهم. وإن بممارستهم للتأثير على المجالات التي يستطيعون فرض سيطرتهم عليها، فأنهم يشعرون بأنهم في موقع أفضل في تحقيق أمنياتهم وإبعاد تلك التي لا يرغبون فيها.... أن فقدان ممارسة التأثير على كل شيء، تؤثر على حياة الفرد سلبا بخلقها مشاعر الخوف واللامبالاة واليأس)(37) لديه، وبالطبع أن قدرة الفرد على التأثير والسيطرة تعتمد، وكما ذكر أعلاه، على درجة تعلم الفرد ومعرفته. وقد اثبت دراسة تروند سولهك Trond Solhaug (38) الميدانية حول العلاقة بين الكفاءة الذاتية والمعرفة والمشاركة السياسية والمواقف المدنية هذه النتيجة، حيث أظهرت دراسته بان الكفاءة الذاتية والمعرفة تلعبان دور حيويا في عملية الممارسة المدنية للفرد في المجال السياسي. فبالنسبة له أن مصطلح المواطن العالم يشير إلى درجة الفرد المعرفية والتعليمية، في حين يشير مصطلح المواطن القادر إلى ذلك الشخص الذي تمكن من المعرفة التي تسمح له بان يحقق أهداف نشاطاته المدنية ويتمتع بقدرة التأثير. وعليه فلابد من التركيز على دور أهمية تعليم وتثقيف الفرد بالمعطيات وقيم الثقافة السياسية الديمقراطية، في خلق المواطنة الفعالة المسئولة، تلك التي تعني وحسب تقرير مركز البحوث للتعليم المستمر التابع للمجلس الأوربي، (... بالمساهمة في حياة المجتمع المدني والمحلي أو في الحياة السياسية والتي تتصف بالاحترام المتبادل – بين الأفراد المواطنين – ونبذ العنف واحترام حقوق الإنسان)(39). إذن فالمواطن الفعال هو ذلك الشخص الذي يأخذ على عاتقه مسؤولية العمل في الاهتمام بكل ما يتعلق في مجتمعه من شؤون وقضايا تذهب إلى تحسين أوضاع مجتمعه المحلي والكلي. وفي هذا المجال يذكر كل من جويل ويستيميرJoel Westheimer و جوزيف كان Joseph Kahne(40) بأن من خلال التعليم يمكن خلق ثلاث أنواع من المواطنة لدعم المجتمع الديمقراطي الفعال. وهذه أنواع هي:

أولا:المواطن المسئول الذي يحترم القوانين ويعمل ويدفع الضرائب ويساهم ذاتيا في دعم كل عمل يرى فيه بأنه يمكن أن يجني منه عوائد ايجابية تذهب إلى صالح مجتمعه المحلي.

ثانيا: المواطن المشارك وهو الذي يشارك فعليا في كل القضايا التي تتعلق بالحياة السياسية للمجتمع.

ثالثا: المواطن المهتم بقضايا العدالة أي الشخص الذي يقف ضد كل التجاوزات الغير عادلة اقتصاديا كانت أو اجتماعيا والتي تؤثر في حياة المجتمع بخلقها كل الإمراض الاجتماعية والتي قد يقود انتشارها إلى تقويض العلاقات الاجتماعية بين المواطنين.

ولا يعني هذا التصنيف تعددية الشخصيات فهذه الصفات يمكن أن تتجسد في شخصية واحدة بان يكون المواطن في نفس الوقت مواطن مسئول ومشارك وذا اتجاهات أخلاقية عليا. وعليه وبناء على ما ذكر أعلاه فيمكن الوصول إلى النتيجة التالية: تساهم الثقافة السياسية في تكوين ما يسميه كل من بريوني هوسكينس Bryony Hoskins وروث ديكن كريك Ruth Deakin Crick بالقدرات المدنية (والتي تشير إلى مجموعة المعارف والمهارات وفهم القيم والمواقف والرغبة التي تقود إلى الفاعلية والتي تتجسد في العمل الإنساني وفي مجال معين)(41). فالثقافة السياسية تبني الرجل السياسي المسئول في تكوين قدراته الفكرية والمعرفية بهدف وضع خبراته التي تمكن من تطويرها في خدمة مجتمعه السياسي وذلك عبر الأخذ بمواقف لها تأثير على صانعي القرار بهدف إقناعهم بالأخذ بمقترحاته. أن استجابة صانع القرار له تتوقف على درجة اشتراك المواطنين بنفس المواقف، فكلما كان هناك تعبئة عالية لمواقف المشتركة للمواطنين، كلما كانت هناك حظوظ اكبر في استجابة صانع القرار لهم، والعكس صحيح أيضا. وتعكس عملية استجابة صانع القرار لمقترحات المواطنين القناعة المتبادلة بين المواطنين والسلطة على ضرورة المشاركة السياسية في دعم النظام الديمقراطي واستمراره، فتعزز هذه القناعة المتبادلة من مواقف المواطنين في تزايد درجات مسؤوليتهم المدنية، من جانب ومن جانب أخر، ازدياد درجات ثقتهم بسلطات نظامهم. وتعكس بوضوح هذه الوضعية (تداخلية المعرفة السياسية وتفعيل المعتقد –إيمان المواطن بفكرة معينة- في التنظيم وتغيير الرأي)(42)، وذلك حسب رأي كل من ليونيل ماركيز Lionel Marquis و كلوس ارمينجيون Klaus Armingeon وناتالي جيجر Nathalie Giger، في دراستهم حول علاقة تفعيل المعتقدات والمعرفة السياسية.

في الواقع إن التأكيد على فكرة المواطنة المسئولة لا تنحصر فقط في مطالبة رجل الشارع باتخاذ وتبني هذا السلوك الاجتماعي المدني، بل تشمل أيضا مثقفي المجتمع، لان وبسبب تمايزهم الاجتماعي والاقتصادي الذي تمكنوا من التمتع به، نتيجة ارتباطاتهم العائلية أو الاقتصادية، فهناك ثمة استغلال لهذا الموقع المتميز في خلق التمايز بهدف إقامة علاقات لتبادل المنافع فيما بينهم ومن وراء حجاب موقعهم الاستراتيجي داخل المجتمع، فيذهب هذا التصرف في بعض الأحيان في خلق وتجاوز ما يطالب به المواطن العادي من التمتع بالصفات الثلاث التالية:

1 -احترامه لقواعد القانون.

2 - معرفته بإحداثيات الأمور ويعني ذلك إطلاعه على كل ما يجري داخل المجتمع وذلك بفضل ما يمكن أن تزوده به سواء السلطة أو وسائل الاتصالات الجماهيرية أو بحثه الشخصي عن المعرفة

3 - ترجمة ما ذكر أعلاه عبر مشاركته في الانتخابات والنقاشات الدائرة حول قضايا المجتمع.

فيما يخص الصفة الأولى، تعني صفة احترام الرجل العادي للقوانين والخضوع لها وتطبيقها في كل المستويات، بان لا تكون هناك ممارسات تذهب لمحاباة وتفضيل مجموعة معينة أو قومية أو طائفة أو طبقة، في التعامل السياسي معها. فمادامت شروط الديمقراطية تدعو إلى المساواة بين الجميع، فلابد من التزام الكل بهذه الشروط سواء كان رجل الشارع العادي أو مثقف. أن القول بضرورة احترام القوانين يعني أيضا احترام المؤسسات سواء كانت مؤسسات التي تصنع القوانين أو مؤسسات أخرى، المهم أن تحترم وان يلتزم الكل بالصلاحيات المخصصة لها بدون تميز ولا تفريق ولا

استغلال نفوذ الموقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتمرير مشاريع معينة وعلى حساب الجميع أو في الاستمرار برفض فكرة التعاقب على السلطة بحجة أهليتهم السياسية في إدارة سلطة النظام. يضاف إلى ذلك هناك ترافق بين فكرة الاحترام وفكرة التسامح، فالمجتمع الذي لا يحترم فيه المواطنين القواعد القانونية المشرعة يعني وجود رفض من قبل البعض لوجود الأخر وعدم الانفتاح عليه، ويعني هذا أيضا أن شرط المواطنة بحد ذاته لم يتحقق وإذا لم تتحقق هذه الأخيرة، فلا عجب أن يكون هناك رفض للخضوع إلى القواعد القانونية، التي سينظر إليها على إنها تعمل لصالح مجموعة وضد أخرى.

أما فيما يخص صفة المعرفة، فهي مهمة سواء لصيرورة المجتمع أو لصيرورة المواطن، فالفرد الذي لا يفهم دور قواعد اللعبة السياسية أو قواعد الحياة الاجتماعية هو فرد جاهل، والجاهل بالشيء يعني أن هناك انتقاص في شخصيته، بسبب فقدانه للمعرفة التي في أساسها يكمن تداخل عامل ضعفه الاقتصادي أو تهميشه اجتماعيا وثقافيا . والشخصية المنتقصة هي شخصية غير مسئولة، وان عدم شعوره بالمسؤولية يعني قبوله بالخضوع أو الاستعداد بالقبول، بان يقوده شخص أخر وهذه تعني فقدانه لإرادته الحرة. وإذا ما تحقق ذلك فان ذلك يعني انه ليس صاحب سيادة، وعندما يفقد المرء سيادته يعني وقوعه في الديكتاتورية أو فيما يسمى بقبوله بعقلية الوصايا عليه، كما يحدث عندما يتكلم المثقفون بدلا عن القاعدة أو دعواهم بأنهم يجسدوا رغبات هذه الأخيرة. وستعني رغبة كهذه حصر المعرفة بيد المثقفين، من جهة ومن جهة أخرى، وبسبب هذا الحصر فقدرتهم على تمثيل وتجسيد طلبات القاعدة تصبح شبه مستحيلة لان التمايز الفكري يخلق لديها – أي لدى النخبة المثقفة- أواصر اجتماعية وثيقة بين إفراد هذه المجموعة وشعور بوعي طبقي يبعدها عن القاعدة، من جانب ومن جانب أخر، تخلق هذه الوضعية لدى المجموعات المهمشة شعورا بدونية موقعها يمنعها من التواصل مع الأخر، وهذه نتيجة طبيعية لوجود هذه الوضعية. لذلك فمن يملك الفكر ليس كمن يخضع لتأثيرات هذا الفكر، فهناك علاقة غير متوازنة وغير متساوي فيما بينهم تشكل عائقا أمام النخبة في التجسيد الكامل لمطالب ومشاعر القاعدة وبالخصوص في عالم الجنوب الفقير. ومن هنا جاءت فكرة ضرورة ترابط فكرة المعرفة والمسؤولية المدنية للمواطن في مواجهة الأنظمة الاستبدادية أو التصدي لعقلية الوصايا عليه في خلق المؤسسات الإعلامية والثقافية وجعلها شفافة في إيصال معطياتها ومراقبتها لإعمال السلطة. وعليه فلكون تعني مسؤولية الفرد شعوره بحقه في الدفاع عن حقوقه، والدفاع عن الحقوق يعني دعم الزخم الذي سيذهب إلى تكثيف الجهود نحو الحصول على المزيد من الحقوق والتي من بينها حق المطالبة بالمعرفة والوسائل التي تمكنه في الحصول عليها والمطالبة بوضعها تحت تصرفه، فسوف تعني هذه العملية، دعم لصيرورة التطور نحو الأفضل، لأنها تساهم في خلق التراكم، الذي تم ذكره أعلاه، والذي يستفاد منه في دعم وتقوية أسس الديمقراطية وعملها. بعبارة ثانية أن حق معرفة المواطن بإحداثيات الأمور والإطلاع عليها ومساعدته على تحقيق ذلك، سوف يدعم أسس وقواعد الديمقراطية. ولكن لا يمكن تحقيق هذه الإجراءات إن لم يكن الفرد حر وشاعرا بمسؤولية وجوده داخل المجتمع، لذلك فالديمقراطية هي الطريقة الوحيدة التي يمكن لها أن تمنح هذه الفرصة للمواطن في فتح أبواب المعرفة بكل جوانبها وأوجهها على الجميع. ومن هنا تأتي أهمية المشاركة في الحياة العامة سياسية كانت أو غير سياسية خصوصا، إذا ما أخذت لها هذه المشاركة صفة المساهمة في صناعة القرار أو في اتخاذ القرار.

قد يثير البعض اعتراض يتعلق بعدم إمكانية مساهمة الكل في صناعة القرار. فصحيح إن ليس كل المواطنين يلعبون هذا الدور، ولكن لا تمنع عدم مساهمتهم من تمتعهم بالمواطنة. فمادام هو يساهم بدور ما في حياة المجتمع فهو مسئول وهذه المسؤولية تفرض عليه الالتزام بما فرض عليه المجتمع، لأنه قبل شعوريا وبشكل حر أن يكون فردا في هذا المجتمع، لذا فعليه دور في التعبير عن وجوده ورأيه بخصوص من يقوده وتغييرهم، عبر عمليات التصويت. أو في الانضمام إلى جمعيات ومنظمات يختارها بحرية للعمل في إطارها أو حتى المشاركة عن طريق شبكات ألنت بهدف تغير نظرة ما أو سياسة معينة أو إيصال صوته للأخر.

في الواقع إن كل الذي ذكر أعلاه لا يمكن تحقيقه، إن لم يكن هناك قانون ينظم الحياة السياسية ومحترم وملزم لكل فرد في المجتمع مهما كان وضعه وموقعه في المجتمع. وان تكون قواعد اللعبة السياسية الديمقراطية واضحة المعالم ومفتوحة على الجميع. إن غياب هذه الشروط سيقود إلى فشل كل الذي ذكر أعلاه ولن تتحقق أي نتيجة ايجابية حتى ولو وضعت وشرعت ونظمت أحسن وأعلى شكل من إشكال التنظيمات السياسية في البلد. ولا ينحصر هذا التصور فقط على العالم الجنوب فحسب، بل يشمل أيضا الديمقراطيات المستقرة في مواجهة السلطات السياسية لحالة التغيب والامتناع عن التصويت لما لهذه الظاهرة من نتائج سلبية على الديمقراطية، لكون يعني استمرار وجودها، عدم اهتمام المواطن في شؤون مجتمعه، وما يعنيه هذا الأخير – أي عدم الاهتمام – تناقص في درجات واجب المواطن المدني اتجاه مجتمعه. وهذا ما يذهب إليه هنري ميلنير Henry Milner(43) وفي دراسته حول المشاركة السياسية والمعرفة السياسية للمواطنين البالغين والشباب، بان هناك ثمة تراجع في الواجب المدني للمواطنين في الأنظمة الديمقراطية المستقرة، ، بسبب الظروف التي ذكرت سابقا، والتي حسب رأي هنري ميلنير Henry Milner هي(ظاهرة في نفس الوقت تتعلق بالأجيال وبالمحتوى ويعود سببها إلى عمل المؤسسات والسياسات المختارة)(44)، أي أن هناك عدم تماثلية في المفاهيم والقيم بين الكبار والجيل الصاعد، من جهة ومن جهة أخرى، أن محتوى السياسات التي تأخذها المؤسسات السياسية لا تتوافق مع تطلعات الأجيال الصاعدة أو لظرفية محتواها. ظاهرة يفترض على السلطات السياسية مواجهته، لان استمرارها يضر بعمل واستقرارية الديمقراطية، بسبب أن عنصر الشباب يشكل العامل المقرر وراء كل المواقف والسلوكيات السياسية (45) من عمليات المشاركة إلى الاحتجاجات السياسية داخل المجتمع والتطرف السياسي، وان إهماله- أي عنصر الشباب - يعني خلق الاختلال في علاقات المتداخلة بين ما هو عامودي – سلطوي – وبين ما هو أفقي – مشاركة المواطنين في المؤسسات المجتمع المدني - والذي سينعكس كما ذكر سابقا على استقرار النظام الديمقراطي . لذلك فيفترض أن يتعامل معها بشكل دائمي عبر تحسين العمليات الديمقراطية بشكل مستمر من خلال دفع المواطن بالاهتمام أكثر في القضايا التي تعنيه ويتم ذلك عبر زيادة درجات المشاركة لغرض ترجمة مواقفه الاحتجاجية – الامتناع عن التصويت والمشاركة – إلى الواقع بمطالبته بالأخذ بمسؤوليته السياسية، حينما يدمج بعملية صناعة القرار. أسلوب يحث على إعادة الثقة للمواطن بشعوره بمسؤولية مواطنيتيه وبالديمقراطية، ويشعره في نفس الوقت بعدم الراحة في حالة امتناعه عن المشاركة والتصويت.

إذا ما حاول المرء تلخيص ما هي الحقوق وما هي الواجبات الملقاة على كاهل المواطن فيمكن تحديدها كالتالي:

1 - الحقوق المدنية وتشمل:

- حق الحرية الفردية و حق حرية التنقل وحق التمتع بحرية شخصية

- الحق في التعبير وحقه في اختيار الفكر بحرية

- حقه في ضمان أمنه الشخصي وممتلكاته

- الحق في الاجتماع والانضمام إلى المنظمات بحرية

2 - الحقوق السياسية وتشمل حق الفرد في المشاركة بالشؤون السياسية والحياة السياسية

3 - الحقوق الاقتصادية وتشمل حق المواطن في العمل والإضراب وحرية الانتماء والانضمام إلى المنظمات النقابية

4 - الحقوق الاجتماعية وتشمل الحق في التضامن الاجتماعي

أما الواجبات التي يفترض المواطن القيام بها فهي:

واجب احترام الأخر ويعني هذا الانصياع إلى قواعد القانون التي هي تعبير عن الإرادة الجماعية. وممارسة حقه في السيادة عن طريق الانتخابات أو الترشيح لها. وكونه مواطن فعليه واجب دفع الضرائب الذي يعتبر الشريان الرئيسي لتفعيل عمل الدولة ومؤسساتها والتي تذهب نتائج عملها لخدمة المجتمع وخدمته أيضا. ولكونه إن له الحق في الانتماء وتنظيم المنظمات فعليه واجب المشاركة في هذه التنظيمات لما فيها خير للمجتمع وتنظيمه. وأخيرا ولكونه مواطن في مجتمع متحضر ومدني فعليه واجب المشاركة في تفعيل عمل التعاضد الاجتماعي كلما دعت الضرورة لما لهذا العمل من نتائج تذهب إلى دعم أواصر المجتمع.

وعليه ومن خلال كل الذي ذكر يمكن لنا القول بان الفرد كمواطن الذي يتمتع بحقوق ويلتزم بالواجبات يعني عمله هذا، تجسيد للروح المدنية التي تدفعه ظروف التعقيدات المجتمعية بكل إشكالها إلى اخذ له موقع في العملية السياسية ليس فقط لكون إن عمله يعتبر شرعي لكونه صاحب السيادة، بل لكونه مواطن له دور في مواجهة هذه الظروف بمساهماته العملية لإيجاد الحلول وحسب طبيعة نشاطاته، وتساهم الديمقراطية كآلية في التعامل السياسي وللحوار بين ممثلي الشعب والفاعلين المحليين – المواطنين – في إبرازهم كخبراء للتعبير عن ذلك، وذلك عندما يستمع ممثلي الشعب إلى أراء واهتمامات وتطلعات المواطنين. وعليه فالمجتمع الذي يفتقد إلى هذا التجسيد يعني هناك خرق ما في عمليات تعامل الأفراد فيما بينهم وإذا تحقق هذا الفرض فيعني استحالة عمل الديمقراطية وإن وجدت مؤسساتها.

المصادر

Baker Bruce. Policing and the Rule of Law in Mozambique. Policing-1 and Society, 13, 2. 2003. P. 139

Diamond, Larry and Morlino, Leonardo. The Quality of Democracy: -2 An Overview. Journal of Democracy. Volume. 15, N° 4. October, 2004. P. 9

Chevallier Jacques. L'Etat de droit. Montchrestien 2003. P. 149 -3

Marshal Monty G. Fragility Instability and the Failure of States. -4 Working paper. Council Foreign Relations. Center for Preventive Action. Oct. 2008. P21

Sen Amartya . Development as freedom. Oxford University Press . -5 1999. P. 9

Bobbio, Norberto 'The rule of law or the rule of man', in: The future -6 of democracy; A defence of the rules of the game, Minneapolis, 1987, 138-146

Denquin Jean-Marie. Introduction à la science politique. Hachette. -7 2é Edition. 2001. P. 70

Skinner, Quentin. Liberty Before Liberalism, Cambridge: Cambridge -8 University Press. 1998

Rose, Richard. Shin, Dou Chull . Democratization Backwards: The -9 Problems of Third-Wave Democracies, British Journal of Political .Science, Cambridge University Press 2001. 31, 2

Rule of Law Inventory Report. Academic Part. Discussion Paper -10 for the High Level Expert Meeting on the Rule of Law of 20th April 2007. Hague Institute for the Internationalisation of Law. P. 9

Godefridi Drieu. État de droit, liberté et démocratie. Politique et 11 .Sociétés, 2004. Volume. 23, N° 1. P. 143-169

Millard Eric. L'Etat de droit ,idéologie contemporaine de la-12 démocratie. Boletin Maxicano Derecho comparado. Nueva serie. ano XXXVII. enero-abril. 2004 P. 140

Carothers Thomas. Critical Mission: Essays On Democracy-13

Promotion. Carnegie Endowment for International Peace. 2004. P. 136

Newman Mike, Democracy and the European Union, in. Symes -14 (V.), Levy (C.). Littlewood (J.) , The Future of Europe : Problems and Issues for the Twenty-First Century, Londres, Macmillan, 1997, p. 17

Razafindrakoto Mireille. Roubaud François. Les pauvres, la -15 démocratie et le rôle de l'Etat. Le point de vue de la population en Afrique de l'Ouest et à Madagascar. Document de travail 2004/07. DIAL, Développement institutions et analyses de long terme, 2004. P. .31

Bowler Shaun. Donovan Todd . Democracy, Institutions and -16 Attitudes about Citizen Influence on Government. British Journal of Political Science, Volume. 32, N° 2. Apr. , 2002. P. 371-390

Pritchett Lant. Kaufmann Daniel. Civil Liberties, Democracy, and-17 the Performance of Government Projects. The World Bank Economic Review. Finance & Development / March 1998. Volume. 35. N°1. P. 26-29

Cohen Aaron. Vigoda Eran. Samorly Aliza. Analysis of the-18 mediating effects of personal – psychological variables on the relationship between socioeconomic status and political participation. A structural equations framework. Journal of political psychology. Volume. 22. N° 4. 2001. PP. 727-757

Solhaug Trond. Knowledge and Self-efficacy as Predictors of -19 Political Participation and Civic Attitudes: with relevance for educational practice. Policy Futures in Education. Volume 4, N° 3. 2006. PP. 265-278

Hoskins Bryony. Crick Ruth Deakin. Learning to Learn and Civic -20 Competences: different currencies or two sides of the same coin ? European Commission. Joint Research Centre reports. Institute for the Protection and Security of the Citizen. JRC 45123. 2008

Henry Milner. Civic literacy: How informed citizens make -21 democracy work. Tufts University. 2002. P. 42

Marquis Lionel. Armingeon Klaus. Giger Nathalie. Opinion Change-22

on Welfare State Issues: Activation of Beliefs and Political Knowledge Play Multiple Roles in Persuasion. Paper for presentation at the ECPR General Conference, Pisa, 6-8 September, 2007. Institute for Political Science University of Bern, Switzerland. P. 48

Mälkiä Matti. Anttiroiko Ari-Veikko. SaVolumeainen Reijo -23 Etransformation in Governance: New Directions in Government and Politics. IGI Publishing. 2003. P. 25

Karp Jeffrey A. Banducci Susan A. Political Efficacy and -24 Participation in Twenty-Seven Democracies: How Electoral Systems Shape Political Behaviour. British Journal of Political Science. Volume. 38. N°2. 2008. PP. 311-334

Ross Marc Howard. Cultural contestation in ethnic conflict. -25 Cambridge University Press. 2007

Almond Gabriel. Powell Bingham. Comparative politics a-26 developmental approach. Little. Brown and company. Canada. 1966. P. 50

Almond Gabriel. Verba Sidney. The Civic culture. in.. Munger -27 Frank (Edited). Studies in comparative politics. Thomas Y. Crowell company. New York. 1967. P. 11

Ross Marc Howard. Culture in comparative political analysis. in. -28 Lichbach Mark Irving. Zuckerman Alan S. (Edited). Comparative Politics. rationality. culture and structure. Cambridge university press. 2009. P. 140

Diamond Larry. Civil Society and the Development of Democracy. -29 Working Paper. Center for Advanced Study in the Social Sciences of the Juan March Institute in Madrid. June 1997. P. 42

Inglehart Ronald. The renaissance of political culture. The-30 American political science review. Volume. 82. 1988. P. 1109

Ethridge Marcus E. Handelman Howard. Politics in a Changing -31 World: A Comparative Introduction to Political Science. Wadsworth Publishing Company; Édition 5. 2009. P76

Muller, Edward N; Seligson, Mitchell A. Civic culture and -32

democracy: The question of causal relationships. The American Political Science Review; Sept. 1994. Volume. 88. N° 3

Seligson, Mitchell A. Carrion Julio F. Political support, political -33 skepticism and political stability in new democracies. An empirical examination of mass support for Coups d'Etat in Peru. Comparative political studies. Volume. 35. N°1. 2002 PP. 58-82

Hague Rod. Harrop Martin. Comparative government and politics. -34 7th edition. Palgrave Macmillan 2007. P. 105

Chabal Patrick, Daloz Jean-Pascal. Culture Troubles: Politics and -35 the Interpretation of Meaning. C Hurst & Co Publishers Ltd. 2006. P. 30

Bandura Albert. Self-Efficacy: The Exercise of Control. Worth -36 Publishers. 1997

Bandura Albert. Exercise of personal and collective efficacy in -37 changing societies. in. Edited by. Bandura Albert. Self-efficacy inchanging societies. Cambridge university press. 1999. P. 1

Solhaug Trond. Knowledge and Self-efficacy as Predictors of -38 Political Participation and Civic Attitudes: with relevance for educational practice. Review Policy Futures in Education, Volume 4, N ° 3, 2006. P. 276

CRELL Bryony Hoskins. Active Citizenship for Democracy. Report -39 of the second research network meeting. 4-5 May. 2006. Centre of research on lifelong learning. European Commission Directorate General. P. 6

Westheimer Joel. Kahne Joseph. Educating the “Good” Citizen: -40 Political Choices and Pedagogical Goals. Political Science & Politics Journals. Cambridge University Press April 2004. 37. 2. P 241-247

Hoskins Bryony. Crick Ruth Deakin. Learning to Learn and Civic -41 Competences: different currencies or two sides of the same coin? European Commission. Joint Research Centre. Institute for the Protection and Security of the Citizen. Centre for Research on Lifelong Learning. 2008. P. 4

42- Marquis Lionel. Armingeon Klaus. Giger Nathalie. Opinion Change on Welfare State Issues: Activation of Beliefs and Political Knowledge. Play Multiple Roles in Persuasion. Paper for presentation at the ECPR General Conference. Pisa, 6-8 September. 2007. P. 61

43- Milner Henry. Political Participation, and the Political Knowledge of Adults and Adolescents. Paper presented at the workshop: Political Participation and Information at the 30th ECPR Joint Session of Workshops 22nd to 28th March 1998 University of Turin.

44- Milner Henry. Political Knowledge and Young Canadians and Americans. Working Paper Series. N°1. November 2007. Institut de recherche en politiques publiques. Montréal Québec Canada. P. 1

45- Dalton, Russell J. Citizen Politics: Public Opinion and Political Parties in Advanced Industrial Democracies. 4th ed. 2006. Washington, DC: CQ Press

المبحث الخامس

طبيعة الديمقراطية العربية

في البداية لابد من الإشارة إلى ما يعني علم الاجتماع السياسي وعلم النفس السياسي بدراسته وبشكل منهجي وعلمي، هو البحث في حياة المجتمعات بدء من محاولة التعرف على أسس المكونة للمجتمع وطبيعتها وقيم ثقافتها وطريقة خلقها والمحافظة عليها والأسلوب المتبع في تغييرها. بعبارة ثانية يهتم علم الاجتماع السياسي وعلم النفس السياسي بدراسة سلوك الأفراد والمجموعات المتفق عليها أو غير المتفق عليه في مجتمع معين بهدف التعرف على النمط الاجتماعي الذي يحدد شخصيتهم وكذلك عقليتهم، نمط يؤثر في تصرفاتهم مع الآخرين لأنه يعكس ليس فقط الدوافع الظاهرة منها، بل أيضا تلك التي تبقى في باطن كل فرد وتدفع به نحو عقد علاقات معينة مع مجموعة ما أو الدخول في صراع معها أو اخذ موقف منها. وهذا النمط هو الذي يحدد الاختلافات بين المجتمعات حتى ولو تشابهت في الكثير من أوجهها. أن التعرف على هذه الأنماط يعني محاولة الغوص في دراسة المواقف الاجتماعية والاقتصادية لكل مجموعة داخل المجتمع تلك التي تعرف بالقوى الاجتماعية وذلك بهدف التوصل لمعرفة النماذج التي على ضوءها تتم عملية الحراك الاجتماعي فيما بين مكوناتها وتصيغ شكل البيئة الاجتماعية للمجتمع. ومن خلال هذا البحث يمكن للمرء التعرف على مجريات الأمور الحالية ويمكن له أيضا من وضع التوقعات المستقبلية. وعليه فان دراسة علم الاجتماع السياسي وعلم النفس السياسي تعني أولا بدراسة الأسس الاجتماعية منظورا لها من زاوية تكوينها الاجتماعي الاقتصادي لان هناك علاقة متداخلة بين المتغير الاجتماعي والمتغير الاقتصادي في التأثير على السلوك الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع وثانيا دراسة القوى الاجتماعية منظورا لها من زاوية وضعها الاجتماعية، فقيرة أو متوسط أو غنية. إضافة إلى وضعها ألاثني، بمعنى هل تشكل أقلية أم أغلبية، وكذلك البحث في شكلية العائلة أيضا وذلك من زاوية نوعها بهدف معرفة هل هي من نوع العائلة النواة، فان كانت كذلك، فأنها تعكس وضعية التطور الاقتصادي المجتمع. أم إنها من نوع العائلة الممتدة، ففي هذه حالة فان أسسها تعكس العقلية التقليدية العشائرية والقبلية. وثالثا تعني دراسة علم الاجتماع السياسي وعلم النفس السياسي البحث في ثقافة مجتمع ما للتعرف على النمط الثقافي السائد بقيمه ومعاييره تلك التي تلعب دورا في عملية التنشئة الاجتماعية الهادفة إلى إعادة خلق النتاج الاجتماعي الضروري لمتابعة المجتمع صيرورة وجوده، حيث يتم ومن خلال هذه آلية، التحكم في المعنى الذي يعطى للعادات والتقاليد والى تلك السلوكية التي سيتم خلقها وتأطيرها بفعل القيم الثقافية للمجتمع.

في الواقع أن كل هذه المجالات لا يتم فهمها إلا عبر مقارنتها بمجالات ثانية للمجتمعات ثانية حيث تفيد عملية المقارنة الوقوف على حالة المجتمع وتطوره. فكل وجه من أوجه المجتمع تعكس بدرجات متنوعة ومختلفة، مدى تداخل وتعقد وتطور هذا المجتمع منظور له من خلال علاقته بالمجتمعات الثانية. وعليه فان الدراسات التي تبحث في الأسس الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى تلك التي تبحث في مجال القوى الاجتماعية، يمكن وضع هذه الدراسات في حقل البحث في المؤسسات الاجتماعية السياسية لكون إنها تبين وتوضح كيف يتم التعامل داخل المجتمع وما هي الآليات التي تستخدم في هذا الحراك الاجتماعي وما هي معايير الاجتماعي المستخدمة لتقييم التمايز الاجتماعي

الطبقي داخل المجتمع التي على ضوء معطياتها تتم عملية الصعود والنزول الاجتماعي والسياسي في الهرم الاجتماعي. أن الهدف من وراء كل هذه البحوث هو الوصول إلى حلول للمشاكل المطروحة داخل المجتمع تلك التي تم تجسيدها بموضوعية والتي ينتظر من مالكي السلطة آو من يحتلها اخذ بها لتخفيف من شدة التوتر والقلق التي يتعرض له المجتمع وبنفس الوقت تعني هذه الحلول برسم وتخطيط بعد وضع التوقعات لما سيحدث في المستقبل كتحديات تواجه المجتمع وذلك بهدف تجاوز حالة تخلف المجتمع عن سائر المجتمعات الدولية.

في الحقيقة إذا كان هدف التحليل السياسي المقارن هو التعرف على صفات التشابه في طبيعة الأنظمة السياسية التي تتبنى نفس الأفكار في تنظيم حياة المجتمع السياسي، فانه أيضا يساعد على تفهم الاختلافات القائمة بينهما. ولغرض الوقوف على طبيعة الديمقراطية العربية فسيلجئ البحث إلى المعطيات المناهج التي تم ذكرها أعلاه، وذلك بهدف تفهم أين تكمن مشاكل تطبيق هذا النظام وليس نجاحه. وانطلاقا من الفرضية التي تذهب إلى إن: تقيم استقرارية إي نظام تقاس من خلال نجاح تبنيه لتطبيقات معطيات أفكار التي تؤطر علاقات الحراك السياسي بالشكل الذي تمنح له هذه الأفكار نوع من الزخم والديمومة في العمل، وان إي تلكأ في هذه العلاقات يعني عدم توافق معطيات الأفكار مع الواقع. وعليه فإذا كان هناك نجاح في تطبيقات أفكار النظام الديمقراطي فيعني هذا أن هناك توافق بين أسس واقع المجتمع بكل أوجهه ومعطيات الفكر الديمقراطي تظهر من خلال النتائج الايجابية لعلاقات بين الحاكمين والمحكومين في انفتاح الواحد على الأخر وتواصل تفاعلهم ألعامودي والأفقي. وما دامت هذه العلاقة مستمرة فليس هناك مجال لإثارة مشكلة استقرارية النظام الديمقراطي. ولكن عدم استقرارية هذا الأخير- إي النظام الديمقراطي - تعني بان هناك عراقيل تعيق ليس فقط من سير علاقة الحاكمين والمحكومين، بل في صيرورة وجود النظام نفسه، في كونه لا يشكل طريقة حياة بالنسبة للقوى الفاعلة داخل المجتمع، بل إن ألأخذ به وبهذه الشاكلة سيكون تعبير، وفي أحسن الأحوال، عن تكتيك أو وسيلة لامتصاص النقمة والتوتر داخل المجتمع لا غير. وعليه ومن اجل الوقوف على طبيعة الديمقراطية العربية ومعرفة العوائق التي تقف حيال تطورها، سيلجئ الباحث إلى معطيات علم الاجتماع السياسي وعلم السياسي النفسي بشكل متداخل مع معطيات التحليل السياسي المقارن، الذي تم ذكره في المبحث الثاني، باعتبارها معايير لتقيم واقع الديمقراطية العربية، ولتقديم تفسير لهذه العوائق والصعوبات التي تواجهها الديمقراطية في تثبيت واقعها داخل المجتمع العربي. فعلى الرغم من كل ما تم ذكره بخصوص الانتقادات التي وجهت إلى مناهج تحليل السياسي المقارن بخصوص التحول الديمقراطي، فان تطبيق هذه المعطيات على الواقع العربي ستبين واقع التحول الديمقراطي في هذا المجتمع وحقيقة أمره وذلك عبر النقاط التالية:-

أولا: واقعية تطبيق معطية المنهج الاقتصادي بمشروطية التقدم والتطور الاقتصادي في التحول إلى النظام الديمقراطي أو تثبيت قوائمه

تظهر تطبيق هذه المعطية على واقع المجتمع العربي بان ليس فقط الأسس الاقتصادية مازالت متخلفة، رغم تواجد أسس متطورة في بعض أجزاء هذا المجتمع، بل تظهر أيضا تخلفية عمل الطبقة الوسطى فيه، تلك التي تعتبر الأساس التي تستند عليها وجود الديمقراطية. أن تخلفية هذه الطبقة وضعفها ألأسسي يؤثر بشكل واضح في عملية التحول نحو الديمقراطية وتطور أسس الأنظمة السياسية التي تبنتها كطريقة في الحكم والتي تتجلى بشكلها الحالي ألا وهي الديمقراطية الغير

ليبرالية:-

في الحقيقة أن معالم التطور الاقتصادي وترابطها مع مستويات المعيشية، إن اختلفت في درجاتها داخل المجتمع العربي، إلا انه من الخطأ إنكار وجوده. فمن زاوية العمران وتطور المستوى التعليمي ــرغم تخلفه مقارنة مع دول ثانية ــ، يضاف إلى ذلك التطور الصناعي – حتى ولو لم تكن هناك مشاريع كبيرة، بل هناك بالعكس انتشار وتوسع في تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة ــ، فان كل هذه الأوجه الاقتصادية إن قورنت مع ما كان عليه المجتمع العربي في بداية القرن الماضي ومنتصفه، يمكن أن نقول بان هناك تطور اقتصادي نوعي قد تم، ولكن رغم كل هذا التقدم فمازالت قواعد الطبقة الوسطى ضعيفة في المجتمع وبدليل غياب الثقافة الديمقراطية كشاهد على وجودها، حيث تعتبر هذه الثقافة نتاج الحيوي لوجود الطبقة الوسطى. إن المشكلة في الواقع لا تكمن في الضعف العددي للطبقة الوسطى، بل في آليات خلقها، فما هي ألأسباب وراء ذلك؟

لو حاول المرء القيام بالبحث في أوضاع المجتمع العربي اليوم فانه يصطدم بجملة من المشاكل التي يعاني منها هذا المجتمع والمتمثلة في دخوله السريع إلى عالم الاقتصادي الصناعي تحت تأثير عاملين: أولا استعماره من قبل قوى خارجية بالخصوص البريطانية والفرنسية وثانيا وجود البترول. أن تأثير القوى الاستعمارية في المجتمع العربي تظهر من خلال المعالم التي تركها على أسس الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع وانعكاساتها على ثقافته، رغم المدة القصيرة التي خضع لها هذا المجتمع. ففي المغرب العربي، وما عدا الجزائر التي اعتبرها الاستعمار الفرنسي جزء منه واحتلها لمدة136 سنة، لم تتجاوز مدة الاستعمار الفرنسي أكثر من أربعين سنة تقريبا في المغرب وفي تونس 76 سنة. وفي الشرق الأوسط اقل من هذه المدة ما عدا مصر التي حتى ولو كانت تحت السيطرة العثمانية إلا أن الاستعمار البريطاني احتلها عام 1882 وحصلت على استقلالها الرسمي عام 1922. في حين فيما يتعلق بمنطقة الجزيرة العربية فالفترة كانت أيضا قصيرة، ولكن وعلى الرغم من هذه الفترة الوجيزة، إلا أن عمق تأثير هذا الاستعمار، غير من معطيات كثيرة داخل المجتمع في إحداث نقلة نوعية، جسدت في خروج المجتمع من حالة التقوقع على الذات إلى عالم متعدد الإبعاد تنوعت فيه الأسس الاقتصادية والثقافية. بعبارة ثانية تغيير في انأ الفرد والمجموعة أقامه أو فرضه الأخر، المستعمر، إي انه لم يكن تغيير طبيعي للتناقضات الداخلية تعكس تغيير أوضاع المحيط والبيئة، بل انه جاء وليد أحداث تدخل العامل الخارجي، حيث اتبع وخضع المجتمع العربي لمنطق ووضعية الظروف الخاصة للمستعمر، ومن بين أهم نتائج هذه الأحداث ظهور ازدواجية على المستوى السياسي والنفسي الثقافي ما زال المجتمع يعاني منها لحد الساعة. لقد لعب التدخل الخارجي دوره في تأطير أسس وشكلية أوضاع الاجتماعية للمجتمع العربي بين التركيز على دمج الأسس الاجتماعية التي يتشكل منها المجتمع في إطار البنية وشكلية النظام السياسي حيث جسدت هذه الوضعية: أولا بدمج البنية القبلية العشائرية كأساس رئيسي تستند عليه العمليات السياسية في إطار ما يسمى بالدولة القومية، وثانيا محاولة إعطاء نوع من الاستقلالية للظاهرة السياسية من خلال محاولة إعطاء أو وعدا بإعطاء النخبة المثقفة المتنوعة من الزاوية الاثنية دورا في عملية بناء الدولة. وكنتيجة تنوعت أشكال النظم السياسية ودولها وبنفس الوقت تنوعت أيضا النخبة السياسية سواء تلك التي توافقت مصالحها مع المستعمر أو تلك التي ظهرت كنتيجة لرد فعل على هذا التوافق. وقد عمق تنوع أشكال النظم السياسية في نفس الوقت، الشرخ الذي أحدثته بين فصائل النخبة، حيث

يمكن ملاحظة ذلك من خلال مواقف كل هذه النخب من موضوع الإسلام والهوية العربية ووحدة المجتمع العربي والنزعة الإقليمية والوطنية والمستقبل العربي والنظرة إلى النظام الديمقراطي.

ولكن عملية تحليل هذا التأطير تظهر، بأن مفهوم النظام السياسي الذي رافق مفهوم الدولة بقى في جوهره ظاهرة غريبة لكونه فكرة مستوردة من الخارج طبقت حسب طبيعة توافق الأسس الاجتماعية للمجتمع مع مصالح المستعمر التي الصق بها تسميات مثل نظام الدولة الحضارية والتقدمية والتطورية وأخيرا حديثة متمدنة لأنها أخذت بتطبيقات النظام الديمقراطي. وكنتيجة فان مفهوم الدولة ونظامها السياسي تنوع داخل المجتمع العربي حسب طبيعة المجموعة التي قادت السلطة أثناء وبعد ظاهرة الاستعمار متأثرة بهذه التسميات. حيث أخذت هذه المجموعة على عاتقها تثبيت قواعد كيان الدولة وسلطاتها. فعلى الرغم من أن مفهوم الدولة ككيان بقى مفهوم سياسي قانوني مستورد من ثقافة المستعمر، إلا أن تأثيراته انعكست على النظام السياسي أيضا. فالدولة ونظامها السياسي في المجتمع العربي لم تكن نتيجة ولادة الطبقة الوسطى في صراعها مع الطبقة الإقطاعية والتي أخذت على عاتقها عملية التغيير الاقتصادي والصناعي، كما حدث في العالم الغربي، من جهة ومن جهة أخرى، صراع هذه الطبقة في العالم الغربي مع دولة الكنسية بهدف تثبيت دولتها والتي أفضت عليها هويتها بتسميتها بالدولة القومية، وذلك بعد ربطها بمصالحها الاقتصادية المحدد جغرافيا، لغرض التميز عن دول أخرى أو لمنافستها. ومن اجل هذا فقد استطاعت وتمكنت الطبقة الوسطى في خلقها إيديولوجيتها الليبرالية الديمقراطية لتفريقها عن إيديولوجية الكنيسة وقاعدتها الإقطاعية، حيث ساعد هذا الخلق في إنتاج ما يسمى بالمجتمع المدني الذي تمكنت من حصول تأييده لها، وذلك عبر استخدم أفكار إيديولوجيتها كغطاء للحصول على شرعية وجودها من خلال إقناع المتماثلين معها بتطورية أفكارها، فساعدت هذه الإيديولوجية في خلق الهوية الوطنية التي تم تثبيتها عبر سلسلة عمليات التنشئة السياسية، وبنفس الوقت استطاعت من تثبيت فكرتها بإقامة النظام الديمقراطي.

إن هذا الاختلاف في صيرورة تطور المجتمع الغربي عن المجتمع العربي، يدفعنا إلى البحث عن سبب عدم قدرة هذا المجتمع في خلق مفهومه للدولة ونظامه السياسي الديمقراطي وقاعدتها الاجتماعية الاقتصادية –الطبقة الوسطى – واحتفاظه ببعض ما تم استيراده واقتباسه من المستعمر. وتجد الإجابة على هذا التساؤل في وضعية الاستعمار العثماني في العالم العربي، الذي اتصفت مؤسساته بغياب الأسس الطبقية التي يستند عليها ويعود ذلك لضعف التطور الاقتصادي والصناعي إن لم نقل تخلفه مقارنة بالتطور في العالم الغربي، الأمر الذي جعله يستند في إدارة حكمه على آليات الأرضية العشائرية والقبلية في خلقها الدعم السياسي الضروري لوجوده، وذلك عبر عملية اختيار من بين وجهاء هذه الأرضية ممن يمثله أو يتعاون معه. فمهدت هذه الوضعية على الاستعمار البريطاني والفرنسي استغلال نفس الأرضية في تثبيت قواعد حكمهما بحجة عدم إحداث تغييرات قد تؤدي إلى خطر الانقلاب عليهما. أن تمكن النخبة المختارة من وضعية تملكها للسلطة في هذه الفترة أو من بعد استقلالها، ساعدها على استغلال نفوذها العشائري والعائلي في خلق أنظمة تستند بالدرجة الأولى على قدرتها في إقامة العلاقات الزبائنية لتدعيم وجودها، عملية ما زالت تستند عليها من خلال تحديث إشكالها بدمج الأحزاب السياسية المؤيدة لها كأرضية للحصول على الشرعية. وتتم عملية تثبيت العلاقات الزبائنية من خلال الأخذ على عاتقها- النخبة الموجودة في السلطة - القيام بعملية إشباع مجمل حاجيات الإفراد والمجموعات بشكل مباشر مما أعطى الانطباع، بأن الدول

العربية أصبحت وعلى حد تعبير ووصف نزيه ايوبي1(Nazih. Ayubi) دول مفرطة بتوسعها الاقتصادي بسبب عمليات التطور والأخذ بسياسات تحقيق الرفاه، فساهمت عملية تدخلها في الشؤون الاقتصادية في قطع الطريق على القطاع الخاص وعلى السوق من تطوير قواعد الطبقة المتوسطة. إي بمعنى أخر أن هذه العملية لم تذهب فقط في قطع الطريق على التطور الديمقراطي في نشر معطياته السياسية والاقتصادية والثقافية، وإنما في تعطيل آليات الخلق الثقافي والاقتصادي للطبقة الوسطى لكون الدولة أصبحت الجهة الرئيسية في تحقيق الإشباع. فعندما تصبح الدولة هي الجهاز الوحيد لإشباع الحاجيات فيعني هذا أن الدولة أصبحت، وحسب تحليل كيرين عزيزشودري Kirin Aziz Chaudhry (2)، مستقلة ماليا عن المجتمع وبالتالي فان التوجه يذهب في هذه الحالة إلى توفير الفوائد للمجموعات الرئيسية الكبرى داخل المجتمع وعلى حساب التنمية البشرية قبل الاقتصادية، وهذا العمل إن كان يهدف إلى توفير الدعم المادي للقواعد الشعبية فان الهدف الرئيسي من وراءه هو التمكن من الحصول على الشرعية الآنية لوجودها وعلى حساب التطور والتنمية، فساهم هذا العمل على عرقلة آليات الخلق الديمقراطي، كيف ذلك:-

إن هذه الإجراءات التي قد يمكن وصفها كإجراءات ثورية-»الثورة من فوق»-إن كانت تهدف إلى معالجة مشاكل التخلف وتحسين المستويات الاقتصادية للأفراد والجماعات، غير أنها قادت إلى خلق طبقة بيروقراطية. وكما يذهب إلى ذلك كل من ألان ريشارد Alan Richards وجان وتيربوري John Waterbury (3) بقولهم بان الدولة في العالم العربي تحدد وتخلق القوى الاجتماعية بما فيها الطبقات التي تستغل مؤسساتها لتدعيم مصالحها الاقتصادية، أي مصالح المجموعة البيروقراطية التي تستند عليها في إدارة مؤسساتها ويتم ذلك على حساب دعم وتقوية الطبقة البرجوازية. فلقد استغلت الطبقة البيروقراطية، ليس فقط أجهزة الدولة لتحقيق مصالحها، بل تجاوزت تأثيراتها لتشمل كل المجتمع في تحديد المطالب السياسية للأفراد، لكونها أصبحت الجهاز الوحيد القادر على إشباع جل المصالح الاقتصادية والاجتماعية كما ذكر سابقا، فساهمت بذلك في التقليل من اهتمامات الأفراد السياسية حينما أصبح هؤلاء تابعين لها ومرتبطين بمعطيات وقرارات السلطة السياسية، إضافة إلى ذلك جعلهم جهاز استهلاكي مما هو إنتاجي بسبب اعتمادهم على ما تقوم به السلطة من توفير وتوزيع ما يرغب ويأمل على حصوله الإفراد، من جهة ومن جهة أخرى أن بقاء ملكية الاقتصاد بيد السلطة يعني عرقلة حركة الرأسمال وتراكمه باتجاه تثبيت قواعد الطبقة الوسطى كطبقة مستقلة عن اقتصاد الدولة. فنتج عن هذا التصرف تحديدها لمستويات المعيشية لأغلبية الإفراد والجماعات وعلى الرغم من تواجد واستمرار الاختلافات فيما بينهم في الدرجة، فقضت بذلك على كل بذور للاستقلالية التي يحتاجها الفرد في بلورة شخصيته نتيجة لمعاناته النوعية، وفي نفس الوقت عرقلة استقلالية الأفراد عن السلطة في خلق المجتمع المدني الذي يفترض أن يكون أداة وصل بين السلطة وبين الأفراد والمجموعات أو كما يصفه لاري ديموند Larry Diamond (بأنه ككيان يتواجد بين القطاع الخاص والدولة) (4)، فعدم وجوده أو ضعفه لا يعود فقط بكون كل المؤسسات التي تعمل داخل المجتمع هي من صنيعة السلطة وإنما يعود أيضا غيابه أو ضعفه إلى غياب حرية تكوين المؤسسات في المجتمع العربي، والتشكيك من عملها وفعالياته فلا يمكن لأي مجموعة من تنظيم نفسها داخل المجتمع دون أن يثير هذا التنظيم حفيظة السلطة ضد وجودها، يضاف إلى ذلك منع تكوين الأحزاب السياسية في بعض من أجزاء المجتمع العربي.

وكنتيجة وكما يقول تاتو فانهان Tatu Vanhanen (فان تركيز مصادر القوة الاقتصادية والردعية – بيد جهة واحدة- هذا التركيز يكون كافي لقمع كل المطالب بديمقراطية)(5) المجتمع. لذلك فأن مفهوم المواطنة أجهض قبل تطوره حينما طالبت السلطة وبيروقراطيتها من الأفراد التماثل معها والخضوع لسلطتها بهدف الحصول على المنافع، فشجعت بذلك على خلق السلوك الانتهازي عندما ربطت بين الصعود الاجتماعي للأفراد في سلم الهرم السياسي برضاء السلطة. وبهذا الشكل لم تمنع الدولة والقائمين عليها تطور الطبقة البرجوازية فحسب بل إنها ثبتت قواعد تابعية الأفراد والمجموعات لها، ففسح المجال أمام السلطة السياسية الحاكمة، التي تحولت بفضل استغلالها الاقتصادية إلى اوليغارشية، بالاستمرار في إدارة دفة الحكم بمفردها بإبعاد فكرة التعاقب السياسي من قاموس التعامل السياسي وبحجة إن تواجده سوف يجهض صيرورة السلم الاجتماعي، فمنعت بذلك من تطور التطلعات الديمقراطية التي بقت محصورة في أطروحات بعض من المثقفين كأقلية في وسط أمي لا يعرف من الديمقراطية غير الاسم، ويعود سبب ذلك إلى أن ربط التحرك السياسي للأفراد باتجاه السلطة بقى مرتبطا بالعوز الاقتصادي وبأمية الجماهير. فعندما يصبح تطلع الوسط الشعبي إلى إشباع المصالح الحيوية كركيزة أساسية في تحركه، تفقد جماهير هذا الوسط أي قدرة لها على المساومة عندما تقبل بالخضوع طوعيا كان أو جبريا إلى القيم الثقافية للمجتمع التي تماثلت معها سلطة الدولة باعتبارها أيديولوجيتها السياسية. وهذه الوضعية تعرقل في نفس الوقت من حرية تحرك المثقفين في نشر ثقافتهم: فعندما تصبح السلطة مركز للإشباع ومصدر للتماثل، فأنها تنزع عن هؤلاء- المثقفين- قدرتهم على تقديم شيئا أخر غير ما تقدمه السلطات السياسية لتملك هذه الأخيرة قدرة التأثير والتعويض. لذلك فان أي تطور نوعي للشعور بالوعي الطبقي غير الشعور الذي تخلقه أيديولوجية الثقافة السلطة محكوم عليه أما بخنقه من الداخل أو أن تطوره يبقى متخلفا يعاني من حالات الإحباط أن لم نقل انه سيعاني حالات من الانسلاخ الجماعي بسبب أن من يشعر بشعور طبقي مخالف للذي قائم يبقى منحصر ومتقوقع على نفسه لكونه يشكل مجموعة أقلية غير قادرة على الانفتاح على الآخرين بدون أن يثير هذا الانفتاح صراعا معهم، فبهذا الشكل فشلت الطبقة الوسطى في عمليات خلقها الذاتي للديمقراطية من خلال عجزها في خلق آليات عمل المجتمع المدني المستقل عن سلطات النظام.

إن جذور التعطيل في آليات عملية الخلق الديمقراطي لا يمكن إرجاعها فقط إلى تدخلية الدولة في الشؤون الاقتصادية، بل يمكن رصد جذور بداية هذا التعطيل في طريقة إدارة النظام العثماني للسلطة السياسية حيث اتسمت هذه السلطة، وكما ذكر بتخلفها الاقتصادي واستبدادية تصرفها السياسي، فلم تساعد هذه الوضعية في تشيد بناء الدولة المنفتحة على الآخرين، ليس فقط بسبب غياب البرجوازية في المجتمع العربي، بل بسبب طبيعة التكوين الاجتماعي الثقافي لمكونات المجتمع. فعلى الرغم من ظهور بعض مراكز النفوذ الاقتصادية- إيرانية في العراق ويونانية وايطاليا أو ذات جذور تركية في مصر مثلا –أو فرنسية في المغرب العربي، غير أنها بقت متسمة في غالبيتها بكونها أجنبية الأصل وغريبة على المجتمع بتكوينه الثقافي الاجتماعي، من جهة ومن جهة أخرى، لم تكن فعلا برجوازية بكل معنى الكلمة - باستثناء المغرب العربي وخاصة في الجزائر لان الاستعمار كان استعمار استيطاني -. فقد اتصفت سلوكيتها الاقتصادية لبعض منها باتجاهاتها الشبه الإقطاعية والتجارية بمعنى أخر أنها لم تكن طبقة صناعية. وحسب تبرير روجر أوين(6)Roger Owen

فان ذلك يعود إلى- كما كانت الحال في مصر- أن هذه المجموعات لم تدعم من قبل المستعمر البريطاني للحصول على منافع اقتصادية كأجور عالية أو الحصول على أراضي زراعية مما قاد الأمر بأنهم كانوا أكثر اندماج من غيرهم في المجتمع، باستثناء حالة الجزائر حيث ساهم الاستعمار الاستيطاني في منح المجموعات الأجنبية ملكية الأرض. ويفسر هذا التملك جذور العنف الذي ظهر بين الجزائريين الرافضين للاستعمار والمستعمرين. وفي مقابل هذه الوضعية، اتسمت أسس المجتمع العربي في حينه بقبلية أسسه وسيطرة وتحكم العقلية التقليدية به. ولم تتغير بشكل نوعي هذه الخصوصية مع التطورات الاقتصادية التي تمت بعد حصول اغلب الدول العربية على استقلالها والنتائج الايجابي التي خلقتها هذه التغيرات على مستوى العمران والأجور، فقد استمرت تأثيرات هذه الأسس مستمرة لغاية هذا اليوم:-

فمن الناحية السوسيولوجية يفسر استمرار تحكم العقلية التقليدية بتأثيراتها على الأسس الاقتصادية في عرقلة تطور الطبقة الوسطى إلى غياب التواجد الارستقراطي بمعناه الأوربي المعروف بسيطرة مجموعة على الأرض وخلقها فكرها ألتحكمي في المجتمع العربي. فانطلاقا من فرضية أن تحكم الارستقراطية بعلاقات القوة يجبر الطبقة البرجوازية وبهدف إقامة سيطرتها السياسية، على عقد التحالف مع المجموعات الفلاحية في المجتمعات الريفية، واقعية هذه الفرضية في المجتمع العربي لم تتحقق وان عدم تحققها لم يكن بسبب ضعف التحكم الارستقراطي وأجنبية مكوناته ولا يعود إلى ضعف الطبقة البرجوازية فحسب، بل يعود السبب الرئيسي إلى عدم ثورية الفلاحين. فالفلاحين في المجتمع العربي لم يلعبوا دورا ثوريا ولم يفلحوا في عرقلة أي اتفاق بين الارستقراطية والبرجوازية وذلك للأسباب التالية:

1 - أن وجود ما يسمى بالطبقة الأرستقراطية- في السابق في زمن العثمانيين أو مع الاستعمار الغربي - بقى كمجموعة غريبة الأصل ولم تتمكن من فرض سلطتها الحقيقية على القاعدة الشعبية، بسبب ارتباطها بالدولة العثمانية، وبالنسبة للاستعمار الغربي كانت مكوناتها الاجتماعية تتكون من مجموعة أما برجوازية أو تجارية كما ذكر أعلاه، وهذا الترابط قيدها ومنع عنها حصولها على استقلالها.

2 - عدم وجود برجوازية وطنية قادرة على قيادة التطور- في السابق وحاليا - بسبب عدم تبلور هويتها كنتيجة للتخلف الاقتصادي وارتباط المجموعات التجارية منها بالدولة من جهة ومن جهة أخرى فان سيطرة العقلية التقليدية منعتها من خلق ثقافتها الطبقية وعرقلة حرية تحركها.

3 - وهو المهم لم يشكلوا الفلاحين طبقة مستقلة بذاتها – في السابق وحاليا - وذات تنظيم قادر على منحها قوة التحرك داخل المجتمع وإنجاز التطور بسبب غياب الشعور بالوعي الطبقي الذي يعكس وجوده تملك الفلاحين لثقافة طبقية خاصة بهم.

فلكون أن المجتمع العربي مجتمعا عشائريا، فالشعور الطبقي والذي يختلف عن الشعور بالوعي الطبقي، تبنى أسسه على الاختلافات الفردية لكل مجموعة رغم تقاسمهم لنفس قيم العقلية التقليدية، هذا الشعور نسف وينسف وحتى اليوم ومن الداخل كل بلورة لتطور الشعور بالوعي الطبقي كتعبير عن توحد الجماعة على ضوء قيم وعادات في مقابل مجموعات اقتصادية ثانية، بعبارة أخرى أن الشعور الطبقي لم يساهم في خلق الثقافة الطبقية الفلاحية. غير أن غياب الشعور بالوعي الطبقي لم يمنع تحرك الفلاحين كفلاحين وليس كطبقة اتجاه السلطة والدولة وتكمن وراء ذلك الاتجاهات الدينية

حيث شكلت هذه الاتجاهات وتشكل حتى ألان الدوافع المحركة لسلوكية الفلاحين. وعلى الرغم من وجود هذا التحرك فان تحيد قوتهم وإضعافها يتم عبر آليتين: الأولى وتتعلق بسياسة الدولة في التدخل في عمليات توزيع الأراضي أو تقديم المساعدات والقروض، بمعنى أخر تثبيت السلطة لقواعد تابعية هذه المجموعة لها. وآلية الثانية استخدام المعتقدات الدينية والقيم التقليدية بوجهيها العشائري والقبلي كأدوات لاستعمار مجال الشعور عن طريق خلق وتثبيت فكرتي الذنب والخجل بالمفهوم الذي يصفه كيلي اوليفير Kelly Oliver، فبالنسبة له (يعني الشعور بالذنب ارتكاب عمل خاطئ في حين يعني الخجل الشعور بالدونية والضعف. وإذا ربط الذنب بشكل دائمي بالقضايا الأخلاقية، يربط الخجل مع ما هو ناقص ومذل)(7). كيف يترجم ترسيخ هاتين فكرتين في نفسية الأفراد؟

في الواقع تأكيد السلطة أو من بيد قدرة التأثير على فكرة الالتزام بمعطيات وأفكار التي تتضمنها الثقافة العشائرية والقبلية هدفها هو ليس فقط التمكن من شرعية التصرف كممثلين لها- أي للثقافة -، وإنما إشعار من لم يلتزم بها بالخطأ الجسيم الذي يرتكبه في مساهمته بقطع التواصل فيما بينهم مما يؤثر على إمكانيات قدرة السلطة أو من يملك التأثير على مواصلة إشباع المتطلبات والحاجيات، لذا تدعو الضرورة التمسك بهذه الثقافة وبحذافيرها. ومن خلال ترسيخ هذه الفكرة يشعر الفرد بالخجل من نفسه جراء ليس فقط القيام بعمل من هذا النوع – أي القطيعة مع السلطة- بل حتى التفكير بذلك، لان عصيانه للسلطة يفسر مساهمته بإفساد عملية الإشباع، فيقتنع الفرد بما تعرض عليه السلطة أو من يملك قدرة التأثير. ولكن عدم توازي بين المطالب المنتظرة للفرد وبين واقع ما يتسلمه، فان الاستمرار باستغلال هذه آلية تولد ضغط لابد من تنفيس عنه يتجسد بتلك المظاهرات والاحتجاجات التي تعم الشوارع والتي غالبا ما تنجح السلطة في إفشالها، وذلك بفضل مرونتها السياسية في امتصاص النقمة والتوتر عن طريق توظيف هذه التظاهرات في إطار مؤسسات الديمقراطية الشكلية أو غير الليبرالية. وكنتيجة أفقدت هذه الفرصة على النخبة- كمجموعات من الشرائح الاجتماعية المتوسطة - قدرتها في استغلال هذه الأوضاع لصالحها بتوظيفها في عملية البدع الثقافي الديمقراطي لها وفي تقوية قواعدها.

في الواقع إذا كانت أسباب ضعف أسس الديمقراطية هو نتيجة لضعف أسس الطبقة الوسطى ولسيطرة الثقافة التقليدية، فان خصصت الاقتصاد منذ سنوات التسعينات من القرن الماضي لم تفلح في تقوية أسس هذه الطبقة، ويعود أسباب ذلك إلى: سلطوية هذه العملية أي بمعنى أن السلطة وبالتعاون مع قطاعات أجنبية اتفقت على حل هذه الأخيرة محل سلطة الدولة في الشؤون الاقتصادية مما جعل البعض ينظر إليها وكما يقول جون ب التيرمان Jon B. Alterman (بأنها تشكل زبائن وعملاء للقوى الخارجية بهدف إضعاف العالم العربي والسيطرة عليه)(8)، بعبارة ثانية لم يستفيد القطاع الخاص الوطني من عملية الخصخصة لكون أن عملية التعاقد تمت بين هذه الأطراف مع غياب مشاركة القوى الوطنية، وأن عملية تراكم الرأسمال قادت إلى نتيجتين هي:-

1 - أن ليبرالية الاقتصاد في العالم العربي – أي جعل اقتصاد الدولة ليبرالي – لم يفلح في تحقيق نتائجه المعلنة والمتوقعة، لا في مجال الاقتصادي ولا في مجال السياسي بسبب تعميقه لوضعية التفاوت الاجتماعي بين المواطنين، فلا يمكن للديمقراطية والحالة هذه، العيش أن لم يكن هناك نوعا

من المساواة الاجتماعية والاقتصادية، لان غياب هذه المساواة تعني تعريض المجتمع إلى رجات الصراع التي تمحي وتنسف كل إمكانية للمساومة والتي يفترض شرط إقامة الديمقراطية وجودها، الأمر الذي انعكس على وضعية المجتمع العربي في استمرار غياب الديمقراطية بوجهها الحقيقي

2 - ساهمت عملية الخصخصة في تقوية وشائج ارتباط المجموعات المستفيدة بالسلطة. فبدلا من يساهم هذا التراكم الرأسمالي في دعم المجموعات الوسطى في تثبيت قواعد ثقافتها الديمقراطية، ساهم هذا التراكم في تقوية معطيات السلطة الثقافية باختيار وبحرية المؤسسات التي ترغب في تأسيسها. أي بعبارة ثانية أن ثقافة السلطة لعبت مرة ثانية دورها في تحديد شكلية النظام السياسي الذي يتناغم مع أرضيتها الاقتصادية والاجتماعية. أي إنها استمرت في سياستها – الثورة من الأعلى - بتغير التسمية إلى -التعديل من الأعلى- حيث تم تعديل مسيرة النظام بدلا من تغيير نوعية علاقات الحاكمية لذلك استمر المجتمع المدني على ضعفه ولم يحدث أي تطور نوعي في مفهوم المواطنة. وعليه فيمكن القول بان الواقع السياسي للمجتمع العربي مازال ومنذ وجوده عرضة لتأثيرات عاملين:الأولى المشاريع السياسي لكل دولة عربية والثانية سياسات الاقتصادية الدولية. وكما تقول مريم كاتوس Myriam Catusse (بان هناك استمرارية مزدوجة ما زالت فاعلة في تكوين القضايا المطروحة في العالم العربي وهي حالة تخلفه وتطوره من جهة ومن جهة أخرى تطوره الاقتصادي وتطوره السياسي)(9) وهذه الازدواجية تعيق بشكل واضح تكوين وتقوية أسس الطبقة الوسطى لأنها تخلق لدى أسس المجتمع – لدى القاعدة - حالة من غموض المواقف بين ما هو تقليدي وما هو متطور تنعكس أثاره على الخلق الفكري.

ثانيا: واقعية معطية المنهج الثقافي في المجتمع العربي

كما أشير في أعلاه يركز هذا المنهج على ربط مشروطية تواجد الديمقراطي بضرورة التواجد المسبق للأسس النفسية والثقافية والتاريخية في أرضية المجتمع التي تسهل على الديمقراطية غرس جذورها. إن تطبيق هذه المعطية على ارض الواقع دفعت بالكثير من المتخصصين والباحثين بطرح مجموعة من المعطيات التي ذهبت إلى الزعم باستحالة قيام الديمقراطية في المجتمع العربي بسبب خصوصية تراثه الثقافي، وبشكل خاصة الثقافة الإسلامية التي حسب رأيهم، تتناقض مع معطيات الفكر الديمقراطي، والدليل على ذلك غياب المطالب الديمقراطية في هذا المجتمع والتوجهات الاستبدادية الطابعة لسلوكيته الاجتماعية والسياسية.

في الواقع لبحث صحة هذه المزاعم لابد من تناول الموضوع من زاويتين وذلك بطرح سؤالين: هل هناك فعلا تناقضا بين قيم الثقافة الإسلامية وبين قيم الثقافة الديمقراطية؟ إن صح عدم وجود اختلاف جوهري بين هذه الأفكار فكيف يمكن تعليل غياب المطالب الديمقراطية في هذا المجتمع؟ وكيف تفسر الاتجاهات الاستبدادية فيه؟

أولا: موقع القيم الديمقراطية في الثقافة الإسلامية

لقد حاول البعض إيجاد تبرير لغياب التطور الديمقراطي في المجتمع العربي، بالبحث في أرضية المجتمع الفكرية وبالخصوص في الإسلام، كتجسيد لثقافة مجتمع، كعامل محبط للتطور الديمقراطي. وقد تناول هذا الموضوع مجموعة كبير من المثقفين والمتخصصين وكل واحد منهم انطلق في تعليل هذا الغياب من زاوية تعكس ليس وجهة نظره الفكرية وحسب، بل الاتجاهات النفسية لشخصيته تلك

التي تختفي وراءها النزعات التعصبية أو الانفتاحية التي تشكل الدوافع المحركة باتجاه تقديم وتكوين فكرة بهذا المجال. وبما انه من الصعوبة ذكر كل ما قيل وما كتب في هذا الصدد، فانه من الممكن حصر بعض الأفكار الرئيسية التي تناولها هؤلاء المفكرين الذين ركزوا على فكرة تناقض القيم الإسلامية مع قيم الديمقراطية، فعلى سبيل المثال هناك من حاول التركيز على البنية السياسية لإيجاد تبرير لصعوبات توافق الديمقراطية مع واقع المجتمع العربي. وهذا ما حاول توضحيه بيرنارد لويس Bernard Lewis بقوله بأن الفكر الإسلامي لا يشير إلى وجود (مجالس بلديات ولا مجامع ولا برلمانات- في أدبياته- ولا يوجد هناك أي نوع من أنواع المجالس المنتخبة أو التمثيلية. وما يثير الانتباه في هذا الخصوص هو أن فقهاء – المسلمين – لم يقبلوا بمبدأ قرار الأغلبية والى درجة بان ليس هناك حاجة إلى قرار جماعي. - فبالنسبة لهم – هناك الله وحده في السماء، وفي الأرض ليس هناك محكمة بل قاضي واحد، ليس هناك دولة وإنما هناك قواعد)(10). وهذه هي نفس الفكرة التي يطرحها ايلي خدوري(11Elie Kedouri) بان ليس هناك في الثقافة السياسية الإسلامية ما يشير إلى وجود أفكار منظمة تتعلق بالتمثيل الحكومي والدستور. في حين هناك من ركز على فكرة غياب الحريات كأرضية لتبرير صعوبات الأخذ بالديمقراطية، وهذا ما يذهب إليه اموس بيرلموتير (12 Amos Perlmutter) الذي يرى بأن مشكلة الإسلام تتحدد في تعارضه مع حقوق الإنسان واحترامها. وهناك من تناول الموضوع من زاوية جمود الفكر العربي بسبب فقدان مثقفيه لروح الانتقاد أو عدم تجرئهم على نقد سلطاتهم السياسية ووضعهم الاجتماعي والسياسي، كتبرير لفشل التطبيقات الديمقراطية في المجتمع العربي، وهذا ما ينقله مارك تيسلير (13 Mark Tessler) عن بعض المفكرين في مقالته التي تناول فيها تأثير الاتجاهات الدينية على المواقف الديمقراطية.

في الحقيقة ما تهدف إليه مجمل هذه الأفكار هو إظهار الإسلام ليس فقط كفكرة تمهد لقيام الأنظمة القمعية وإنما تتعارض مبادئه في جوهرها مع القيم الديمقراطية. وبهدف تبيان حقيقة هذه الدعاوي فلابد تناول الموضوع من الزوايا التالية:-

1 - إن واصفي الإسلام كثقافة تمهد إلى قيام الأنظمة القمعية، ينطلقون في تقيمهم من خلال عقد مقارنة بين قيم أفكار لمجموعة معينة من المثقفين ولدت أفكارهم كنتيجة لرد فعلهم على واقع سوسيولوجي سياسي للمجتمع الغربي وتجسدت أشكالها في مؤسسات معينة، وبين أفكار لم تكن نتيجة لرد فعل واقع سوسيولوجي وسياسي، بسبب سيطرة حالة التطابق الاجتماعي– كحالة المجتمع العربي البدوي- بين مكونات المجتمع والتوافق المؤسساتي له، بل إن هذه الأفكار كانت وليد إيحاء سماوي لم تتحدد حدودها بمجتمع معين بل لتشمل سائر المجتمعات. ويختلف الإسلام كنظام في هذه النقطة عن غيره من الأنظمة هو في كونه يشكل (فلسفة ودين وتنظيم اجتماعي ونظام أخلاقي موحى من السماء وليس له أي علاقة مع محتوى واقعه التاريخية والاجتماعي والسياسي)(14) فهو في جوهره تعبير عن طريقة حياة، بمعنى أخر إذا ما بحث في أسس المؤسسات القمعية في الإسلام، فيعود سبب قيام المؤسسات القمعية التي يوصف بها الإسلام، ليس إلى وجود الاستعدادات الفكرية في الدين بل إلى ظروف المجتمع العربي الاجتماعية والسياسية التي كانت وراء استحداث هذه المؤسسات أو غيابها حالها كحالة أي مجتمع أخر.

2 - ليس هناك في الإسلام ما يشير إلى وجود استعدادات فكرية تمهد إلى قيام الأنظمة القمعية بدليل، أن ليس هناك ما يمكن إثباته بخصوص اشراطية خضوع الإنسان للإنسان في الإسلام تلك التي تمهد

لقيام الأنظمة القمعية أو الاستبدادية وتمنح الشرعية لها عبر سلسلة من المقولات الفكرية. فكل الآيات القرآنية تدعو إلى الإيمان بالله والعبودية له ورفض الخضوع لغيره. وان الاقتناع بهذه الفكرة، لا يأتي عبر الفرض المادي بل عن طريق المعرفة والتفكير، بصلاحية هذه الفكرة لصالح الإنسان والمجتمع. وتعني عملية البحث عن المعرفة، اللجوء إلى البحث العقلانية وحججه وليس القبول السلبي بالقدرية لتفهم كل ما يتعلق بالكون. ويعني هذا أن جوهر آليات الإيمان تقوم على فكرة عقلانية الإنسان في اختيار ما هو صالح له والحث إلى اللجوء إلى هذا الأسلوب كطريقة للتعامل. بمعنى أخر يستند الحراك الاجتماعي داخل المجتمع على أساس عقلاني وليس على أساس العاطفي. أما إذا اعتبر البعض أن صفة التدين كاستعدادات فكرية تقرر مسيرة السلوك السياسي، فنعتت التدين لا تعني استعدادات مسبقة الوجود، بل هي تشير إلى رد فعل اجتماعي ضد وجود حالة اجتماعية معينة وتعبير عن حالة فشل فكر معين لتبرير واقع اجتماعي معين، حيث يدفع هذا الفشل إلى اللجوء إلى الفكر السائد لتقديم تبرير للواقع الاجتماعي، وذلك عن طريق إعادة قراءته بشكل يتوافق مع مصالح القارئ. بعبارة ثانية تعني صفة التدين استخدام الدين كوسيلة لتبرير واقع اجتماعي وليس اتخاذه كفكر سياسي، حيث ينتهي من استخدامه- أي الدين - عندما تتحقق مصالح المستخدم منه.

3 - أن الترابط بين الإيمان والعقلانية تظهر بشكل واضح عبر العلاقة بين الخضوع والحرية: ففكرة العبودية لغير الله تعني خضوع الفرد لإنسان أخر مدفوعا بفعل عاملين:الإغراء بالحصول على المنافع المادية أو الخوف من سلطان الأخر عليه، وكلا العاملين يبرهنان على عدم عقلانية الفرد كما يتصورها الإسلام لكونه، وكما قيل سابقا، يدعو الإسلام إلى البحث عن المعرفة، فإذا تم خضوع الفرد لغير الله فلا يعني هذا تمتعه بحرية الاختيار، بل يعني سرقة شعوره بسبب ظروفه المادية والعاطفية التي تجبره على الاستسلام لسيطرة الأخر. وتبقى حدود تأثير هذه السيطرة محدد ببقاء واستمرار هذه الظروف. فإذا تغيرت هذه الظروف بشكل ايجابي ونوعي، سيفقد العاملين وراء خضوع الفرد سبب وجودهما وتتغير بذلك سلوكية الفرد، وكنتيجة ستبقى حريته مرهونة بوجود هذين العاملين أو غيابهما. في حين خضوع الفرد إلى قوة غير مرئية ولكن يمكن له التماسها عن طريق التفكير فيها وتأمل بها والبحث عن المعرفة بهدف التعرف عليها، لا يعني هنا خضوع بل إشارة إلى حرية الفرد في التماثل مع فكرة واعتبارها مصدر للتعرف على وجوده توصل إليها عبر عقلانية تفكيره الذي تجاوز من خلالها كل ظروف الخوف السلطوي الدنيوي والإغراء المادي. إذن ففكرة خضوع الفرد لله تنطوي في حيثياتها على حرية الفرد واستقلاليته بمقابل ما يفرض عليه التقليد الاجتماعي للسلوك لغرض التطابق والتكيف مع الأخر، بأخذ هذا الأخير كمصدر للتعرف والتماثل.

4 - أن تمتع المؤمن بهذه الحرية هي التي تفسر سبب رفضه لكل تنظيم قمعي وتعسفي، لكون أن الخضوع لتنظيم كهذا سوف يتعارض مع عقلانية تفكيره وان نفيت هذه الأخيرة –أي العقلانية – بخضوعه لتنظيم قمعي، نفيت معها أيضا حريته. ويفسر هذا لماذا هناك غياب لمؤسسات كالمؤسسات الكنسية في الإسلام التي ينتقد معارضي الإسلام عليه، لكون أن وجودها يجسد خضوع الفرد لمن يملك القوة المادية والاغرائية في تعبئة القوى من حوله بتقديمه تبريرات فكرية هي من نبع ذاته حتى ولو وجدت في طياتها نوع من الأصداء الدينية فيها. علما إن اعتبار وجود المؤسسات كدليل لوجود الديمقراطية ينفيه واقع الفكر السياسي الغربي والذي وكما ذكر في أعلاه – بداية المبحث الأول- إن الديمقراطية الإغريقية لم تكن غير ديمقراطية استبعادية لأنها حرمت النساء والأجانب من التمتع

بمميزات التنظيم الديمقراطي بالتصويت والمشاركة، يضاف إلى ذلك أن طوال فترة العصور المظلمة لم تكن هناك تنظيمات سياسية غير الكنيسة والتي اتصفت بعض تصرفاتها بأنها ذات طبيعة ديمقراطية تمحورت حول اختيار رئيس الكنيسة العالمية فقط، في حين حرمت الشعوب الخاضعة لها من كل أنواع الحرية، وحتى وبعد عصر النهضة فان قيام الأنظمة الاستبدادية والتحكمية لم تعطي الانطباع على تطور مؤسسات التنظيم السياسي في داخلها، لان التحريم السياسي بسبب غياب فكرة الإجماع كانت هي المسيطرة. وهذا التحريم هو الذي كان وراء تحرك الأفراد والجماعات نحو البحث عن الحرية. بعبارة ثانية أن الواقع السياسي الاجتماعي والاقتصادي هو الذي يقرر صيرورة البحث عن الحرية والتكوين الفكري في هذه المجتمعات، في حين تكمن وراء تقرير صيرورة البحث عن الحرية في المجتمع الإسلامي، ليس الواقع الاجتماعي السياسي بل، إيمان الفرد بان لا عبودية إلا لله، وهذا الأيمان هو الذي يحدد من اتجاهات السلوكية السياسية. وبشكل أوسع أن ما يقرر مشاركة الفرد في شؤون مجتمعه وتفعيل الحراك السياسي والاجتماعي بخلق الحاكمية الجيدة، ليس وجود المؤسسات، كما يحاول البعض ربط المشاركة بوجودها، بل في وجود الفرد الحر الذي لا يخضع إلا لله، داخل المجتمع هو وراء هذه المشاركة. وكما يقول احمد اهرار Ahmad Ahrar (ليس وجود حكومة صالحه- كتعبير عن وجود المؤسسات - هي التي تخلق الفرد الصالح، بل أن الفرد المؤمن هو الذي يخلق الحكومة الصالحة وهذا التأكيد له بعد ديمقراطي عميق في تطبيقاته)(15)، ليس لكون الفرد يمارس الطقوس الدينية، بل لأنه يجاهد من اجل قول الحق في كل المجالات، الشخصية منها والعامة، بدليل ربط البحث عن الحق بفكرة الجهاد ضد النفس الميالة نحو الاستجابة لإغراءات المادية للحياة أو الخوف من بطش السلطان، وما قول الرسول (ص) (أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر) إلا ترجمة لهذه الحقيقة. فالحث على البحث عن الحقيقة يعني دفع الناس نحو المشاركة التي ستعكس قدرة فاعليتهم السياسية. وكما ذكر أعلاه تعتمد فعالية الديمقراطية الحديثة على وجود الفاعلية السياسية للمواطنين، فهذا الحث في البحث عن الحقيقة يعني إن الإسلام يجهد في عمله ومبادئه على تنمية لدى المواطن هذه الفاعلية. وتتجسد هذه الملاحظة في قول الرسول (ص) (إذا رأى الناس الظالم ولم يأخذوا بيده يوشك أن يعمهم الله بعذابه)، ويعني هذا القول بان الرسول (ص) يحث الناس على المشاركة في شؤون مجتمعهم، لكون تعني هذه المشاركة تعبير وانعكاس لحالة حرية الفرد في المجتمع التي لا تحددها سلطة ولا مؤسسة ولا أي ارتباطات قومية، لكون حريته مرتبطة بالدرجة الأولى بإيمان الفرد بالله، أي بقوة خارج نطاق الاجتماعي والسياسي للمجتمع وتدعو إلى المساواة والتسامح والعدل بين الناس أو كما يقول عبد العزيز ساشيدين Abdulaziz Sachedina بان الإسلام (يحض البشر فرديا أو جماعيا العمل على خلق المجتمع العادل الذي يتفق مع المبادئ الواردة في الرسالة الإلهية: مبادئ العدل والإنصاف والمساواة)(16) وعدم التعصب العنصري والتحلي بالتسامح، وهذا ما يمكن للمرء استنتاجه من قول الرسول (ص)(اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا؛ وأطيعوا من ولى الله أمركم، ولا تنازعوا الأمر أهله ولو كان عبدا أسود أجدع)، وهذا القول لا يشير إلى رفض الإسلام للتعصب فقط كما ذكر، بل يبين بوضوح أهمية التنظيم السياسي لأنه يؤكد على أهمية القيادة والالتزام بها. وكما هو معروف إن وجود القيادة في أي مجتمع تعني وجود التنظيم الذي يتنوع حسب طبيعة ظروف المجتمع وزمانه، فمعنى القيادة في هذا الحديث هي دليل على التنظيم والنظام التي يدعو إليها الإسلام. وعليه فكل هذه الأفكار تذهب في تعارض مع من ينتقد الإسلام في هذا المجال والأكثر من ذلك أن مبادئه تدعو إلى نفس ما تدعو إليه

القيم الديمقراطية. إذن فهو ليس غريب عنها بل انه يسبق هذه الأفكار تاريخيا لكونه هو الأول من ربط حرية الإنسان بالإيمان بالله، الشيء الذي لم نرى له مثيل حتى في الديمقراطية الإغريقية التي يستند اغلب المفكرين عليها في تقديم تحليلاتهم بخصوص أسبقيتها في الوجود السياسي. وكما تذكر ذلك سمية ميستيري Soumaya Mestiri (بان الحداثة الغربية تبرر علة وجودها، إن لم يكن مؤسساتها بالاستناد على فكرة الديمقراطية التي ولدت في اثنيا واكتسبت مع الوقت قدسية غير قابلة للقياس، رغم إن ألأصول الرومانية الديمقراطية لا تقل أهمية من تلك اليونانية)(17)، لم تشر هذه الحداثة إلى هذه العلاقة الجدلية بين الحرية والإيمان، وإنما استندت في تشيد صرحها على الواقع الاجتماعي والمادي. ومن الناحية الاجتماعية فالإسلام سبق غيره في الحث على الحراك الاجتماعي من اجل خلق المجتمع السليم، وكذلك الأمر من الزاوية السياسية فقد كان هو السباق في تطبيق مبادئه على الواقع في تركيزه على أهمية القيادة وفي إعطاء كل مجموعة وقومية الحق في ممارسة وجودها دون استعلاء ولا استغلال. وهذا العمل يذهب إلى العكس ما فعلته اغلب الإيديولوجيات السياسية القديمة والمعاصرة في عملية استعمارها للشعوب. والأكثر من هذا تحاسب الشريعة الإسلامية عبر محاكمها داخل التنظيم الإسلامي كل عمل يخرق به حقوق الأفراد والمجتمع(18) وذلك قبل أن تظهر إلى الوجود الدعاوي التي تنادي باحترام حقوق الإنسان والدليل على ذلك انه الوحيد الذي استطاع في خلق حضارة عالمية عبر القارات متنوعة المذاهب والأعراق. ولم تبنى هذه الحضارة عن طريق القوة بل عن طريق القاسم المشترك الأعظم الذي جمع بين كل هذه الأعراق والأجناس، طبيعة أفكار ومبادئ الإنسانية للإسلام التي لم ترفض مبادئه قط حتى الساعة أو يشكك بها.

إن طرح البعض فكرة عدم وجود صيغة وشكل للنظام ومؤسساته التي تقوم على تحقيق هذه الأهداف، في الإسلام، فهذا لا يعود إلى نقص في التصور الإسلامي للمجتمع بل إلى مرونته في التعامل مع الوقائع الاجتماعي التي تتغير مع تغير الزمان. فعدم تحديده لشكلية النظام بشكل مسبق، هو لتجاوز تقادم الزمن والظروف التي تجبر وتحت ضغطها، إحداث تغيرات في طبيعة النظام السياسي، تغيرات قد لا تعود بالضرورة بالخير لصالح الجميع كما يثبت بذلك تاريخ الأنظمة السياسية منذ أن وجدت والى يومنا الحاضر بتغير أنماطها السياسية بين الديمقراطية والتحكمية الفردية والفاشية والشيوعية وأخيرا العودة للديمقراطية مع المطالبة، وكما قيل أعلاه، بتغير نمط تعاملها لتتوافق مع معطيات العالم الحديث، حيث انعكست تأثيرات كل نمط على الأفكار السياسية السابقة لوجودها في إظهار فشلها أو درجة قمعها أو تعصبية سلوكها وعقليتها، والنتيجة إن الفرد والمجتمع تحمل عبأت هذه التغيرات والتي قادت في تغير فكره ورأيه اتجاه كل معطية من المعطيات السياسية التي استندت عليها هذه الأنظمة، وفي رفضها في بعض الأحيان. ولكن غياب النظام السياسي المحدد مؤسسيا في الإسلام منح هذا الأخير القدرة في التكيف مع المعطيات الجديدة لكل زمن دون أن تتأثر معطياته إلى إي انتكاس أو رفض من قبل القاعدة التي تؤمن به. وعلى رأي حسين جيلياني طاسداق Hussain Jilani Tassaduq (أن القران إن لم يحدد النظام السياسي لحاكمية المجتمع بهدف تحقيق أهدافه فانه قد ترك للناس تقرير اختيار ذلك بالتوافق مع ظروف كل مجتمع وظرف زمانه)(19)، وما قول الرسول (ص) (أنتم أعلم بدنياكم مني) إلا تعبير واضح على علمه بان مسيرة المجتمعات ليست واحدة وإنها خاضعة لتغيرات الزمان وطبيعة الظروف الخاضعة لها والمتأثرة بها وبالتالي فالتعامل مع معطياتها هو من شأن الأفراد، تعامل يذهب إلى دعم أواصر

المجتمع من خلال المشاركة بالبحث عن خير المجتمع وخير الأمة. ولا يمكن اعتبار هذه المشاركة بدعة أو تحريف عن ما قاله الرسول (ص) (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)، لان مطالبته بان يكون(المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضا)، هو تأكيد على دور المشاركة في خلق هذا البنيان ليس كهدف بل كقاعدة، بناء لا يمكن تحقيقه دون إن يكون الكل سند للأخر والأخر سند الكل، من جانب ومن جانب أخر، انه اعتراف صريح على أهمية صفة الإجماع التي تطالب بها السنة النبوية إفراد المجتمع على التحلي بها كقاعدة للعمل لأنها في أساس استمرارية وجود البنيان. فأي غياب للإجماع يعني ضعف البنيان وضعف هذا الأخير دليل على غياب المشاركة أو ضعفها، وضعفها إشارة إلى غياب الحرية وغياب هذه الأخيرة دليل على خضوع الفرد لغير الله.

أن كل هذه الملاحظات تذهب إلى عكس التصور الذي يعطى للإسلام بأنه ضد قيم الديمقراطية، بل تشكل تصوراته للمجتمع في إعطاءه معنى للحرية بربطها بفكرة الإيمان وربط المشاركة بمسؤولية المؤمن الصالح على العمل لصالح خير مجتمعه، جوهر قيم الديمقراطية الحديثة. وان الإبقاء عليها وتنميتها يعتبر جزء من عملية البناء الديمقراطية لان، وكما يقول رونالد اينكليهارت Ronald Inglehart (لا تتحقق الديمقراطية ببساطة عن طريق إجراء التغييرات المؤسسية أو من خلال مناورة النخبة بل أن بقاءها يعتمد أيضا على قيم ومعتقدات المواطنين العاديين)(20) ومبادئ الإسلام وتراثه ألقيمي تشكل الجزء الكبير في ثقافة المجتمع العربي وتراثه.

ثانيا: تعليل غياب المطالب الديمقراطية

أن النقد الموجه ضد المجتمع العربي من قبل مفكرين ومحللين الغربيين بخصوص تعارض قيم المجتمع العربي مع قيم الثقافة الديمقراطية، يستند وكما ذكر أعلاه، على إنكار التواجد المسبق للأسس النفسية والثقافية والتاريخية في أرضية المجتمع. في الواقع لقد شيدت أفكار هذا الإنكار على جانب واحد في ثقافة المجتمع هو الجانب الديني دون الأخذ بنظر الاعتبار الجانب الاجتماعية والتغيرات التي تعرض لها هذا الجانب في تغير أنماط الإنتاج الاقتصادي وتأثيراتها على الأنماط السلوكية للأفراد والمجموعات. وكما ذكر أعلاه أن كل مبادئ الدين الإسلامي تشير بكل وضوح على انفتاحية أفكارها ولكن أن كان هناك صعوبات في تطبيق أفكار الديمقراطية فلابد من بحثها من جانب التأثير التغيرات الاجتماعية في بنية المجتمع وليس في إطار الثقافة الإسلامية.

في الحقيقة تتجسد هذه الصعوبات في تلك الازدواجية الفكرية في ثقافة المجتمع العربي والتي تعكس التناقضات النفسية والاجتماعية لهذا المجتمع. وهذه الازدواجية وهذه التناقضات تؤثر في تكوين خط واضح فكري ليس فقط بما يتعلق بالديمقراطية وإنما في كل مجالات الحياة بسبب ما تثيره من حالات الغموض في مواقف الفرد بين ما هو تراثي وليس تقليدي وبين ما هو تقليدي وليس تراثي، تساهم في عرقلة التوجه نحو تبني الديمقراطية كطريقة حياة وبالخصوص إذا ما استغلت سياسيا. كيف يتم تفسير ذلك؟

أن الفرق بين هذه المواقف بين ما هو تراثي وليس تقليدي وبين ما هو تقليدي وليس تراثي يحدده الواقع الاجتماعي وليس الواقع الفكري، وبالتالي تأثير هذا الواقع الاجتماعي في خلق الاستعدادات النفسية لقبول أو رفض اتجاهات ومواقف معينة. فلكون أصول المجتمع العربي تجد جذورها في البداوة، فعقلية البداوة ونفسيتها تنحو باتجاه التأكيد على كينونة الفرد أكثر مما تركز على ملكية الفرد.

وحسب تحليل اريك فروم Erich Fromm فهناك فرق بين الكينونة والتملك والاختلاف بينهم يقرره واقع المجتمع، (... بين مجتمع يتمحور حول الشخص والثاني يتمحور حول الأشياء)(21). والمجتمع البدوي وكما هو معروف يتمحور على أهمية سمعة الفرد الاجتماعي قبل المادية. ولا يعني هذا التمحور تقليل من أهمية الملكية في هذا المجتمع، عدم وجودها، ولكن تبقى أهميتها هي اقل مما هي في المجتمعات الحضرية وبالخصوص المدنية منها لان في هذه المجتمعات- الحضرية والمدنية - ارتبط التملك بالاستهلاك إلى درجة بان(الأنا تعني – في هذه المجتمعات - ما املك وما استهلك) (22) . وتعني كلمة التملك هنا، القدرة على التصرف بما لدى الفرد من إمكانيات مالية واقتصادية تحدد وتقرر خصوصية نوع النمط الاجتماعي الذي يتبناه الفرد، أي بمعنى تفرده عن الآخرين يحدده تملكه للشيء. في حين بالنسبة للمجتمع البدوي تتحدد ملكية ألانا بالسمعة الاجتماعية وليس بما يملكه الفرد من أشياء، سمعة لا يمكن له من تحقيقها إلا إذا التزم بمعطيات بيئته الاجتماعية حيث يعكس هذا الالتزام ليس تضامنه مع مجتمعه فقط بل يعكس حالة وجوده كجزء في كل يستمد منه تقيم ذاته من خلال تقييم المجموعة له، وكما يقول سمير فرنجي Samir Frangie تعني كلمة الفرد في المجتمع العربي(جزء من كل ولا معنى لها إلا من خلال علاقة الفرد مع هذا الكل ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال انصهاره بالأخر. والفرد إنسان غير كامل يتحقق تطوره في كل مرحلة من خلال الأخر) (23). وعليه فان بحث الفرد المستمر على التوافق مع بيئته وبحثه على التقدير الذاتي، فان سمعته الاجتماعية ستشكل بالنسبة له الدافع الذي يقرر ويحدد تفرده عن الآخرين أو خضوعه لهم.

إن هذه العلاقة بين الفرد والمجتمع لم تذبل رغم كل التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرض لها هذا المجتمع. فبفضل التنشئة الاجتماعية تم ارسخ هذه الصفة في نفسية الفرد والمجموعة، لكون إن إعادة إنتاج نفس القيم الاجتماعية يتم عبر عملية تقليد السلوك الاجتماعي بدلا عن البحث العقلاني في ماهية هذه القيم، من جهة ومن جهة أخرى الالتزام بتقليد السلوك في بيئة منغلقة كالمجتمع البدوي والريفي لا ينظر إليه بمنظار سلبي لكونه يفتقد لكل إبداعية، بل ينظر إليه بمنظار ايجابي لارتباطه بحالة التفاخر الاجتماعي التي يتم عبرها التقييم الاجتماعي للذات وحصول الفرد على تقديره الذاتي لنفسه. ويكفي إلقاء نظرة في الشعر العربي للوقوف على عملية الترابط بين الذات والمبالغة الاجتماعية للمجموعة التي تنتمي لها الذات وانعكاس تأثير هذه المبالغة على التقدير الذاتي للفرد والمجموعة في إشعار كل واحد منهما على أهمية كينونته.

في الواقع تظهر هذه العلاقة بين الفرد والمجتمع شيئين:

الأول: على رغم من أهمية الالتزام الاجتماعي في ضمان استمرارية التضامن والتطابق الاجتماعي العضوي فهناك تأكيد على أهمية كينونة الفرد في المجتمع البدوي كتعبير عن استقلاليته عن مجموعته والتي لابد له منها في إفراز موقعه الذي من خلاله يتم حصوله على السمعة الاجتماعية، إفراز يعبر عنه من خلال ما يملكه من وسائل فكرية كقرظ الشعر مثلا، أو ماديا بعرض مواقفه البطولية أو بانتهاجه سلوك اجتماعي تتفاضل فيه النزعة الغيرية على النزعة الذاتية حالة الكرم والجود كمثال، وكل ذلك من اجل التعبير عن ذاته المتفردة بخصوصيتها. ويعني هذا إن وعلى الرغم التضامن الاجتماعي للمجموعة، هناك نوع من الاستقلالية تتمتع بها هذه الذات، حيث يعبر عنها بحبه وتعلقه بالحرية والكرم والتجاوز على ظلم الأقارب بترفع عنها، والتي يمكن إدراجها تحت ما يطلق عليه في علم النفس الاجتماعي بالاستعدادات الاجتماعية التي تتصف بها الشخصية وهي الانبساط

والأريحية والتعاطف(24) إي تلك الاستعدادات التي تشير إلى انفتاح الشخصية على الآخرين. وتفترض هذه الاستقلالية، إمكانية رفض الذات، التقوقع في إطار يحد من حريتها، وما يعنيه هذا التحديد للحرية من إمكانية تعرض الكينونة إلى خطر التقييم السلبي، ليس في نظر الآخرين وإنما، في نظر الذات نفسها. ويعود ذلك إلى علاقة هذا التحديد بخلق الشعور بالدونية لديه، لان من يقول بالدونية يقول بفقدان الكينونة بالشعور بوجودها وعلاقة هذا الفقدان بالشعور السلبي للذات. لذلك تحاول هذه الكينونة جاهدة الاستمرار بالتمسك بأرضيتها الثقافية النفسية كتراث أو كمؤسسة نفسية اجتماعية موروثة، والتي يمكن لها أن تستثمر. وعلى العكس الرأي القائل باستحالة قيام الديمقراطية في المجتمع العربي بسبب غياب هذه الأرضية، فان استغلال هذه المؤسسة كان من الممكن الاستفادة منها في دعم التطور الديمقراطي لكونها تؤكد، وكما أشير أعلاه، على الاستقلالية، وهذه الأخيرة هي أساس الذي يستند عليه بناء الديمقراطية. ولكن عرقلة آليات ديناميكية عمل هذه المؤسسة يعود سببه إلى وجود التقليد والذي ينعكس تأثيره على سلوكية تعامل الأفراد فيما بينهم.

ثانيا: أن تمسك المجتمع بالقواعد المنظمة للسلوك يقود، إلى أن التقليد بكل ما فيه من صفات اجتماعية – الالتزام بالقواعد الاجتماعية -وثقافيا- الالتزام بمعطيات العرف والتقاليد-، يحبط كل انفتاح نحو الخارج، فيأخذ ما هو تقليدي – كمرادف لصفة المحافظة بشكله السلبي - أهميته في تخطيط الشخصية على حساب ما هو وراثي – استقلالية النزعة-، وبالخصوص بعد أن تغيرت أنماط الإنتاج الاقتصادي بتحول البدوي إلى مزارع وفلاح، أي تشكيل المجتمع الريفي بما فيه من أنماط سلوكية تنحو نحو الخضوع والقدرية والانغلاق الذاتي على الذات – العائلة - مغبة تعريضها لمخاطر الاختلاط والتوجه نحو التملك بعد تسكين البدو ومن بعد تحول قطاعات من المجتمع الريفي إلى مجتمع صناعي ومجتمع خدمات حيث أصبح الفلاح ذات الجذور البدوية عامل أو شخص يعمل في مجالات الخدمات كمستهلك قبل أن يكون مالك، لان الملكية حتى ولو وجدت، فان دورها في مقابل ملكية الدولة للاقتصاد والمصادر الحيوية ومن وراءها القوى الدولية المسيطرة على السوق، جعل دور الملكية الخاصة ضعيف وغير قادر على خلق الاستقلالية الاجتماعية والسياسية للفرد والمجموعات أو المحافظة على فعالية تلك القديمة منها، علما بان التغيرات النوعية التي تعرض لها المجتمع العربي خلقت وبنفس وقت عمقت من الشعور بالخوف من المستقبل إضافة إلى سيطرة حالة القلق عليه التي ترجم إلى الواقع بحالة الغموض في المواقف وعبر عنها من خلال العنف . هذه التغيرات النوعية تمت مع استمرار المجتمع بالانغلاق على نفسه، لان آليات إعادة الإنتاج الاجتماعية والثقافية للأنماط السلوكية لم تبقى محافظة على ديناميكيتها في خلق التفاعل فحسب، بل أن تحريف ما هو موروث لصالح كل ما هو مقلد وأدرجه في إطاره التقليدي أصبح ما هو مقلد المصدر في تقيم وتقرير السلوك الاجتماعي: فبسبب ضغط التحديث في إطار التطور الإنتاجي والاقتصادي، وبدلا من تبني ما هو ايجابي فيه، ومعالجة ما فيه من جوانب سلبية بشكل موضوعي وتحليلي، جرى التمسك بتأثيرات السلبية التي أحدثها التغيير في تغير الأنماط الاجتماعية والسلوكية كمعايير للمحافظة على الوجود، وتبرير هذا التبني الجديد فكريا وثقافيا كقيم لضبط السلوك الاجتماعي الجديد إلى جانب ما موروث من قيم وعادات تجد جذورها في عقلية ونفسية البداوة. هذه الازدواجية في التعرف والتماثل قادت إلى غموض في مواقف الفرد والمجموعة اتجاه قضايا تتعلق بوجودهم إلى درجة أن تناقض وتضارب الآراء لا يتحدد على مستوى الإفراد فيما بينهم بل على المستوى الفردي لكل واحد منهم

بتغير مواقفه منها، فهو في نفس الوقت مؤيد ومناهض لكل ما يدور من حوله، بدليل أن محاولاتهم في التعرف على الماضي يتم اليوم عبر إعادة قراءة الماضي وذلك حسب منظور النمط الاجتماعي والنفسي لقارئه، أي أن مصالحه الشخصية المتغيرة هي التي تحدد هذه القراءة وليس تفسير وضع الماضي في إطار بيئة الماضي. فهناك من يرى في هذا الماضي قوة دفع لإعادة للكينونة الفرد والمجموعة التقدير الذاتي والاجتماعي لمواجهة الحاضر عن طريق خلق التوافق بينهما – أي بين الماضي والحاضر -، وفي نفس الوقت يأخذ من الحنين إلى الماضي كإيديولوجية لخلق نرجسية جماعية لمواجهة كل أفكار العالم بما فيها فكرة ديمقراطة المجتمع عندما يبدأ بتقييم سلبية التطور مقارنة بايجابيات التضامن التقليدي بتفضيل هذا الأخير على الأول وبدون التعمق وكما ذكر في تحليل سلبيات التطور ومعالجتها . إن كل هذه المواقف هي التي تفسر ملاحظات ميشيل نيهام Michel Nehme في تأكيده على إن النفسية العربية (لم تتغير في مكوناتها الغرائزية القبلية فهي نفسية قلقة ومذعور في تفكيرها وسريعة في إسقاط مشاعرها على الآخرين ومقسمة بين الخير والشر..... والفرد العربي الذي نشئ في بيئة فقيرة فان خوفه يتحدد في الخوف من الجوع والحرمان وتنصب أولويات تفكيره في تحقيق إشباع القيم المادية في حين الفرد الذي أشبعت حاجياته الرئيسية فان تخوفه ينحو نحو التخوف الأخلاقي مثل شعوره بالذنب والخجل والمشاعر الدونية الاجتماعية) (25).

أن وجود هذه المواقف المزدوجة إن كانت تفسر مخاوف الفرد العربي من المستقبل فهي وراء تلكأ في صيرورة التحول الديمقراطي داخل المجتمع العربي أيضا، لان غياب أو ضعف الاستقلالية في الاتجاهات النفسية الفرد العربي لا يعود سببها إلى وجود الثقافة الإسلامية بل هي نتيجة طبيعية لوجود عاملين:

أولا: سيطرة الاتجاهات التقليدية داخل ذات الفرد التي خلقها التغيير في الأنماط الاجتماعية والاقتصادية وعلى حساب ما هو وراثي. فبدلا من يركز على أهمية تفرد الكينونة في عملها وتصرفها وفكرها يتم إفراز تفرد كينونة المجموعة محلها لأنها الضامنة لوجوده الاجتماعي- قبليا وعشائريا ومذهبيا وعائليا- بمعنى أخر بدلا من الاستفادة من كينونة الفرد وكينونة المجموعة واعتبارهما كرأسمال اجتماعي، يفضل الفصل بينهم والأخذ بأفضلية الثانية على الأولى، علما وحسب تحليل جيمس كولمان James Coleman يختلف الرأسمال الاجتماعي عن غيره من إشكال الرأسمال في كونه(لا يمكن فصله عن العلاقات بين الأفراد وبين الناس وموقعه ليس في الأفراد وليس في وسائل الإنتاج)(26)، وإنما يتمتع بخصوصيتين(انه يشكل وجه من أوجه الهيكل الاجتماعي ويسهل بعض إعمال الفاعلين – أفراد أو أفراد متعاونين – داخل هذا الهيكل وهو أيضا كأي رأسمال أخر فهو منتج حيث يمكن من خلاله تحقيق بعض الأهداف التي بدونه لا يمكن من انجازها)(27). وعليه فالفصل بين وجود الفرد ووجود الجماعة يؤخر من تنمية هذا الرأسمال ويسهم في دوره في تعطيل آليات العمل الديمقراطي، والتي كما ذكر أعلاه تقتضي وجوده، ووجودها- أي الديمقراطية ومؤسساتها –الاعتماد على قوة وفاعلية المجتمع المدني والذي يلعب ويساهم الرأسمال الاجتماعي في تكوينه.

وثانيا: عندما يتداخل تفرد المجموعة مع الضمانة الاقتصادية التي تعرضها عليه المجموعة المسيسة في المجتمع – سلطة كانت أو أحزاب – تتعمق درجات تفرد كينونة المجموعة وعلى حساب

استقلالية الفرد، فتتحدد بذلك تطلعات الفرد نحو تقبل ما هو جديد إلا إذا شرط وجوده بموافقة المجموعة عليه.

وعليه وبدلا من استغلال هذه الأرضية في إحياء ما هو وراثي كجزء من الرأسمال اجتماعي، ليس فقط اعتباره جزء من هيكلية المجتمع بل، كتعبير ثقافي (لاستعدادات جماعية وموروث قابل للتعاون) (28)، تذهب الاتجاهات المجتمعية السياسية الحالية نحو التمحور حول الأشياء – تشجيع الاستهلاك والبحث عن الغناء – على حساب التمحور على أهمية كينونة الفرد بإعطائه الفرصة في التعبير عن كينونته وتفرده الثقافي، فتتعطل بذلك فاعلية الفرد بسبب ضعف الشعور بالاستلاب نتيجة الارتخاء الفكري والنفسي، كإلية في عملية الترويض السياسي، الذي يحدثه الانتماء إلى المجموعة الممثلة بالسلطة ومن خلال سياستها في تحقيق الإشباع المباشر، من جانب ومن جانب أخر، تجد السلطات السياسية وقيادات أحزابها ومثقفيها بان هناك أرضية ممهد لهم في استعمار مشاعر الإفراد عن طريق الإشباع المباشر لحاجياتهم بخلقها لديهم عدم الحاجة إلى اللجوء لغيرها، أحزاب أو منظمات، كوسائل للتنفيس عن طلباتهم واحتياجاتهم، فتقمع وبشكل لاشعوري لدى الأفراد إي رغبة لهم في التغيير، من جهة ومن جهة أخرى، تزايد بأفكارها التي تتجه بشكل دائم في إظهار نرجسية الجماعية كجزء من الحنين إلى الماضي وربط ذلك مع تملكها للقوة، بهدف تحجيم من قوة وتطور الأفكار المعارضة، يضاف إلى ذلك، إشعار القاعدة بقدرتها – السلطة - على تحقيق السلام الاجتماعي وذلك بهدف التقليل من القلق لمنع تطوره إلى عنف يهدد وجودها . علما بان التعلق بالقوة والخوف من تفرد الأفراد تدفع بالسلطات ومثقفيها على قمع كل فكرة تتناول من قريب أو بعيد قضية التعاقب على مراكز القوة التي بيدها، فيعمق هذا التصرف للسلطة لدى القاعدة، حالة الخوف منها والشعور بالارتخاء لها وإشعارها بالأمان بفضل وجودها في القبول الذاتي شعوريا كان أو لاشعوريا بتحجيم مطالبها السياسية النوعية المتعلقة بالنظام أو غيابها، لذلك تجد هذه السلطات والأحزاب والمثقفين بان من السهول عليهم الحصول على شرعية وجودهم السياسية باستغلال هذه الأرضية بدلا من الرجوع إلى التصويت والاقتراع العام- حتى وان وجدت، إلا أن تطبيقها لا يأخذ إلا صورتها الشكلية - كوسيلة للحصول على الشرعية.

وعليه يمكن للمرء الاتفاق إلى ما يذهب إليه ريني بيكيرس René Bekkers بخصوص المشاركة الإرادية في المؤسسات بان تلعب عوامل (الصفات الاجتماعي والسياسية بتداخل مع اثأر الاختلافات الفردية للشخصية دورا في الارتباط المدني) (29)، فكلما منح للفرد فرصة للتعبير عن استعداداته الاجتماعية والنفسية كلما زادت درجات فاعليته السياسية في المشاركة بتنمية الرأسمال الاجتماعي. وكلما قلت حظوظ الفرد في التمتع بهذه الفرصة كلما قلت فاعليته السياسية وقلت معها المطالب السياسية. وهذه نتيجة طبيعية لان مشاركة الفرد في عمل ما أو في تنظيم معين يعتمد بالدرجة أولى على نتائج التداخل بين الخصائص الشخصية وسماتها والظروف الاجتماعية، فإذا كانت الخيارات المطروحة إمام الفرد تتطلب جهود كبير وتضحيات تفوق ما يملكه من إمكانيات، وان عوائدها ضعيفة، فانه يفضل عدم المشاركة وانتظار من الأخر تحقيق الغايات التي يصبو لها. وهنا بالذات تتحدد مشكلة العطل في آليات صيرورة الديمقراطية في المجتمع العربي في تخلف عملية تنمية الرأسمال الاجتماعي والتي تتحدد بضعف المشاركة ليس كعمل وإنما كقيمة فكرية وسياسية بسبب ضعف الإمكانيات وضعف هذه الأخيرة مرتبط بقوة وفعالية أفكار السلطة عبر آليتها في خلق حالة

الارتخاء الفكري والنفسي من خلال سياسة الإشباع وربطها بإشعار الفرد بالخوف منها بشكل دائمي. ويضاف إلى ذلك أيضا محاولات أثارت الاختلافات المذهبية والعرقية من قبل القوى الداخلية والخارجية في تعميق هذا الارتخاء وهذا الخوف بإعطاء للتطابق المذهبي مدلول الحماية والضمان الوجودي للمجوعة وعلى حساب الفردية واستقلاليتها، فتعرقل هذه المحاولات تواجد الديمقراطية وتثبيت وجودها، وكما يقول ريني اوتياك René Otayek انه (كلما كانت الاختلافات الثقافية والدينية كبيرة كلما قلت حظوظ إقامة ديمقراطية مستقرة(30) ويعود سبب ذلك إلى أخذ، الولاءات الخاصة أهمية اكبر وعلى حساب الولاءات الوطنية.

ثالثا:- الديمقراطية العربية في ضوء التحليل المنهج المؤسساتي

كما هو معلوم إن إدارة حياة المجتمع السياسية تتم عبر آليات الحاكمية التي ينظمها الدستور والعرف والمتجسدة بمؤسسات النظام التي يضعها والتي من خلالها تمارس السلطات السياسية وظائفها كل حسب اختصاصاتها والصلاحيات المناط إليها. وتتضمن آليات الحاكمية على تلك الإجراءات التي تبين الكيفية التي يتم من خلالها اختيار الحكام وتعاقبهم على السلطة، من جهة ومن جهة أخرى، تبين الطريقة التي يتعامل فيها الحكام في إدارة الموارد المتاحة تحت تصرفهم عند وضعهم للسياسات وتنفيذها، يضاف إلى ذلك تبيان آليات التفاعل بين المواطنين والدولة في مجالات الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان.

في الواقع تعبر آليات الحاكمية بمجملها على تلك القواعد والإجراءات والسلوك المؤثرة على القائمين بممارسة السلطات السياسية في فرضها شروط ممارسة هذه السلطات لإغراض تحقيق المصلحة العامة للمجتمع بشكل عام وحدود هذه الممارسة. وحسب راي بيير كلام Pierre Calame تعني الحاكمية قدرة المجتمعات البشرية على تملكها نظام تمثيلي ومؤسسات وإجراءات وهيئات اجتماعية لإدارة أنفسهم بشكل طوعي. وتتم هذه الإدارة(من خلال تنظيم وقت ووضع وتنفيذ السياسات وتعديلها)(31). بعبارة ثانية إن الهدف من وراء التنظيم هو في إيجاد الحلول لمشاكل التي يعيشها المجتمع وليس الالتزام فقط وبشكل إلي بالنموذج المطبق بإعادة خلقه عبر نفس آليات وجوده، لان هذا الالتزام الحرفي بالنموذج المطبق يعرض المجتمع إلى خطر الوقوع في حالة الجمود والتخلف عندما لا يواكب تغييرات الزمن والظروف ومن نتائجها، وانعكاس أثار هذا التخلف على علاقات الحاكمية وتفاعلاتها في تخلفية هذه الأخيرة على أنماط معينة ومحددة من السلوك.

أن أهمية الدستور لا تتحدد فقط بوضعه للمؤسسات وتبيان طبيعة عملها، بل تظهر أهميته أيضا في تحديده للآليات التنظيمية والمؤسسية التي لها تأثير على عملية صناعة القرار السياسي بمعنى وضع السياسات العامة. وهذه الآليات تعكس التجربة التاريخية للظروف التي عاشها المجتمع أو خضع لتأثيرها والتي قادت نتائجها إلى أن صياغة المؤسسات السياسية والتنظيمات السياسية بكل أنواعها تأثرت بهذا الماضي السياسي. فالتنوع السياسي بين مجتمع وأخر تقرره هذه التجربة وبالتالي فكل تطور يتم له علاقة بهذا الماضي. وعليه فإن دور الدستور في تنظيم المجتمع بخلقه أو وضعه للمؤسسات هي ترجمة لحاجة المجتمع لها، وان استمرارية بقاءها يتم عبر دور مسار التبعية الذي يضمن لها هذا الوجود وتأثيره في التطور الديمقراطي. يضاف إلى ذلك أن دور هذه المؤسسات على الفاعل السياسي بتحديد الاستراتيجيات التي يفترض العمل على ضوءها، تقرره القيم الثقافية

ومعاييرها، حيث تهدف هذه القيم والمعايير شكلية اتجاه تفعيل عملية الحراك السياسي والاجتماعي داخل المجتمع لضمان استمرارية التطور الديمقراطي. فغياب هذه القيم يؤثر على دور الفاعل في تحديد نوعية الإستراتيجية المراد تطبيقها وهي بدورها ستؤثر على مسار التبعية في إمكانيته ضمان استمرار المؤسسات.

أن القول بأهمية الدستور بتنظيم مؤسسات المجتمع السياسية حسب طبيعة حاجة المجتمع لها ما هي في الواقع، إلا ترجمة عملية لحق الأفراد في التعبير عن ذاتيتهم كأصحاب حق في إدارة مجتمعهم عبر مؤسسات تم الاتفاق عليها فيما بينهم. وان استحصال هذا الحق إن كان نتيجة لصراع الأفراد مع أنماط معينة من التنظيمات التي فرضت عليهم بسبب خضوعهم لتأثير بعض الأفكار، حالة خضوع الأفراد في المجتمع الغربي لأفكار الكنسية، أو لخضوعهم لأنماط اقتصادية ذات طبيعة سياسية حالة النظام الإقطاعي والبرجوازية الاحتكارية، هذا الحق اتخذ له صورة واجب يفترض التزام به، وذلك عندما ترابطت فكرة الحق بفكرة حرية الأفراد أصحاب السيادة، والتي تدعو الضرورة الدفاع عنها والالتزام بها، لان في فقدانها – أي الحرية - يفقد الأفراد سيادتهم. لذلك فكل أنواع التنظيمات التي ظهرت نتيجة هذا الصراع تلونت بتأثيرات هذه الأنماط السابقة والتي عكست حاجة المجتمع لها، كما ذكر سابقا، وفي نفس الوقت أثرت على تكوين طبيعة النظام السياسي من بعد، فلا غرابة من تأثر كل تغيير في طبيعة الآليات العمل السياسي بطبيعة مسار التبعية سواء كان ذلك من زاوية تأثير تاريخ المؤسسات على تطور المؤسسات أو في عقلانية النهج المستخدم لضمان استمراريتها بدون إنفاق تكاليف باهظة في عملية تغيرها أو في تغير من قيمها الثقافية.

أن تطبيقات معطيات المنهج المؤسساتي بكل مدارسه على واقع المجتمع العربي، تبين بان مسيرة هذا المجتمع تختلف بشكل نوعي عن المجتمعات التي وجد فيها هذا المنهج. فكما تم ذكره في تحليل المنهج المؤسسي بان المؤسسات تأطر سياسات القوى الفاعلة داخل النظام السياسي بقيمها السياسية وإنها تتمتع باستقلاليتها وتتطور على ضوء المصالح التي تضمن لها الاستمرارية والبقاء وذلك للاستجابة لضغط الظروف عليها. وعليه فان تطبيق معطيات التحليل المؤسساتي التاريخي على واقع المجتمع العربي تظهر صعوبة تبنيها لان المؤسساتية التاريخية، وكما يذكر وليم سافران William Safran (تعتقد بان وجود المؤسسات لم تظهر من العدم، بل إنها تطورت مع الزمن)(32)، إي أن بروزها جاء لتلبية حاجة فرضها المحيط والبيئة التي وجدت فيها . وبناء على هذه الفكرة فأنه يمكن القول بان وجود المؤسسات الحديثة في المجتمع العربي لم تكن كحاجة بل جاءت كتقليد مقتبس، ويعود سبب ذلك إلى كون الدولة ما هي إلا تكوينية صناعية أوجدها المستعمر واتصفت بلون أفكار النظام المستعمر: فمن ناحية الدستورية لم يكن دستور الدول العربية إلا منحة قدمتها السلطات السياسية لمواطنيها كشكل متطور من التطور الفكر السياسي. بمعنى أخر لم يعكس الدستور حالة صراع الأفراد فيما بينهم لصياغة نظامهم السياسي، بل جاء كوليدة تقليد سياسي تبنته السلطات السياسية الوطنية بعد خروج الاستعمار، كاستعارة فكرية أريد بها إعطاء الانطباع على مدنية وتطورية أنظمة المجتمع العربي. وان القول بأن الدستور كان تعبير عن استعارة فكرية تعني، إن معطياته في تنظيم النظام السياسي على شكل مؤسسات متخصصة لا تتفق مع واقع المجتمع، ويعود سبب ذلك إلى:-

أولا غموض المفاهيم السياسية التي بثتها السلطات الاستعمارية في كل المناطق المستعمرة المتعلقة

بالتنظيمات المؤسساتية، بالمقارنة مع تطبيقاتها الأصلية في البلدان الاستعمارية

وثانيا غياب الأسس التاريخية والاجتماعية للتنظيم المؤسساتي. بعبارة ثانية ولادتها من العدم أي فقدانها لأي تقاليد تنظيمية قادرة على فرض تحديداتها على الفاعل السياسي.

أن محاولات الاستعمار في خلقه للمفاهيم السياسية في المجتمع العربي إبان وقت سيطرته، لا تعني بث أفكار هذه المفاهيم ونشرها في المناطق المستعمرة بصيغتها الأصلية، بل انه قام بتحريفها لتتوافق مع مصالحه في هذه المنطقة، فخلق هذا التحريف في المفاهيم بين ما هو منصوص وما هو مطبق، حالة الغموض لدى المتأثرين بها أو المتعرضين لتأثيراتها. وفي بعض الأحيان قام بترك أجزاء كبيرة من هذه المنطقة خالية من كل مفهوم سياسي يتعلق بتنظيم المؤسسات. ويعني غموض مفاهيم التنظيم المؤسسي، عدم توافق مفاهيم التنظيم الذي أريد قيامه مع الأرضية الاجتماعية والثقافية للمجتمع وبالخصوص في موضوع تحديد معنى الحاكمية السياسية واليات اختيارها وتفاعل القوى الفاعلة داخل المجتمع. فلكون أن معنى الحاكمية التي أريد تطبيقها في داخل المجتمع العربي كان مقتبس من الثقافة الغربية فان المؤسسات التي وضعت وخلقت لم تعبر عن قيم الاجتماعية والفكرية للمجتمع بل، قيم وأفكار الثقافة الغربية، فخلق عدم التوافق بين المعنيين فجوة أعطت لمن في قمة الهرم السياسي الإمكانية بتحديد معنى الحاكمية بما يتوافق ومصالح تواجده في قمة الهرم السياسي، فحددت بذلك طبيعة التفاعل السياسي، الذي وجد نفسه منغلقا في تفاعل قرر له من قبل آليات التي وضعتها المجموعة في القمة، وبين الأفكار الأصلية المقتبسة والمتعلقة بالمؤسسات السياسية حيث تم تفسير هذه الأخيرة لتدعم مالكي السلطة. بمعنى أخر أن أي تحرك نحو التطور في هذا المجتمع لابد له أن يمر عبر السلطة وليس عبر آليات التفاعل القوى السياسية وحاجياتها والأفكار الثقافة الغربية التي اقتبست منها أفكارها. أي أن هناك تفاضل بين حاجيات القمة التي تقرر السلوك السياسي، وحاجيات القوى المكونة للمجتمع. وكنتيجة فان التغيير في طبيعة الحاكمية تقرره السلطة وليس تاريخية مؤسساته السياسية التي تجد جذور تكوينها في حالة الصراع من اجل السلطة. لذلك فقد فقدت المؤسسات السياسية العربية نتيجة هذا التسلط لمالكي السلطة، أي فاعلية إبداعية لها غير فاعلية تمشية الأمور على ضوء مصالح مالكي السلطة الاقتصادية والسياسية، وان كانت هناك عملية تغيير في طبيعة المؤسسات فهو من صنع السلطة هدفه يذهب لزيادة دعم الترابط بين القائمين على السلطة وبين المؤسسات وليس في إعطاء هذه الأخيرة درجة اكبر باتجاه استقلاليتها. بعبارة ثانية إذا كانت ظروف التوتر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وراء خلق المؤسسات، جري العمل في المجتمع العربي على استثمار آليات امتصاص التوتر عبر عمليات التأطير والإشباع المباشر، بدلا من خلق المؤسسات أو في زيادة درجات استقلالية الموجودة منها داخل النظام، عن إرادة القائمين على السلطة. وبهذا الشكل تتحدد عمليات ديمقراطة المجتمع بسبب إن مسار التبعية بدلا من يؤثر في إعادة إنتاج المؤسسات أو في تغيرها أو في زيادة درجات استقلاليتها، يعمل في إعادة إنتاج علاقات الحاكمية القائمة حاليا ويجبر القوى الفاعلة بالمجتمع على التكيف معها. ومثال على ذلك ما تم في تونس مع وفاة الرئيس السابق برقيبة، حيث تمت عملية تكييف المجموعات الثقافية والاقتصادية الصاعدة في المجتمع مع ضعف نظام الرئيسي لبورقيبة، في تشكيل علاقات متداخلة فيما بينها كان هدفها هو تقديم الولاء للسلطة السياسية للرئيس الحالي بن علي، كما يشير إلى ذلك اريك الآن مايوراز (Éric-Alain Mayoraz 33). بعبارة ثانية فبدلا من يؤكد على دور المؤسسات في خلق

التغيير أكد على دور الرئاسة في إعادة إنتاج نفس العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ونفس الشيء تم مع سوريا مع وفاة الرئيس السابق حافظ الأسد وكذلك الحال مع مصر، فعلى رغم وجود الانتخابات غير إن مصير مسارها يذهب دائما باتجاه تدعيم سلطة الحاكم على حساب سلطة المؤسسات حيث يتم احتلال مواقعها ليس من خلال ألأهلية بل من خلال العلاقات المعرفية كما يؤكد على ذلك جاك براسول Jacques Brasseul(34)، وهذا ليس حصر على مصر بل في اغلب الدول التي اتخذت من الديمقراطية « كنظام سياسي» وما العراق اليوم إلا كمثل ودليل حديث على ذلك.

وأما عن حالة التعارض بين تحديد مفهوم الحكم السياسي حسب معطيات المنهج المؤسساتي الذي يؤكد على استقلالية الدولة ومؤسساتها، وبين تجسيد مفهوم الدولة ومؤسساتها في شخصية مجموعة معينة، فان دول الخليج تجسد أفضل مثال على ذلك، حيث دمجت دول هذه المنطقة مفهوم القبلي بالدولة إلى درجة انه أصبح من الصعوبة اليوم التفريق بينهما، فأي مساس بالدولة يعني مساس بالقبيلة أو بشخصية الحاكم والعكس صحيح أيضا، تجسيد برر بضرورة احترام التقاليد القبلية والطائفية والقومية المسيطرة. وكنتيجة لذلك وبدلا من أن تكون الدولة ومؤسساتها مستقلة عن التكوين الاجتماعي، فان دستورية المجتمع العربي حملت في طياته هشاشة أسس هذا الأخير بسبب الأمراض الاجتماعية التي يعاني منها هذا المجتمع، كالصراعات الطائفية والقبلية والقومية.

أن وجود هذه الوضعية – عدم استقلالية المؤسسات عن الواقع التكوين الاجتماعي الاقتصادي والثقافي والطبيعة الحاكمية السياسية – هي وراء عدم قدرة مؤسسات المجتمع العربي ذاتيا على القيام بعملية التغيير نحو التطور الديمقراطي أو قدرته على تجاوز العقبات التي تمنعه نحو تحقيق هذا الهدف، فما دامت المؤسسات تعكس الاتجاهات الثقافية الاجتماعية للمكونات المجتمع، فشلل هذه المؤسسات في الاستفادة من التجربة التاريخية المحلية والعالمية سيبقى مستمر. ويعود سبب ذلك إلى كون إن أسس الحراك السياسي قائم على قدرة كل طرف في التكوين الاجتماعي تحقيق أقصى ما له من مصالح وبأقل الجهود، جهود تحقيق المصلحة الخاصة على العامة، من جهة ومن جهة ثانية، عدم قدرة المؤسسات بسبب نوعية هذا الحراك في هيكلية بيئة المجتمع لغرض التمهيد للتطور الديمقراطي. وتكمن العلة هنا في ترجيح الولاءات الطائفية والقومية والعشائرية أو الاقتصادية على حساب الولاء الوطني للمؤسسات النظام. وهذا الولاء الطائفي والعشائرية والقومي يمنع من تحقيق تراكم الرأسمال الاجتماعي بخلق قيم وطنية يمكن من خلال ديناميكيتها، تثبيت دعائم دولة القانون وتوثيق أواصر المواطنة والانطلاق نحو التطور الديمقراطي. بعبارة ثانية أن وجود منطق التقسيمات الطائفية والعشائرية والقومية والاقتصادية سيقود إلى منع توحيد الجهود نحو بلورة الأفضليات السياسية الوطنية التي ستسهل على تثبيت دعائم التطور نحو الديمقراطية، الأمر الذي لم تفلح بعد دول العربية من تحقيقه.

فيما يتعلق الأمر بمعطيات التحليل المؤسساتي العقلاني وتطبيقه على المجتمع العربي توضح هذه التطبيقات، بأن معطيات هذا التحليل هي الأخرى تجد في الأرضية المجتمع العربي عرقلة أو صعوبة في تفسير الانطلاقة نحو تطبيق الديمقراطية في هذا المجتمع. وان علة ذلك تكمن في واقعية معطية هذا التحليل التي تعتبر المؤسسات كقواعد للعبة السياسية ومحددة المعالم تهدف إلى تحقيق الصالح العام للمجتمع، وان القائمين على السلطة ما هم إلا منفذين لسياسة حددت مسبقا افضلياتها من

قبل الناخبين وان الصالح العام يعكس الجهود الفردية التي تصرف في تحقيق ذلك، وان المؤسسات هي التي تقرر أي الافضليات يمكن تنفيذها وتطبيقها لغرض تحقيق الخير العام. أي إنها تساهم في هيكلة الافضليات لتحقيق النفع العام وبأقل تكاليف ممكنة معتمدة على عقلانية الفاعلين السياسيين في تحقيق مصالحهم الخاصة والتي هي في مجملها تشكل المصالح العامة.

أن تطبيق هذا التحليل على واقع المؤسسات السياسية في المجتمع العربي يبين بان هذه المؤسسات منذ خلقها لم تأخذ لها شكل لعبة ذات قواعد محددة، وتكمن علة ذلك في كونها اقتباس لتنظيم سياسي وجد للاستجابة لحاجيات مجتمع معين ذو ثقافة واضحة المعالم ساهمت في إرساء قواعد اللعبة السياسية بين الأطراف الفاعلة داخل المجتمع ودور كل مؤسسة والأهداف التي يفترض تحقيقها، وتركت لعقلانية الفاعلين المتنافسين على احتلالها والباحثين عن تحقيق مصالحهم الخاصة، وظيفة تنفيذ ذلك. بعبارة ثانية هناك قواعد حددت مسبقا التنافس الليبرالي بين القوى الفاعلة في وضع الافضليات السياسية لكل طرف منهم وتنفيذها بشكل عقلاني بالاعتماد على دور المؤسسات في هيكلة ذلك وبالتناسب مع المصالح الخاصة لكل منهم. هذا النموذج لم يجد له أرضية في المجتمع العربي لان:-

أولا: غياب قواعد التنافس الليبرالي في مجتمع سياسي اتصفت علاقات التفاعل فيه بين الأطراف السياسية بالعنف في البحث عن السلطة. ومن نتائج هذا العنف، لم تتحدد حدود المؤسسات السياسية للنظام السياسي ولا إستراتيجية عملها لان مركزية الدولة وسلطات مؤسستها التي وجدت لإغراض تهيئة المجتمع نحو التطور الديمقراطي، حولت هذه المركزية مع مرور الأيام، إلى سلطة ديكتاتورية أو تحكمية- حتى ولو كانت هناك تطبيقات شكلية ديمقراطية - حيث أخذت قرارات القمة السياسية شكل الاستراتيجيات للعمل السياسي أوجبت الالتزام بها لتملكها القوة الفعلية التنفيذية مقارنة مع القوة القانونية لنصوص الدساتير التي وضعتها، وكما قيل أعلاه، لم تكن هذه النصوص غير منحة من قبلها باتجاه مواطنين مجتمعها. لذلك فان ضرورة الالتزام بهذه القرارات يتطلب تنفيذ أهدافها، ومع تنفيذ هذه الأهداف أصبحت مؤسسات نظام أدوات تكتيكية متعددة الإبعاد هدفها الوحيد هو دعم مركزية السلطة ضد كل تنافس سياسي والذي اعتبر ليس فقط كعائق نحو تحقيق سياسة الاندماج الوطني، بل أيضا كمهدد لقوة السلطة الفعلية.

ثانيا: أن تحول المؤسسات إلى أدوات تكتيكية لتحقيق أهداف السلطة يعني فقدان القائمين على إدارتها إلى كل عقلانية لان تنفيذ قرارات القمة يجعلها كتوابع تتصف بنمطية سلوكها الموحد. وان هذه التوحدية في السلوك يمنعها من القيام بأي مغامرة فكرية تهدف إلى تغير طريقة العمل ليس مغبة خوف التعرض للعقوبات فحسب بل، من باهظة تكاليف المغامرة وقلة عوائدها المادية على المغامر مقارنة مع عوائد نمطية السلوك الموحد التي تعود عليه إذا ما التزم بحذافير عمل المؤسسة، فتجمدت بذلك فاعلية المؤسسات على شكل الذي رسمت لها السلطة.

ثالثا: أن قوة ونفوذ القمة وتحول المؤسسات إلى أدوات تكتيكية يعني فقدان هذه المؤسسات لكل قدرة على هيكلة الافضليات السياسية، ومع فقدانها تفقد معطية التحليل المؤسساتي العقلاني المتعلقة بقدرتها على إحداث التغيير معنى وجودها، لان عملية التغيير، إن كانت موجودة، فهي من خلق القمة وانجازاتها وليس هي تعبير عن تأثير المؤسسات في قرار القمة. فنجاح القمة بعملية التغيير تأخذ

كامتداد للمنحة التي تقدمها السلطة لمواطنيها. وهذا العمل يعرقل إن لم نقل يمنع من بلورة المطالب السياسية للمواطنين باتجاه السلطات في المزيد من عمليات الانفتاح لان السلطة في تقديمها لهذه المنحة ترافقها بتبرير، مرحلية التطور التي لا تحدد مدتها. ويعني عملها هذا ليس مطالبتها لمواطنيها بالصبر بل بإسكات صوتها.

رابعا: أن فقدان المؤسسات قوة تأثيرها على هيكلة الافضليات السياسية لصالح قوة المركز والتخوف من اتخاذ أي إجراء لتغيير من مسيرة عملها وترك الأخر – السلطة – القيام به، يعني المساهمة في زيادة من تبعية المواطنين للسلطة لكونها تشارك في التقليل من المبادرات الفردية التي تعكس عقلانية القائمين في التعامل مع موضوع محدد مثل العمل على خلق وتنظيم منظمات المجتمع المدني، هذا من جهة ومن جهة أخرى، إن المشاركة في هذا التقليل يعني زيادة درجات الارتخاء الفكري التي تعمقه السلطة لدى مواطنيها بحصر كل مبادرات التغيير والتطور بيدها.

في الواقع أن كل هذه العوامل تساهم في منع كل تحرك فعال نحو تغيير الأوضاع، لان ما دامت الافضليات السياسية المطروحة تعكس عقلانية القمة، من جهة ومن جهة أخرى استمرار حالة الترويض السياسي عبر آلية الارتخاء الفكري لدى القواعد قائمة، فان عملية التحول نحو الديمقراطية تبقى متعلقة:

أولا بوجود المجموعات المثقفة وفاعليتها تلك التي لم تفلح بعد في الصعود الاجتماعي داخل هرمية المجتمع السياسي والتي تملك رؤية محددة لفكرة التعاقب على السلطة، هذا من جهة ومن جهة أخرى، قدرة هذه المجموعات على التحرك متوقفة على قابليتها في تفكيك آليات عملية الترويض السياسي بتحطيم دوافع الخوف من السلطة عبر سياسة مواجهتها بشكل جماعي حيث من خلالها تتمكن في إعادة الثقة في نفسها وبها تعيد تقديرها الذاتي بكونها ليست أداة السلطة في عملية الاستغلال السياسي للحصول على الشرعية.

وثانيا قوة تحرك القاعدة متوقفة على فعالية ونشاط القمة السياسية في استيعاب التوتر وامتصاصه لدى المجموعة المثقفة عن طريق التوظيف السياسي ومن خلال ما يطلق عليه ميشيل دوبري35) Michel Dobry) بالتعاملات التواطئية والتي تعني تقاسم المنافع بين إطراف القمة و بعض من قطاعات المهمة في المجتمع بما فيها المثقفين، وذلك بتنازل السلطة عن بعض امتيازاتها لتوسيع قاعدة إسنادها الاجتماعية والاقتصادية، ولكن بشرط عدم تأثير ذلك على وجودها السلطوية، وقبول المثقفين بالانخراط في عملية تبادل المنافع بهدف الاعتراف بوجودها وشرعية عملها. بعبارة ثانية تجسد عملية تبادل المنافع بين الطرفين استخدام كل طرف الانفتاح «الديمقراطي» كإجراء وسائلي وليس كإجراء قيمي، بمعنى الإيمان التام بالديمقراطية كطريقة حياة.

وثالثا أن عملية الانفتاح السلطة على هذه القاعدة تبقى متوقفة على فاعلية العلاقات فيما بينهم. فكلما زادت فاعلية السلطة في تحييد قوة المعارضة من خلال سياسة التعاملات التواطئية، تتمكن السلطة من زيادة درجات أرضية إسنادها الاجتماعية والاقتصادية، وكلما قلت هذه الفاعلية كلما زادت بالمقابل فاعلية المجموعات المثقفة وتبلورت معها المطالب السياسية الداعية للتعاقب على السلطة.

ورابعا كون عمليات التحول هي نتاج القمة وكون الصراع على القمة ما زال يتصف بالعنف والذي ليس بالضرورة أن يكون عنف مادي، بل له صفة معنوية تتجسد بإقصاء الأخر من مجال الحراك

السياسي، فان إي تحول سيتم سيتصف بهشاشة مؤسساته، بسبب سيطرة الشكوك لدى القاعدة في إرادة كل القائمين على العملية بخدمة هؤلاء لمصالحهم الخاصة قبل العامة بالاستفادة من مرحلية العملية لتقوية قواعدهم الاقتصادية.

أن واقع المجتمع العربي الحالي يظهر بان ميزان توازن القوى يذهب إلى صالح قوة وفاعلية القمة السياسية في تحييد من قوة المعارضة وفي اختيار نوعية التغير وهدفه واليات المستخدمة في تنفيذه، إضافة إلى بحثها المستمر في كيفية الاستفادة من عمليات التغيير- إن قامت بها- لزيادة درجات شرعية وجودها في السلطة مدفوعة فيما يطلق عليها دانيال بروميبرج Daniel Brumberg اصطلاح(إستراتيجية البقاء)(36)، والتي تعني هنا بحث وتقيم تكاليف وعوائد كل عملية تغيرية على قوة وضعف القائمين على السلطة وليس في قوة وضعف مؤسساتها، عملية تهدف ليس فقط كما ذكر في المحافظة على السلطة بأي ثمن، بل أيضا في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي سيمنح للقمة فرصة استمرارية وجودها بتوسيع مجالات نفوذها وقاعدتها الاجتماعية والاقتصادية.

في خصوص معطيات التحليل المؤسساتي الاجتماعي الداعية إلى أن المؤسسات تجسد وتعكس الرموز الثقافية للمجتمع وتؤثر في رؤية الفاعل السياسي في تحديد قرار إعادة إنتاج المؤسسات أو في تغيرها أو في استلهام من هذه الرموز خلق ما هو جديد منها، فالتغير الذي يصيب المؤسسات حسب معطيات هذا التحليل، سيكون نتيجة طبيعية لتغيير في رموز وقيم ثقافة المجتمع التي تلزم الفاعل السياسي في بحثه على الشرعية، بالتطابق معها بفعل آليات التنشئة السياسية والتعود.

في الحقيقة إن كان التحليل المؤسساتي الاجتماعي يفترض، الوجود المسبق للمؤسسات، وان مواصفات عملها تطبع بقيم ورموز الثقافة التي تسمح وتشارك في عملية تحول النمط السياسي القائم للنظام وتحديثه، فان مثل هذه الثقافة في العالم العربي لم تسهم:-

أولا في عملية خلق المؤسسات إلا تلك التي تتوافق مع طبيعة المجتمع الاجتماعية والثقافية.

وثانيا لم تستطع المؤسسات نفسها تجسيد الرموز الثقافية غير تلك المسيطرة على المجتمع، لذلك فان أي محاولة تجرى لتغير من نمطية السلوك السياسي إن لم تتوافق مع معطيات الثقافة المسيطرة، فان نتيجتها الحتمية ستكون الفشل أو تحريف في معنى التغيير والتحديث. وتعود أسباب ذلك إلى:

أولا: لكون المجتمع العربي في أصوله، بدوي وريفي النمط، فكل مؤسساته المؤثرة التي وجدت، غير المؤسسات التي أوجدها الاستعمار أو تبنتاها السلطات الوطنية مع مرحلة الاستقلال، اتصفت بكونها مؤسسات اجتماعية تقليدية تفتقد لآليات التحرك نحو التغيير والتحديث، غير تلك التي تعمل على مواصلة التطابق الاجتماعي. وذلك بسبب كون فاعلية آليات التي تساهم في توطيد هذا التطابق الاجتماعي تعتمد على قوة ودرجة التبعية المتبادلة بين الأفراد والمجموعة التي لم تتعرض في المجتمع العربي إلى اختلال جوهري في صيرورة عملها. وحتى كيفية تصور الأفراد والمجموعة وفهمهم لهذا التبعية وموقع كل واحد منهم وأهليته داخل المجتمع لم تتغير هي الأخرى بشكل نوعي. فما زالت علاقات التابعية تتصف بعمقها لكونها ترتبط بمفهوم وجود الجماعة والأفراد. لذلك فكل محاولة في تغيير نمطية السلوك أو تحديثها تأخذ كمحاولة انحرافية تهدف إلى الإخلال في طبيعة المجتمع. وكنتيجة كلما زادت درجات التطابق ألقيمي بين الأفراد والمجموعة عمقا، قلت في المقابل درجات تأثير إمكانيات بروز الأقلية المنشقة الفعالة عن خط الجماعي للمجموعة في قدرتها على

تغير من قيم الثقافية للمجموعة وإجراء التحولات النوعية داخل المجتمع. فلكون الأفراد والمجموعة تقيم عمل الأقلية كتبني انحرافي قيمي يتماثل مع قيم ثقافة أجنبية، فإن أساس رفض عمل الأقلية يستند على أرضية معطيات تهديد الوجود من قبل عناصر أجنبية عن الواقع الاجتماعي المحلي ومتمثلة هنا أو متجسد في شخصية الأقلية، وكنتيجة فكل ما ينتج عنها في إطار تثبيت قيم ورموز ثقافية غير التي متعارف عنها يعتبر مرفوض من قبل الأغلبية. وهذا ما يفسر لماذا هناك تباطأ بعمليات التغير في المجتمع العربي إن لم نقل تشكل عرقلة أمام تطوره وتحديثه.

ثانيا إن عدم قدرة الأقلية الفاعلة تشكيل نفسها كقوة ضاغطة داخل المجتمع العربي يعود إلى، إما كونها مقموعة بفعل الضغط الاجتماعي أو لكونها تماثلت مع الفكر الأجنبي باتخاذه كمصدر للتعرف، فحددت بذلك مجالات عملها وقدرتها على القيام بتغير مسارات التعامل الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع، وفي نفس الوقت أيضا أثرت على واقع المؤسسات القائمة أو تلك التي أريد خلقها في إمكانياتها على التغيير في آليات عملها لكونها لم تفلح بإبداع ما هو جديد وقادر على الدخول في صراع مع ما هو قائم وكسر التطابق الاجتماعي الرمزي منه والقيمي.

ثالثا: بسبب هذا الضغط الاجتماعي أو بسبب التماثل مع الخارج فان كل أفكار الأقلية الفاعلة في خصوص التغيير بقت كأفكار طائف على السطح المجتمع دون نجاحها في الغور داخل عمق جذور أرضيته، أفكار مثل الديمقراطية كطريقة حياة: فلكون تطابق الآراء والشخصيات في غالبية المجتمعات التقليدية، والتي منها المجتمع العربي، يقوم على فكرة قدرة التبعية المتداخلة بين الأفراد على التأثير المتبادل في خلق السلوك الأحادي البعد، فان نجاح الأقلية الفاعلة بكسر هذا التطابق يعتمد على قدرتها في خلق التأثير وهذا الأخير يعتمد على سلوكية وتصرف الأقلية المنشقة في التعامل مع القضايا المطروحة بخلق التأييد والدعم الاجتماعي والسياسي لعملها. وهناك طريقتين في الحصول على هذا الدعم:

الأولى: وتتحدد في قدرة الأقلية المنشقة على تكوين سمعة اجتماعية لها وذلك عن طريق خبرتها في تحليل الأمور وإيجاد الحلول المقنعة لها، وذلك بعد نجاحها بكسر الحاجز النفسي وتجاوزه والذي يعرقل من تحركها ألا وهو عقد الخجل من الأخر، حيث يشكل الأخر بالنسبة لها مصدر لتقيم السلوكية الفردية ومعيار تتوخى المجموعة والفرد بشكل دائما الحصول على رضائه الاجتماعي في كل تحرك اجتماعيا كان أو نفسي.

والثانية: عن طريق مدح الأغلبية والتقرب منها، إي البحث عن التطابق معها بهدف التلاعب بمشاعرها من الداخل للوصول إلى الغرض الرئيسي وراء عملية التلاعب ألا وهو التأثير المباشر من اجل خلق التأييد والدعم.

وكما يظهر فهاتين الطريقتين في التغيير تعكسان تعامل القمة مع القاعدة والذي يختلف عن محاولات القاعدة للتغير لان، وكما يقول كل من ماجتليد دومس Machteld Doms وسيرج موسكوفيسي Serge Moscoviciإن التغيير والإبداع الناتج من القمة (ما هو إلا شكل ونتيجة للتطابق، في حين تعبر الثانية- أي تعامل القاعدة مع التغيير - عن ظاهرة مستقلة عن التطابق وتكون معارضة لها) (37)، بمعنى أخر إن تعامل القاعدة مع التغيير يعني وجود درجات من الاختلال في أسس التطابق الاجتماعي تكمن في أسسه حالة وجود الصراع بين المصالح، وهذا الاختلال يسمح لمرور رياح

التغيير.

في الواقع إن فشل عملية التغير والتحديث في أسس المؤسسات تجد جذورها في عدم حصول الأقلية الفعالة على استقلالية وجودها عن المجموعة. ففي الحالة الأولى، أي حالة تمكن الأقلية من الحصول على السمعة الاجتماعية، فالفاعلية السياسية للمجموعات تبقى متأثرة بحالة التطابق لأنها تضع في أوليات عملها الحصول على التأييد الشعبي لها بدلا من تحقيق الأهداف السياسية، لذلك فان المؤسسات السياسية القائمة ستكون نسخة لصيغة التطابق أو في أحسن الأحوال تعبير عن الرؤية المحسنة للتطابق للقائمين عليها، في حين تتميز الثانية أي حالة التقرب والتودد إلى القاعدة، يخلو هذا التصرف من كل فاعلية مؤثرة قادرة على تحديث النظام السياسي ومؤسساته بشكل نوعي، لأن العملية تهدف بالدرجة الأولى الحصول على مشاعر تعاطف القاعدة معها، بمعنى إنها تنهج سلوك عاطفي وليس عقلاني في تحقيق أهدافها. وكما هو معروف إن كل ما يبنى على العاطفة يفقد معنى وجوده مع إشباع حاجيات هذه العاطفة. وتفسر هذه الوضعية ما يجري داخل المجتمع العربي: فلكون تصرف سلطة وتصرف المثقفين هو تعبير عن نتاج قمة في مجتمع متصف بان أغلبية قواعده أمية وجاهلة، فان مجالات التغير في سياسة مؤسساتهم بقت محددة بشرط عدم خلق الاختلال في آليات السيطرة داخل المجتمع، لذلك فان عملها السياسي يستند على تحسين الأوضاع باتخاذ الأفكار كوسيلة للمحافظة على مجالات نفوذها من خلال محاولاتها في استمرار تطابقها مع رؤية القواعد ومشاعرها العاطفية باتجاه سياساتها، بدلا من اخذ الأفكار كمبادئ لتغير الأوضاع بشكل نوعي بكسر حالة التطابق الاجتماعي. ويعود سبب ذلك ليس فقط لما تخفيه سياسات القمة من أهداف باستمرار إستراتيجيتها في البقاء في السلطة وخوفها وترددها بالأخذ بسياسات تغييرية ونوعية قد تقود إلى إخراجهم من اللعبة السياسية، إن فشلوا بتحقيق أهدافها، بل يعود السبب أيضا إلى غياب المبادرات الفعلية والفاعلة لقواعد المجتمع في هذا المجال بسبب ظاهرة الارتخاء الفكري، من جانب ومن جانب أخر، تشكك البعض بمبادئ الديمقراطية والأيمان بها كنتيجة لتبلور المشاعر العاطفية لدى بعض المكونات الفاعلة الأثينية السياسية في مرحلة التحول نحو الديمقراطية بتعميق التطابق الاجتماعي ألاثني فيما بين عناصرها في تفسير فكرة الانفتاح السياسي، بإعطائها معنى للتطابق يترادف مع معنى التعصب العنصري والتطهير القومي، فتقود هذه الوضعية، وحسب رأي مايكل مان Michael Mann في كتابه (الجانب الغامض للديمقراطية) (38) إلى تحريف طبيعة الإجراءات الديمقراطية لصالح مطالب كل أقلية بحقها المصيري وعلى حساب المؤسسات السياسية والمدنية للمجتمع التي يراد تثبيت وجودها: فالمؤسسات السياسية تفرغ من معنى محتواها عندما تخلط الأوراق بين مفهوم الشعب Demos والاثنية Ethnos بمعنى القومية أثناء التحول الديمقراطي، حيث تعطى الأهمية للولاء السياسي القومي بدلا من الولاء المدني لمؤسسات النظام. وكنتيجة لهذا المزج وتحديد هذا الولاء ستعكس المؤسسات ليس ثقافة ورموز الثقافة السائدة وتحدد من بعد سلوكية القائمين عليها بل، ستعكس المؤسسات قيم ورموز ثقافة المجموعات المتصارعة، فتشل من الداخل قدرة المؤسسات على القيام بالتغيير، فتتطور معها تلك الشكوك المتعلقة بعدم قدرة إجراءات الديمقراطية على خلق المجتمع المدني الذي تلعب مؤسساته إلى جانب مؤسسات النظام دورا في إنجاح عملية التحول الديمقراطي.

لقد سهلت هذه الوضعية على قيادات السلطة والمثقفين على الاستمرار في متابعة سياستهم بالشكل

الذي يخدم مصالحهم، وهو ما يفسر بقاء أفكار السلطة وأفكار المثقفين، طائفة على السطح دون تأثيرها على نفسية القاعدة أو في معتقداتها، حيث استمرت هذه الأخيرة – أي القاعدة - في الاعتقاد إن أفكار الديمقراطية كمثال، هي أفكار بيئة أجنبية ونموذج لا يخلو من نفس العيوب التي انتقد عليها المجتمع العربي في غياب الحريات العامة والقمع، وبالخصوص عندما يربط التعذيب الذي جرى في العراق تحت الاحتلال الأمريكي بالنموذج الأمريكي للديمقراطية، ومقارنة تعميق التمزق النوعي للنسيج الاجتماعي لمكونات المجتمع إلى كيانات سياسية مستقلة ومتناحرة، كنموذج للديمقراطية وحالة التمزق الموجودة سابقا في الواقع السياسي كمجموعات تفتقد للاستقلالية السياسية تتحرك بشكل متفاوت أمام التحديات التي كانت تواجهها، حالة السنة والشيعية على مستوى العالم العربي قبل وبعد الاحتلال الأمريكي.

أن الهدف من وراء هذه المقاربة هو إظهار غرابة دعوة الديمقراطية في حماية الحقوق السياسية وعدم قدرتها على خلق المساواة والأمان والعدالة، وكنتيجة لها لا تتجمد كل المطالب السياسية لدى القاعدة بالتغيير، كرد فعل عاطفي لهذا الواقع السياسي فحسب، بل تتحفظ أيضا السلطات السياسية وقسم من المثقفين عليها، في الانخراط بتيارها أو في تطبيق بشكل خجول بعض من مبادئها، تلك التي تذهب في دعم بقاءهم في قمة الهرم السياسي، وبالخصوص إحلال فكرة الانفتاح الديمقراطي عن طريق المشاركة السياسية المحدودة البعد كطريقة للحصول على الشرعية بدلا من فكرة الحصول على هذه الشرعية عبر الحزب الحاكم أو الحزب المسيطر. أو بعبارة ثانية اللجوء إلى أسلوب إعادة ترتيب المجال السياسي في المجتمع من خلال الأخذ ببعض التحولات السياسية بالمعنى السياسي لكلمة السياسة والتي تعني في مجال التطبيق الديمقراطي وحسب رأي كل من ميشيل كامو Michel Camau وجيل مساردير Gilles Massardier (المنافسة، كممارسة أو التأثير على السلطة ومرافقتها بتطوير في إجراءات تعددية المراكز للعمل العام- بمعنى صناعة السياسة- كطريقة لإنتاج الخير العام)(39).

ولكن وكما ذكر سابقا لا يمكن اعتبار هذا الانفتاح ولا السياسات الناتجة عنها، تعبير عن ديمقراطية، لان الديمقراطية الحقيقية، وكما يذهب إلى ذلك وليم انتوني هاي William Anthony Hay، هي تلك التي(تشرك مؤسساتها وثقافتها، الرأي العام في عملية تعبوية لضبط وموازنة السلطات التنفيذية ودور الأغلبية)(40)، الشيء الذي لن نجد له إي شواهد على أرضية الواقع السياسي العربي الحالي: فليس هناك لا تحديد في سلطات التنفيذية، خصوصا عندما يكون رئيس هذه السلطة من المجموعة الحاكمة، بمعنى أخر استمرار تملكه لحق القرار الرئيسي في تغير قواعد اللعبة السياسية في البلد وعدم استقلالية المؤسسات عن الواقع الاجتماعي. ولا هناك تحديد لدور الأغلبية لان في حالة التخلف ووجود حالة غياب الأمن والتطاحن المذهبي، فان المشاعر العاطفية تتغير على ضوء عمق وشدة هذه العوامل في تأثيرها الآني على السلوك السياسي وبالتالي على تكوين الأغلبية، بمعنى أخر إنها أغلبية لحظة وليست أغلبية دائمة الجذور، تتغير ليس على ضوء مصالحها، وإنما على ضوء مشاعرها الآنية، مما يقود بان تأثيرها لا يتحدد فقط على احترامها وتمسكها بالمؤسسات السياسية فحسب، بل تأثير ذلك على شرعية السلطة أيضا في حصولها على استقرارية نظامها وتثبيت قيمها. ويمكن تفسير أنية المشاعر العاطفية بذلك المزج الموجود في ذهنية الفرد بين فكرة الليبرالية وفكرة الأمل بالديمقراطية: فعندما تشكل بيئة التناحر والصراع ضغط قوي على نفوس الإفراد، تنحو

الاتجاهات النفسية نحو البحث عن وسيلة فورية لتخلص من شدة تأثيره، فتبنيها للديمقراطية تفهم كوسيلة للتخلص من تأثير ضغط الصراع، في حين يفترض أن تبني الديمقراطية يعكس إيمان الفرد بالفكرة لأنها تترجم حرية الفرد في اختيار حل من بين مجموعة من اختيارات يتم التوصل إليه عبر المساومة بين المصالح والمواقف المتناقضة والمتعارضة، فاستخدام الديمقراطية كوسيلة وليس كطريقة حياة، تقود إلى إن القوى المتصارعة ستستخدم مؤسسات النظام كأدوات لتحقيق مطالبها الآنية بدلا من تبني هذه المؤسسات كبناء لخلق دولة القانون. بعبارة ثانية إن استخدام آليات الديمقراطية مثل الانتخابات ستتصف بعدم نزاهتها ليس فقط بسبب تحكم المشاعر العاطفية عليها في تقرير سلوكية واتجاهاتها السياسية، بل أيضا بسبب إن المواطنين بسبب ضغط بيئة الصراع والتطاحن هم ليسوا إلا(زبائن للقيادات المحلية والتي هي بدورها زبائن للقيادات الأكثر قوة في المجتمع)(41)كما يقول بذلك (ليري دايموند) Larry Diamond، وبالتالي كل ما تحتويه المؤسسات من قيم ما هي إلا قيم القيادات الحاكمة وليست قيم ثقافة المجتمع أو قيم المؤسسات الديمقراطية. وعليه فان استمرار هذه الوضعية تظهر للعيان، أن تبني المؤسسات كوسائل وليس كقيم لا يعني تحرر الفرد، بل تأطيره بهدف تحقيق أو انجاز بعض الأهداف من بينها تلبية الاستجابة للاحتجاجات السياسية باسم الديمقراطية، بإشباع وهم الفرد بأنه يعيش الحياة الديمقراطية. وهناك فرق بين الواقع وبين وهم الأمل في كون إن هذا الوهم يتم خلقه في غياب فعلي لدولة القانون، لان القانون المطبق ما هو إلا تمثيل وتجسيد لما تختاره هذه النخبة من مبادئ ديمقراطية وتفسيرها الخاصة لها وليس فعلا بالديمقراطية التي تفترض قبل كل شيء ليبرالية المجتمع القائمة على حرية الفرد في التعبير عن نفسه في كل مجالات الحياة .

رابعا:- معطيات المنهج الاستراتيجي والتحول الديمقراطي العربي

يبدو في الوهلة الأولى أن معطيات هذا المنهج يمكن لها أن تفسر وضعية التحول الديمقراطي في المجتمع العربي بسبب كون إن معطيات هذا المنهج تؤكد على دور إرادة الفاعل السياسي في عملية التحول الديمقراطي داخل المجتمع بوضعه إستراتيجية تهدف إلى تغير طبيعة العلاقات السياسية بين ما هو أفقي وما هو عامودي، بمعنى أخر تغير العلاقات بين الحكام والمحكومين من خلال عملية الانفتاح والمشاركة وتثبيت قواعد المؤسسات السياسية في إطار دولة القانون وتنظيم هذا الأخير للعلاقات السياسية بين القوى الفاعلة وتنظيماتها السياسية.

وكما ذكر سابقا إن معطيات هذا المنهج تؤكد على دور المساومة السياسية بين الأطراف في عملية التحول داخل المجتمع بتغير من نمط النظام السياسي القائم لصالح النظام الديمقراطي مدفوعة بعوامل يفترض أن تكون داخلية لا علاقة لها بأي تأثير خارجي. ولكن البحث في ماهية هذه العوامل الدافعة في المجتمع العربي تقود بنا إلى خلاصة بان كل التحولات التي شهدها المجتمع العربي لم تكن عملية تفاعل داخلي بين القوى المتصارعة على السلطة السياسية بل إنها في مجملها لها علاقة مباشرة بالعوامل التالية:-

أولا: تأثير وقع تداخل العامل الجغرافي السياسي والعامل الجغرافي الاقتصادي في التحول إلى الديمقراطية. بمعنى أخر إن عملية التحول نحو الديمقراطية هي نتيجة تأثير البيئة الخارجية على البيئة الداخلية بسبب وجود أزمة دولية، وهذا ما يذهب إليه ادم برزورسكي (Adam

Przeworski(42 في تحليله حيث يشير إلى إن وراء التحولات الديمقراطية تكمن أزمة دولية داخل البيئة الخارجية تحفز البيئة الداخلية على القيام بالإصلاحات السياسية داخل أنظمته السياسية.
في الواقع يتحدد هذا التأثير في العالم العربي بتداخل تأثير الموقع الجغرافي الذي هو نتيجة لوضعية خاصة ومحددة تتصف بوجود بيئة دولية تفتقر إلى الاستقرار السياسي نتيجة تنافس القوى السياسية الدولية على مركز الزعامة العربية في صراعها مع إسرائيل وانفتاح قسما منها على هذه الأخيرة بعقد اتفاقيات سلام معها. لقد دفع وقع هذه الوضعية على انفتاح قيادات سلطات هذه الدول على الأطراف السياسية الداخلية لغرض سحبها إلى مجالها السلطوي، بتكوين أرضية تتمكن الاستعانة بها في مواصلة بناء الدولة الجديدة بمؤسساتها وسلطاتها. ولقد اقتضت الضرورة وبهدف تقوية أسس هذا البناء، الاستعانة بالمساعدات الاقتصادية للدول التي قدمتها واقترحتها هذه الأخيرة، لدعم اقتصاد السوق بدلا من تطبيقات تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، ويضاف إلى ذلك أيضا مساهمتها- إي الدول المانحة للمساعدات -، تسهيل من عملية هذا الانفتاح السياسي على دولة اعتبرت من قبل البيئة المحيطة بأنها عدائية. فتقديم الدعم الاقتصادي لهذه الدول إن أمكن اعتباره كتعويض يهدف إلى تقوية الموقع الجغرافي لدول الانفتاح، كركائز رئيسية في عملية تسوية الحل السلمي بين الدول العربية وإسرائيل، فهو أيضا مساهمة منها في عملية دعم استقرار هذه الدول سياسيا، بهدف مساعدتها اقتصاديا على تجاوز أزمتها الاقتصادية بسبب وضعية الحرب وضعف مواردها الاقتصادية وهذا ما يفهم من خلال تحليل جان نوئل فيرريJean Noel Ferrie بخصوص علاقة الولايات المتحدة بالعالم العربي حيث يشير إلى أن السياسة الأمريكية ومنذ الحرب الباردة كانت تهتم فقط (بالاستقرارية السياسية لهذه الحكومات- العالم العربي-إي الأخذ بنظر الاعتبار العلاقات الإستراتيجية التي ترتبط بها وبمعزل عن علاقات التي تربط بين حكام هذه الحكومات مع شعوبها) (43). وهذه هي حالة مصر والأردن، وحتى اليمن يمكن إدخاله في هذا حقل بسبب دعم الولايات المتحدة لليمن مقابل وقوف قيادات هذا النظام معها في صراعها ضد القاعدة. بعبارة ثانية أن وقع تأثير الصراع السياسي والعسكري ومرافقته بتعمق الأزمة الاقتصادية لهذه الدول، دفعت هذه الوضعية بالقمة السياسية في مجتمعات هذه الدول إلى الأخذ بسياسة الانفتاح على بعض ألأطراف السياسية داخل مجتمعاتهم كوسيلة للتعامل السياسي.

إن لعبة انفتاح القمة على القاعدة لا يعني إن هناك فعلا تداخليه بين الاثنين في القيام بادوار معينة تتوافق مع القدرات السياسية لكل طرف وتهدف في مجملها تحقيق المصالح المشتركة. ويعود سبب ذلك هو في كون قواعد اللعبة في البناء النظام الجديد تفترض أن التداخل الفعال بين الأطراف يجب أن يأخذ له صفة العمل الجماعي، حيث يعتمد كل طرف من أطراف اللعبة على الأخر، وذلك حسب تحليل ميشيل كروزيرMichel Crozier وايهرارد فريدبيرج Ehrard Friedberg(44) في تحليلهما لإستراتيجية عمل الفاعل السياسي داخل المنظمات والتنظيمات، وليس بالاعتماد على طرف خارجي في تقوية بناء النظام. فالتحول السياسي في المجتمع العربي لم يكن سببه تبلور في داخل المجتمع لاتجاهات وتنظيمات تدعو إلى تغير في قواعد اللعبة السياسية كتعبير عن نضج الأطراف السياسية الفاعلة داخل المجتمع بالانفتاح الواحدة على الأخرى، على غرار كل الدول التي وجدت في نفس هذه الحالة، مثل دول أمريكا ألاتينية أو حتى البرتغال مع ثورة القرنفل ضد نظام الديكتاتوري لسلازار Salazar، بل تعكس سياسة الانفتاح هذه، نظرة ورؤية القمة السياسية الخاصة، التي

صورتها تحت ضغط وجود أزمة اقتصادية وعسكرية، في الاستفادة من وضعية دولية معينة وفي توقيت زمني محدد، بالأخذ بإستراتيجية الانفتاح لتقليل من احتمال معارضة البعض لها داخليا، باللجوء إلى تكتيك إشراك اكبر عدد ممكن من القوى السياسية في عملية التفاعل لخلق أرضية تستند عليها، حيث يتم من خلالها – إي الأرضية - تجميد وتحيد محتوى أفكار هذه القوى وذلك لمنع تطور إي نقمة وتوتر لدى مكوناتها، وكل ذلك بهدف محافظة القمة على وجودها في السلطة وكما يقول كل من جان نوئل فيرريJean Noel Ferrie و جان كلود سانتوجي Jean Claude Santucci بان (وجود ترتيبات ديمقراطية هي في الحقيقة ترتيبات سلطوية، إنها مؤسسات وضعت من قبل السلطة لغرض إشباع المطالب بالانفتاح والتي لا تقوض من تفوقها)(45) وسيطرتها السياسية.

إن القول بان التحول الديمقراطي هو تعبير عن رؤية القمة للوضع السياسي للنظام يعني، إن مساءلة القمة غير ممكنة من قبل القاعدة لكونها هي التي ترتب قواعد اللعبة وادوار كل طرف فيها بشكل يمنع كل تعاقب سياسي حقيقي أن يأخذ معناه عند التطبيق. فقد يحدث أن يكون هناك تعاقب سياسي على السلطة ولكن يبقى تعاقب محدد الحدود بما ترغب فيه السلطة وتهدف إليه. إي أن التعاقب لا يذهب عكس توجهات السلطة بل يستمر بممارسة نفس سياسات السلطة ولكن في ثوب أخر جديد. ويمكن تفسير هذا التصرف بعمق الإرث السياسي الذي مازال قائما ومتجسدة في طبيعة العلاقات بين من يملك السلطة ومن لا يملكها. هذا التقسيم يجد تفسيره في الطبيعة النفسية التي تطبع كل من الفريقين، فحينما يتم (تقسيم الأفراد حسب طبيعة افضلياتهم – التي يرغبون تحقيقها أو يحلمون بها – يقود هذا التقسيم إلى إن الأفراد يفضلون بشكل منهجي المجموعة التي تتشابه معهم، كما لو كان هذا الشيء طبيعي، بان مشاعر الأفراد تكون أكثر تسامحا وتعاطفا مع المجموعة التي يعتقدون إنها اقرب إليهم وتكون مختلفة عن تلك التي يحكم عليها بأنها متباينة معهم)(46) كما يقول بذلك هنري تاجفيل Henri Tajfel. ونتيجة لذلك بقت السلطة في العالم العربي محافظة على وضعيتها كمركز تتمحور حولها كل أوجه الصراع المختلفة بسبب العوائد المادية منها والنفسية التي يمكن للمرء التمتع بها في احتلاله للسلطة أو التقرب منها. أما بخصوص الاختلافات التي تبرز على السطح بين هاتين المجموعتين- المحتلة للسلطة والمتقربة لها-، فدرجات تعارضها وتناقضها يبقى مرتبط بقدرة مصادر التعرف وعمليات التماثل فيما بينها لعب دورا في التقليل من درجاتها أو إزالتها بشكل كامل أو في تحديد أبعادها لتكون منحصرة فقط بالعناصر الموجودة في السلطة أو بتلك النخبة المعترف بها من قبل السلطة لإعطاء الانطباع بديناميكية السلطة. بمعنى أخر مادامت هناك عناصر سياسية مهمشة ومحبطة أو مقموعة في المجتمع العربي ومطالبها مستبعد من حسابات السلطة إلا في تحقيق القدر الهزيل منها، ستستمر عمليات الانفتاح السياسي محددة الإبعاد لكونها عملية سلطوية لا تقوم بتوزيع السلطات باتجاه مؤسسات المجتمع المدني(47) لتقوم بمهام مراقبة إعمالها ومساءلتها على ذلك، بل في تأطير ما تخلقه من مؤسسات بإطار مفاهيم السلطة لغرض تثبيت قواعد وجودها.

ثانيا وقع التدخل المتعمد Intentional intervention في إعادة تصميم المؤسساتي Institutional design: ويقصد فيه دور قيادات الأنظمة السياسية العربية في التدخل المتعمد لإعادة تصميم أنظمتهم لتأخذ لها صورة مؤسسات النظام الديمقراطي. وكما هو معلوم وذكر أعلاه إن المنهجية الفردية هي الأساس الذي يرتكز عليه التحليل الاستراتيجي، إي التركيز على نوايا الفاعل السياسي إذا ما أريد فهم إستراتيجية عمله. فانخراط الفاعل السياسي في عملية تغير

المؤسسات تفهم من خلال الدوافع الكامنة في نفسية الفاعل، إي أن عملية التغير لم تحددها عوامل المحيط ولا مرحلية التطور بل ارتباط ذلك بنوايا الفاعل لتصوره للواقع السياسي في القيام بعملية تعديل في صيغة وطبيعة المؤسسات السياسية القائمة حسب المواصفات التي يختارها، فيعكس اختياره هذا منهجيته الفردية في تحليل الأمور والأوضاع، وكما يقول بذلك كل من ريشارد بالم Richard Balme وبرونو كوتريه Bruno Cautrès أن عملية التغير مرتبطة (بالحالة الذهنية للأفراد)(48).

أن القول بان عملية التحول هي من نبع نوايا الفاعل تعني، انه ليس بالضرورة أن إلفوائد التي يمكن أن تجنى من هذه النوايا هي ستكون عام للجميع، فقد يكون المستفيد منها هو صاحب هذه النوايا أو تلك المجموعة التي تتفق نواياها بخصوص وضعية معينة، وحسب رأي روبرت ي كودين Robert E Goodin (إن التغيرات التي مصدرها تدخل متعمد يمكن لها أو لا يمكن لها أن تكون تعبير لما يرغب فيها بالضبط إي فرد أو إي مجموعة فرعية، فيمكن أن يستفاد من منافعها قسم ما أو الكل أو إي واحد منهم)(49)، ويعود سبب ذلك إلى أن ربط التغير والتحول بنوايا الفاعل السياسي في اختياره لنظام معين يعني إن هناك تأثير لوجود هذا الأخير- إي النظام- في بلورة نوايا الفاعل السياسي، لكون وراء تبنيه لنموذج تكمن هناك مجموعة من المصالح يأمل من وراء تطبيق النموذج بتحقيقها وفي مجالات عدة. فما المقصود هنا بإعادة تصميم النموذج المطبق؟

كما هو معروف إن كل الأنظمة السياسية في العالم العربي خلقت ووجدت متأثرة بالأنظمة الاستعمارية تلك التي ساهمت في بناء الدولة وتصميم شكلية المؤسسات السياسية بشكل يتوافق مع استمرارية الحفاظ على مصالحها الحيوية في هذا الجزء من العالم، إلا القليل منها التي حاولت ساعة حصولها على الاستقلال أن تنتهج نظام سياسي مخالف لما تركه الاستعمار من تكوينات ومؤسسات سياسية وقيم وأفكار، وهذه هي حالة الجزائر التي انتهجت نظام سياسي يختلف نوعيا وفكريا عن النظام السياسي الفرنسي، في حين بقت الأغلبية العظمى لهذه النظم متأثر بشكل أو أخر بالتركة الاستعمارية أو في أحسن الأحوال عملت على دمج أسس الاجتماعية للمجتمع في الدولة كما ذكر سابقا. أن التغيرات السياسية التي طرأت على مسيرة البعض من هذه الأنظمة يجب وضعه في إطار الصراع السياسي الداخلي بين النخب السياسية في تملكها للسلطة بحجة دعوتها أحقيتها في ذلك لتملكها أرضية فكرية تطورية وتقدمية أكثر من سابقتها وصفتها بتخلف ورجعية تصرفها السياسي.

إن هذا الاختيار في تغير من طبيعة النظام السياسي لم يكن وليد مساومات ولا حوار بين طوائف هذه النخب، بل في اغلبها كان تعبير عن ممارسة القوة عن طريق التحكم بها من خلال السيطرة على الجيش، كقوة ضاربة داخل المجتمع، فلذلك طبعت اغلب هذه الأنظمة بصفة القهر والقمع والذي برر من خلال تسمية ثورية المرحلة التي تقتضي ممارسة العنف ضد العناصر المعادية للتقدم. وقد وجدت هذه النخب في النموذج الاشتراكي بتطبيقاته في كل الدول الاشتراكية، أرضية لدعم أحقيتها في التحكم بالسلطة وحصولها على الشرعية. بعبارة ثانية لم تجد الشرعية أسسها في قناعة أفراد المجتمع ومجموعاته بل، وجدت لها أرضية في دعم الأنظمة الاشتراكية لها بحصولها على بطاقة تعريف سجل فيها تسمية أنظمة تقدمية وثورية.

ولكن التغير الذي حدث وتسارع في أنظمة العالم العربي مع انهيار الاتحاد السوفيتي افرز نتائج

مهمة من بينها، تجلي النظام الديمقراطي كنظام الأكثر فاعلية في مواجهة ظروف التآكل السياسي الداخلي لأي نظام بسبب شيخوخة القيادات السياسية وعدم قدرتها على مواصلة تفاعلها مع القاعدة لعجزها في تحقيق إشباع حاجياتها ومطالبها المادية والمعنوية، من جهة ومن جهة أخرى، عجزها في تجديد النخبة من خلال التعاقب على السلطة وقدرة هذه النخبة في خلق واستمرارية الدعم السياسي بسبب التحكمية القمعية لأجهزتها. أن ظهور هذه النتيجة قادت إلى أن الشرعية السياسية التي كانت تستند عليها بعض من الأنظمة العربية بتماثلها مع النظام الاشتراكي هي الأخرى أصابها إعصار هذا الانهيار. فتفتت الآليات السيطرة التحكمية بسبب انفضاح عمليات التلاعب بالمشاعر عن طريق خلق الوهم الإيديولوجي، ففسح هذا التفتت مرور الرياح المطالبة بالتغير التي وجدت أرضيتها لدى مجموعة من المثقفين التي بدأت تطالب بضرورة العمل على خلق المجتمع المدني وإعطاءه الحرية في ممارسة حقه في رقابة السلطة. ولغرض تجنب انهيار السلطة ومؤسساتها، لجئت قيادات الأنظمة العربية إلى إجراء تغير في العلاقات الحاكمية داخل أنظمتهم السياسية ليس لكونها مقتنعة بشرعية هذه المطالب- لكونها مستمرة في التحكم بالسلطة كالسابق -ولكن انفتاحها على نخب المجتمع، سيجنبها مشاكل الصراع معها، من جهة ومن جهة أخرى، سيمنحها شرعية اكبر لدى المحيط الخارجي، ولكن هذه المرة لدى الدول الديمقراطية التي أدعمت المشروع، بل والأكثر من ذلك ساهمت بفكرة إمكانية غرز الديمقراطية في المجتمعات غير الغربية، عن طريق استيراد مؤسساتها وقيمها. ولغرض تحقيق هذا الانجاز قامت السلطة بعملية إعادة تصميم المؤسسات Institutional design والتي تعني، وحسب رأي آن هولثوفير Anne Holthoefer(محاولة واعية في تشكيل أو إعادة تشكيل المؤسسات من خلال عملية التغير في الافتراضات التي تستند عليها، القواعد والمعايير وأهداف، المؤسسة المراد خلقها أو إعادة تشكيلها)(50)، أي بعبارة أخرى تعني هذه المحاولة تغير في علاقات الحاكمية باتجاه الذي يذهب إلى فتح باب المشاركة أمام القطاعات الشعبية في المشاركة بعملية صنع القرار، أي إدماج كل ما يأتي من الأسفل مع ما يصدر من الأعلى بخلق عملية تفاعل تهدف إلى:-

أولا:- تحقيق الاستقرار السياسي

وثانيا:- إلى زيادة درجات شرعية السلطة لدى القاعدة وذلك عبر إستراتيجية المحافظة على البقاء.

وحسب رأي جيري ستوكير Gerry Stokerتشير الحاكمية هنا إلى(القواعد والإشكال التي تقود إلى صناعة القرار بشكل جماعي. وتعني صناعة القرار بشكل جماعي، إن القرار لا يصنع من قبل فردا واحد بل من قبل مجموعة أو أفراد أو تنظيمات أو أنظمة التنظيمات. وأن الإشارة إلى هذه القواعد تشمل ما هو شكلي وغير شكلي وتشير إلى أن صناعة القرار تتم عبر الإجراءات المؤسسية وتتصف باستقرارها النسبية والذي لا يعني بالضرورة إنها ثابتة (51) أي غير قابلة للتغير.

أن إعادة بناء مؤسسات النظام بهذه الطريقة في المجتمع العربي، لم تشارك ولم تساهم القاعدة في وضع أسسها، بل كانت وليدة معالجة السلطة للتغيرات التي أحدثها انهيارنموذج سياسي ممثلا بالاتحاد السوفيتي كما ذكر أعلاه أو في حالة الإفلاس السياسي لإيديولوجية النظام كما هي الحالة ألان في سوريا، لذلك فأن عملية إعادة البناء أو محاولة إعادته تعبر عن عقلانية القيادة التي تعكس تصور السلطة لعملية الحراك السياسي والتي ترى في عملية الانفتاح الكامل خطر يهدد استقرار

النظام، ولذلك فقد قامت أو تقوم بتحديد أبعاد هذا البناء بشكل مسبق قبل الانفتاح بترتيب منسقاته وذلك بالشكل الذي يفهم من استخدام فيليب بيتت Philip Pettit لمصطلح عملية إعادة تصميم المؤسسات كعملية لتغطية (التدخل في أي من الترتيبات التي تنسق سلوك الأفراد في المجتمع)(52)، بخلق مجال معين وهو حق التصويت كدليل على وجود الديمقراطية، عملية تهدف إلى إبقاء القاعدة تحت سيطرة سلطتها. فاستطاعت السلطة- في بعض الأنظمة أو تحاول انجازه اليوم – استغلال آليات حق التصويت، لتفادي انتقادات الخارج لها بعدم انفتاحية مجالات الحراك السياسي أمام الجميع، أو لتخفيفها. إن رفضها عدم الانفتاح الكامل على القوى الفاعلة والحيوية داخل المجتمع يتجسد بتلك الممارسات الهادفة لتحجيم قوة قوى سياسية معينة بذاتها ومبررة ذلك بأهمية دورها ومركزية وجودها في المحافظة على السلم الاجتماعي والاقتصادي، تبرير يقوم على حجتين:-

الأولى: عدم نضج القواعد في مساهمتها بعملية المشاركة السياسية،

والثانية: في خطر الأهداف الإيديولوجية لهذه القوى السياسية.

فمن خلال ربط بين إشعار الأخر بالخوف من الفوضى وطمأنة الأخر – فرد أو قوى خارجية – بقدرتها في المحافظة على استقرار النظام بتحديد مجالات الديمقراطية، يسمح لها هذا التبرير في استمرار السلطة بتمركزها في قمة الهرم السياسي وتتفادى بذلك انفلات السلطة من بين يديها.

إن إعادة بناء النظام على هذه الشاكلة في حصر ديمقراطية النظام فقط بوجود الانتخابات تذهب عكس معطيات منهجية التحليل الاستراتيجي التي تؤكد على أهمية التبعية المتداخلة للقوى الفاعلة داخل المجتمع في العمل سوية، (فقدرة كل طرف في تحقيق أهدافه تعتمد على كيفية تصرف الأطراف الأخرى وبالتالي فان كل طرف يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار عند العمل، تصرف الأطراف الأخرى)(53) كما يذهب إلى ذلك كل من ديفيد لاك David A. Lake وروبرت بول Robert Powell ولكن اتخاذ قرار تعديل في طبيعة عمل المؤسسات فقط من قبل القيادات يعني عدم اعترافها بوجود الأطراف الثانية في المجتمع لضعفها السياسي، بسبب عدم وجود أي تغير في طبيعة علاقة القمة مع القاعدة كنتيجة لاستمرارية تبعية وإتكالية هذه الأخيرة اقتصاديا عليها، والتي تؤثر أيضا بدورها في إضعاف المجتمع المدني في عدم قدرة هذا الأخير من تحقيق استقلاليته عن السلطة.

أن تصرف السلطة بتفردها بعملية التحول، يعكس اعتقاد القمة إنها بمقدورها خلق قاعدة سياسية تدعم اتجاهاتها السياسية وبدون اللجوء إلى تغير فعلي في علاقات الحاكمية، وهذا ما هو قائم ألان في كون كل الأحزاب المسيطرة في برلمانات الدول العربية هي من خلق القمة السياسية، فليس هناك إذن أي فرق بين تلك السلطات التي تخلق أحزابها في ظل أنظمة الحزب الواحد وبين أحزاب المسيطرة – الغالبية كما تسمى- والتي هي من خلق السلطة في البرلمانات العربية إلا في وضعية واحد، هي وجود التصويت في الثانية وغيابه في الأولى، وبالتالي فمن الممكن الاتفاق مع رأي لاري دايموند Larry Diamond في انتقاداته لحالة الديمقراطية في العالم النامي والتي من بينها العالم العربي، حيث يقول إن(في المرحلة ما بعد الشيوعية وفي أماكن أخرى من العالم النامي، أصبحت الديمقراطية ظاهرة سطحية تعاني إشكال متعددة من سوء الحكم وتواجد قوات شرطة وامن قمعية وسيطرة اوليغارشية محلية، والبيروقراطيات الدولة تتصف بعدم كفاءتها، مع وجود قضاء فاسد وصعوبة في الوصول إليه، وان النخب الحاكمة يزدرون من سيادة القانون ويرفضون مساءلتهم من

قبل الأخر إلا من قبل أنفسهم. والكثير من الناس في هذه البلدان وخاصة الفقراء هم مواطنين فقط بالاسم ولا يملكون غير قنوات قليلة للمشاركة السياسية. والانتخابات ما هي إلا مسابقات بين طرفين من الأحزاب، واحدة فاسدة والثانية زبائنية)(54).

إن هذا التشخيص يجد ما يبرره، ففي الواقع إن المشكلة التي عانتها الأنظمة «الديمقراطية « في العالم العربي تكمن في حالة المزج بين تصرف التدخل المتعمد من قبل السلطة في تغير الأوضاع وبين استيراد فكرة الديمقراطية كحاجة استهلاكية من بين الحاجيات الاستهلاكية التي تستوردها من الخارج. فعندما تستخدم الفكرة كوسيلة استهلاكية، فيمكن للفاعل المتدخل تغير ليس، من طبيعة الوسيلة -لأنها تفضي عليه بنتائج ايجابية – بل في تغير من أهداف الوسيلة نفسها لكي تتوافق مع توجهات تدخله السياسي، كما وكأن التوجهات والأهداف هي وجهان لعملة واحدة للديمقراطية. في حين وكما ذكر أعلاه، إن الديمقراطية هي قبل كل شيء طريقة حياة وليست فقط أداة لامتصاص النقمة لغرض توظيفها لصالح السلطة. فإذا ما أخذت الديمقراطية كوسيلة فقط فيعني هذا عدم الاعتقاد بها فعليا وإنما استغلالها لتحقيق منافع معينة. وتتجلى استهلاكية الديمقراطية كوسيلة بشكل خاصة، إذا ما استطاع الفاعل السياسي في المحافظة على إبقاء حالة إتكالية القاعدة باتجاهه، وذلك من خلال قدرته بتحقيق الإشباع المباشر للقاعدة، فيمكن له بهذه الحالة التلاعب بالأهداف وما تحتويه الوسيلة من أفكار وقيم أيضا. ولا يعني هنا التدخل المتعمد للفاعل السياسي – السلطة - في تحرير بعض مجالات السياسة من سيطرته، ديمقراطية المجتمع والنظام، لان ترك للقاعدة مجالا للتنفيس عن ما يجول في خاطرها من أحلام وأمال، لا يذهب هذا التنفيس ضد توجهات السلطة، فحسب تحليل دانيل برومبيرج Daniel Brumberg (أن إعطاء مجال للمعارضة للتنفيس عن نفسها فان صمام التنفسي يستجيب إلى الحد الأدنى لمطالب المعارضة في المشاركة السياسية.... ولكن دون تقويض من سيطرة النظام بشكل نهائي)(55)، ويعود سبب ذلك إلى كون أن السلطة هي التي خلقت هذا المجال للتنفيس، ولكون إنها خلقته فيعني ذلك انه تحت سيطرتها ويمكن لها استغلاله بالشكل الذي يتراء لها، بهدف إعطاء صورة للداخل وللخارج بديمقراطية نظامها واستقراره.

أن تحليل هذا الاستقرار المنشود، ومع استمرار هذه الوضعية، وإذا أمكن لنا استعارة تحليل جان نؤيل فيرري Jean-Noël Ferrié بخصوص التطور في العالم العربي، يبين هذا التحليل، بان هذا الاستقرار لا يمكن اعتباره حالة نموذجية وإنما يعكس محاولة نوايا الفاعل السياسي في(إعادة قيادة الترتيبات المناسبة وبشكل غير محدد المعالم....... ومستندة على تزوير الافضليات) (56)، بهدف كما ذكر أعلاه، إبقاء السلطة بيد مالكي القوة في المجتمع. إي بعبارة ثانية استخدام وضعية "الديمقراطية" لغرض البقاء في السلطة أطول وقت ممكن بتحريف ليس مفاهيمها، بل أسلوب استخدامها لتحقيق مصالح مالكي السلطة، وكما يقول عبد الحق عزوزي Abdelhak Azzouziإن كل محاولات السلطات في دول المغرب العربي – ويمكن إضافة مصر أيضا- في سنوات التسعينيات من القرن العشرين بالانفتاح اقتصاديا وسياسيا، لمواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لبلدانهم لم تقود هذه السياسة إلى (بروز طبقات قادرة على وضع السلطة في خطر)(57) ويعود الفضل ذلك إلى قدرة هذه السلطات في التلاعب بالآفضليات السياسية من خلال سياسة التدخل المتعمد التي تسلكها في، إما بتعميق حالة الاتكال على الدولة، أو في اختيار من بين النخبة السياسية مجموعة تعول على دعمها لها وتستند عليها.

كخلاصة لما توصل إليه هذا التحليل، فيمكن للمرء إن يذهب إلى القول، إن كان هناك سند لمعطيات المنهج الاستراتيجي في التحول السياسي نحو الديمقراطية يتجسد بالتدخل المتعمد للفاعل السياسي في إعادة بناء مؤسسات النظام، إلا أن هذا التحول يتم على ضوء شرط توافق بين، أهداف التغير في تحسين من طبيعة العلاقات الحاكمية، وقدرة السلطة القائمة بتحقيق مصالحها في البقاء على قمة الهرم السياسي. وعليه وفي ضوء ما تم بحثه في مجال واقعية معطيات المناهج السياسية المقارنة، يمكن التأكيد على إن الديمقراطية العربية التي أريد تطبيقها أو طبقت ما زالت ديمقراطية غير ليبرالية ولكونها كذلك فلابد من بحث أين يكمن عجز الديمقراطية العربي.

المصادر

Ayubi Nazih N. Over-stating the Arab state: politics and society in -1 the Middle East. I. B. Tauris; Édition . 1996

Chaudhry Aziz Kirin, Le Prix de la richesse: économies et les -2 institutions dans le monde arabe. University of California Press, 1999

Richards Alan. Waterbury John. A political economy of the Middle -3 East. Westview Press Inc; Édition : 3rd Revised edition . 2007

Diamond Larry. Rethinking Civil Society. Toward Democratic -4 .Consolidation. Journal of Democracy 5/3 July 1994, p. 5

Vanhanen Tatu. Prospects of Democracy: A Study of 172 -5 Countries. Routledge. 1997. P. 123

Owen Roger. State, power and politics in the making of the modern -6 Middle East. Routledge Édition : 3rd Revised edition. 2003. P. 16-17

Oliver Kelly. Colonization of psychic space. A psychoanalytic social -7 theory of oppression. University of Minnesota press. 2004. P. 90

Alterman Jon B. The False Promise of Arab Liberals. Policy -8 Review. June/July. 2004, N°. 125. P

Catusse Myriam. Ordonner, classer, penser la société:Les pays -9 arabes au prisme de l’économie politique. in. Picard Elizabeth La Politique dans le monde arabe. Paris, A. Colin, 2006, PP. 215-238

Lewis Bernard. The Shaping of the Modern Middle East. New -10 York. 1994, pp. 45-46

Kedouri Elie, Democracy and Arab Political Culture Washington: -11 .The Washington Institute for Near East Policy, 1992. P. 15

Perlmutter Amos. «Wishful Thinking about Islamic -12 Fundamentalism,» Washington Post, January 19, 1992

Tessler Mark. Islam and democracy in the MIDDLE EAST: The -13 impact of religious orientations on attitudes toward Democracy in four Arab countries. Comparative Politics. 34 April. 2002. PP. 337-354

Ursula Ettmueller Eliane. Islam and Democracy. Astrolabio. -14

Revista internacional de filosofía. Año 2006. N° 3. P. 18

Ahrar Ahmad Islam and Democracy: Text, Tradition, and History. -15 The American Journal of Islamic Social Sciences. 20. Winter 2003. P. 23

Sachedina Abdulaziz, Guidance or Governance? A Muslim -16 Conception of “Two-Cities,” The George Washington Law Review. Volume. 68. N° 5/6 JULY/SEPTEMBER. 2000. P. 1079 1080–81

Mestiri Soumaya Public Debate, Shûra, (overlapping) Consensus, -17 Ijma: Toward a Global Concept of Democracy. in. R. J. Macer Darryl and Saad-Zoy Souria. Asian-Arab Philosophical Dialogues on Globalization, Democracy and Human Rights. Published by UNESCO Bangkok. 2010. P. 38

Sachedina Abdulaziz, The role of Islam in the public square. -18 Guidance or Governance? Amsterdam University Press. 2007

Justice Tassaduq Hussain Jillani. Democracy and Islam: An -19 Odyssey in Braving the Twenty-First Century. Brigham Youhg University Law Review. Volume 2006, N°3. P. 732

Inglehart, Ronald “Culture and Democracy,” in. Lawrence E. -20 Harrison and Samuel Huntington. eds. Culture Matters: How Values .Shape Human Progress. New York: Basic Books, 2000. P. 96

Fromm Erich. To have or to be? Abacus books. London 1990. P.-21 28

22 - نفس المصدر أعلاه. ص. 36

Frangie Samir. L’exigence de la société civile. Revue Esprit. Juin-23 1991. P. 91

Elshaug, C. Metzer, J. Personality Attributes of Volumeunteers and-24 Paid Workers Engaged in Similar Occupation Tasks. The Journal of .Social Psychology, 141(6), 2001. PP. 752-763

Nehme Michel G. Fear and anxiety in the Arab World. University -25 press of Florida. 2003. P. 7-11

Coleman James. Foundations of Social Theory. Belknap Press of -26 Harvard University Press. 1998. P. 302

Coleman James. Social capital in the creation of human capital. -27
American Journal of Sociology. Volume. 94, 1988. P. S98

Ritaine Évelyne. Cherche capital social désespérément. Revue-28
Critique internationale. N°12 - juillet 2001. Presses de sciences
politique. P50

Bekkers René. Participation in Volumeuntary associations: -29
relations with resources, personality, and political values. Paper
presented at the 5th Conference of the European Sociological
Association, Helsinki, August 28 - September 1, 2001. P. 16

Otayek René. Démocratie, culture politique, sociétés plurales. Une-30
approche comparative à partir de situations africaines. Revue
.française de science politique. 47e année, N°6, 1997. P. 801

Calame Pierre. La Démocratie en miettes . Paris: Charles Léopold -31
Mayer. 2003. P. 302

Safran William. Paradigms in comparative politics. A critical -32
review. in. Thiriot Céline. Marty Marianne. Nadal Emmanuel. Penser la
politique comparée: Un état des savoirs théoriques et
méthodologiques. Karthala. 2004. P. 44

Mayoraz Éric-Alain, Parti-État. Approche au travers des cas de la-33
Tunisie et de la Côte d'Ivoire, éd. Institut universitaire des hautes
.études internationales, Genève, 1989. P. 26

Brasseul Jacques. Le déclin du Monde musulman à partir du -34
Moyen âge : Une revue des explications. Revue région et
développement. N° 19. 2004. P. 25

Dobry Michel. Valeurs, croyances et transactions collusives. Notes -35
pour une réorientation de l'analyse de la légitimation des systèmes
démocratiques. in. J. Santiso, dir. , À la recherche de la démocratie.
Mélanges offerts à Guy Hermet, Paris, Karthala.. 2002

Brumberg Daniel. Authoritarian Legacies and Reform Strategies in -36
the Arab World . in. R. Brynen, B. Korany et P. Noble, éds, Political
Liberalization and Democratization in the Arab World. Theorical
.Perspectives. Volume. 1. 1995. Boulder, Colorado, Lynne Rienner

Doms Machteld. Moscovici Serge. Innovation et influence des-37 minorités. in. Sous La direction Moscovici Serge. Psychologie sociale. PUF. 1984. P. 87

Mann Michael, The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic -38 .Cleansing Cambridge University Press, 2004. PP. 55–69

Camau-Michel. Massardier Gilles. Démocraties et autoritarismes --39 Fragmentation et hybridation des régimes. Karthala. 2009. P. 8

Hay William Anthony. What Is Democracy? Liberal Institutions and -40 Stability in Changing Societies. Orbis: A Journal of World Affairs 50. 1. 2006. P. 136

Diamond Larry. The Democratic Rollback The Resurgence of the -41 Predatory State. Foreign Affairs, March/April . 2008

Przeworski Adam, Democracy and the Market : Political and -42 Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America , Cambridge, Cambridge University Press, 1991, p. 98-99

Ferrié Jean-Noël. Théories et pratiques de la réforme dans le -43 monde arabe:Réformisme graduel ou transition accélérée. Transcontinentales. 1, 1. 2005. P. 31

Crozier Michel, Friedberg Ehrard. L'acteur et le système. Seuil. -44 1992

Tajfel Henri , Social Psychology of Intergroup Relations, Annual-45 .Review of Psychology. 33, 1982, p. 1-39

Ferrié Jean-Noël. Les limites d'une démocratisation par la société -46 civile en Afrique du Nord . Maghreb-Machrek, N°175. 2002

Ferrié Jean-Noël . Santucci Jean-Claude . et Collectif. Dispositifs -47 de démocratisation et dispositifs autoritaires en Afrique du Nord. CNRS. 2006

Balme Richard. Cautres Bruno . La rationalité et les fondements .-48 sociologiques de la démocratie. L'Année sociologique. Volume. 47, N °2. 1997

Goodin Robert E. Institution and their design. in. Goodin Robert E -49 (edited by). The theory of institutional design. Cambridge university

press. 1996. P. 25

:Holthoefer Anne. Building International Institutions -50

The Role of Practical Knowledge in the Process of Institutional

Design. Paper prepared for the Midwest Political Science Association
Annual Conference, Chicago. April. 2006. P. 2

Stoker Gerry. Designing Institutions for Governance in Complex -51
Environments: Normative ,Rational Choice and Cultural Institutional
Theories Explored and Contrasted. Economic and Social Research
Council Fellowship. Paper. N° 1. 2004. P. 3

Pettit Philip. Institutional design and rational choice. in. Goodin -52
Robert E (edited by). The theory of institutional design. Cambridge
university press. 1996. P. 55

Lake David A. Powell Robert. Strategic Choice and International -53
Relations. Princeton University Press, 1999, P. 3

Diamond Larry. The Democratic Rollback. The Resurgence of the -54
.Predatory State. Foreign Affairs, March/April 2008

Brumberg, Daniel. Liberalization versus Democracy:-55
Understanding Arab Political Reform. Democracy and Rule of Law
Project. Paper. N°. 37. Carnegie Endowment for International Peace,
2003. p. 6

Ferrié Jean-Noël. Théories et pratiques de la réforme dans le -56
monde arabe: Réformisme graduel ou transition accélérée.
Transcontinentales. N°1. 2006. P. 37

Azzouzi Abdelhak. Autoritarisme et aléas de la transition -57
démocratique dans les pays du Maghreb. L’Harmattan. 2006. P. 45

الخاتمة

عجز آليات عمل الديمقراطية العربية

لا يمكن لأي باحث إن أراد أن يكون موضوعيا في بحثه، مقارنة الديمقراطية في العالم الغربي مع ما هو موجود في العالم العربي. فمحاولة إيجاد أوجه الشبه والفوارق بين شيئان يختلفان من زاوية النوع والكيف هي، عملية تنطوي على مغالطة علمية، لان موضوع الديمقراطية في العالم الغربي تجد وجودها في صيرورة المجتمع عبر تاريخه، في حين تعتبر الديمقراطية بالنسبة للعالم العربي، نقلة حضارية اقتبسها لملائمة وجوده مع الآخرين. ويجب الإشارة هنا انه ليس بالضرورة أن تكون النقلة مطابقة للأصل وذلك بسبب ظروف بيئة المنقول إليها هذه النقلة، فهناك اختلافات مهمة وجوهرية لعبت في خلقها ظروف الزمان والبيئة وكانت وراء أرضية الاختلاف، ولكن الاكتفاء فقط بالقول بان هناك اختلاف فيما بين الاثنين، لا يجيز في نفس الوقت استباحة ما في الأصل من أفكار وتصرف باسم الواقعية أو باسم المرحلية. فبما انه تم الاتفاق على تثبيت النقلة كنظام سياسي، فلابد من الالتزام بالإطار العام للنظام، بالأخذ عند التطبيق بالآليات الضامنة لعمله وصيرورة وجوده، وإلا فان الوقوف عند الإطار العام فقط دون التفاصيل، سيعني إمكانية تحول النظام من نظام أريد له أن يكون ديمقراطي ليبرالي إلى نظام ديمقراطي غير ليبرالي، الذي يتصف بوجود انفتاح سياسي مع غياب انفتاح ديمقراطي حقيقي، وذلك حسب المعنى الذي يستخدمه كل من ريكس برينين Rex Brynen وبهكات كوراني Bahgat Koranyوبول نوبل Paul Noble في تفريقهم بين السياسة التحررية والسياسة الديمقراطية، حيث تعني بالنسبة لهم السياسة التحررية (توسيع المجال العام – للحريات - من خلال الاعتراف بالحريات السياسية وحمايتها وبالخصوص تلك المتعلقة بقدرة المواطنين على المشاركة بحرية بخطاب سياسي والتنظيم وذلك بهدف متابعة مصالح عامة، في حين تستوجب السياسة الديمقراطية توسيع المشاركة السياسية التي تمنح المواطنين الوسيلة الحقيقية والتي لها مدلولها، في مراقبة السياسة العامة)(1) للسلطة.

في الواقع إن المشكلة التي يعاني منها اليوم المجتمع العربي هو إن اغلب الأنظمة السياسية العربية تنص في دساتيرها على دور وأهمية الحريات العامة والمدنية وضمان احترامها، ولكن ترجمة هذه الحريات إلى الواقع عبر قدرة المواطنين في مراقبة سلطاتهم ما زالت تشكل العقبة الكبرى في عملية التحول الديمقراطي. ويكمن سبب ذلك إلى تصورات السلطة لمعنى دور القانون والحرية. فماذا يعني القانون من الزاوية النفسية بالنسبة للقيادة؟

أولا:- كيف يفهم دور القانون

يمكن للمرء الجزم بان القانون بالنسبة للقيادات السياسية العربية لا يعني سيطرة مؤسسات النظام في تنظيم المجتمع فقط، بل يعني سيطرة القمة السياسية وحريتها في توزيع الأدوار، بالشكل الذي يتوافق مع مصالحها. فكل مساس بالقانون بنقده أو المطالبة بتوضيح عمله، يفسر بكونه مساس بهيبة السلطة، حيث ينظر إلى هذه المطالبة كتدخل يهدف إضعاف رؤية السلطة السياسية بخصوص تنظيم المجتمع. فعلى الرغم من تنوع القيادات السياسية، أو درجة اختلاف شعور المواطنين بتمتعهم بنوع من الحرية في التعبير أو الاعتقاد، إلا إن هناك تشابه في مواقف السلطات بخصوص هذا الموضوع،

فهيبة السلطة تعني هيبة القيادة ولا دخل لها بالمؤسسات، بدليل وعلى سبيل المثال، عدم قدرة أجهزة الاتصالات الجماهيرية تناول من قريب أو بعيد مرض من يحتل قمة الهرم السياسي، بشكل علني دون المخاطرة بتعليق عملها أو محاسبة المسؤول في نشر الخبر، مع استثناء واحد عندما تعلن هي بنفسها خبر ذلك، فكل ما يحيط بهذه القمة يعتبر من أسرار التي لا يجوز البوح بها على الملأ. إن استمرار هذه الظاهرة لها في الواقع علاقة مع العجز في فهم الديمقراطية في هذه الأنظمة، فماذا يعني هذا العجز وكيف يؤثر على فهم دور القانون؟

إن العجز الديمقراطي الذي يعيشه المجتمع العربي، وبالنسبة لكل من ابراهيم البداوي Ibrahim El Badawi وسمير المقديسي Samir Makdisi (2) وفي كتابهما المعنون (الديمقراطية في العالم العربي) يعود إلى أوضاع المجتمع السياسية. فالكاتبين يخلصون إلى فكرة أن العجز في الديمقراطية في العالم العربي يكمن وبشكل كبير في العوامل السياسية والاجتماعية مما هو في العامل الاقتصادي، في غياب تلك السياسات الهادفة إلى معالجة الأضرار الاجتماعية التي تسببها الانقسامات العرقية واللغوية والدينية أو جميعها. بعبارة ثاني أن فشل السلطة السياسية في وضع السياسات التي تهدف إلى إيجاد حلول لإمراض المجتمع، هو في أرضية العجز الديمقراطي في المجتمع. أن هذا التأكيد لا يفسر في الواقع عجز الديمقراطية لان دول مثل الهند تتنوع فيها الانقسامات العرقية والدينية واللغوية، لم تمنع هذه الأخيرة من ديمقراطية المجتمع الهندي.

في الواقع تكمن مشكلة العجز الديمقراطي في العوامل النفسية لقيادات السلطات العربية وليس في الظروف الموضوعية المذكورة فحسب. فعلى الرغم من أهمية دور هذه الظروف وبالتداخل مع العامل الاقتصادي في خلق التخلف، فان معالجة هذه المشاكل من قبل السلطات العربية تبقى متوقفة على قوة مصادرها الحيوية في التصدي إلى ذلك، فهناك من استطاع في تحقيق التطور وهناك مازال يعاني من مشاكلها، ولكن لا يمكن الجزم بعدم فاعلية سياسات السلطات السياسية في هذا المجال، إلا إن عجز في التطور الديمقراطي ما هو إلا نتيجة للعجز في التكوين النفسي لشخصية الفرد العربي وبالخصوص القيادات لان هذه الأخيرة تجسد المثل الأعلى الذي يفترض إن يتبع، ويتجسد هذا العجز في عدم قدرة الفرد على التميز بين معنى المنافسة كطريقة للوجود وبين الصراع و البحث على الظفر لإثبات الذات. فماذا تعني السلطة بالنسبة للمجموعات القيادية وتعنتها في الاستمرار بالتمسك بها؟

في الواقع عند تحليل الأمور السياسية لابد الانطلاق بشكل دائم من الواقع لكي يتمكن الباحث من صياغة الأفكار المفسرة لهذا الواقع وليس بالعكس الالتزام المسبق بالمعطيات الجاهزة والتحليلات السياسية القائمة لتفسير الواقع. وانطلاق من هذه الفكرة فأول شيء يجب التركيز عليه في هذا الموضوع هو الوقوف عند سيرة القيادات العربية عبر خطاباتهم والأفكار التي يطرحونها في أللحظات الحرجة من حياتهم أو تلك التي يرددونها بشكل دائمي في كل لقاء أو مع كل تصريح مقدم من قبلهم من اجل معرفة الصورة التي يفهمون من خلالها دور القانون. إن أول ما يصادفه الباحث في خوضه معطيات هذا الواقع يجد إن هناك ترديد مركز لدى كل هذه القيادات على مفهوم البطولة كصفة للشجاعة ومرادفة للرجولة التي تحاول هذه القيادات ترسيخها في نفسية وذهنية المواطن العادي، وذلك بربط معنى البطولة بالرجولة وبالشجاعة وبالقيادة، بمعنى أخر ليس كل رجل قادر على القيادة، فالقادر على قيادة المجتمع هو ذلك الذي الشجاع الذي يشعر بأهمية مركزية وجوده في

تغير الأمور من حوله.

وكما هو معلوم إن قيم ثقافة أصول المجتمع العربي البدوية والريفية مازالت - وعلى الرغم التطور وتأثير الحداثة –تمارس تأثيرها في تكوين الشخصية العربية وبالخصوص في موضوع الرجولة وترابط هذه الأخيرة مع مفهوم القوة والسيطرة. فقيم الثقافة العربية هي ثقافة رجولة أي تلك الثقافة التي تحصر ممارسة القوة والسيطرة بيد الرجل- حتى ولو كانت هناك مشاركة من قبل المرأة فالعمل السياسي يطلب منها أن تسترجل على حساب أنوثتها -. ولا تختلف هذه الثقافة في هذا المجال عن قيم الثقافات الأخرى في أصولها السوسيولوجية والنثروبولوجية إلا من زاوية التركيز بشكل اكبر على فكرة الرجولة بسبب وضعية ظروف المجتمع البدوي المادية والاجتماعية القائمة على مواجهة الفرد لصعاب الترحال والتصدي للغزاة والدفاع عن النفس. ففكرة الرجولة لا تعني الفرق بين جنسين، بل لها معنى أعمق من ذلك، فبالنسبة لريتا ماي كيلي Rita Mae Kelly وجورجيا دوريست–لاهتي Georgia Duerst-Lahti يتحدد هذا المعنى بالعلاقة مع سلطة القيادة، فمن (يكون في موقع الرجولة يمارس هذه الرجولة للتمتع بالحصول، في المواقف الحاكمية، على صفة القيادة)(3)، أي بعبارة ثانية تتجسد الرجولة في قدرة الفرد على قيادة الآخرين، حيث تسهم هذه القيادة في منح الفرد فرصة تحقيق تقديره الذاتي الذي يمكن له الحصول عليه عبر عامل السلطة ومواجهة الظروف الصعبة في التحكم بها. ولا تتحدد مجالات السلطة فقط بالمجال العالم السياسي، بل إنها تشمل كل مجالات الحياة، لذلك فان ترجمة الفرد لرجولته من خلال ممارسة علاقات التأثير ونوعية ودرجات هذه الممارسة تتحدد على ضوءها نوعية القيادة التي من خلالها يأمل الفرد بالحصول على تقدير ذاتي كبير يزيد من درجات رجولته أمام الآخرين.

في الواقع إن تحليل هذا التركيز على صفة البطولة والرجولة في العالم العربي لها علاقة مباشرة مع التكوين النفسي لقيادات أنظمة هذا العالم، حيث نجد أن وراء التركيز على أهمية الرجولة عاملين:

-الأول ويتعلق في الأرضية الاجتماعية لهذه القيادات وتداخلها مع وضعيتها الاقتصادية التي خلقت لديها نوع من الشعور بالاستلاب بمقارنتها مع ظروف محيط البيئة التي نشأت فيها وترعرعت.

-والعامل الثاني ويتعلق في تفسيرها للحماية الاجتماعية والنفسية التي نشئت في حضنها ودورها في خلق تلك النزعة لديها في أهمية موقعها الاجتماعي والتفردي بمقابل عناصر المحيطة بها. بمعنى أخر تعكس تقديم القيادات العربية نفسها كرجال أبطال، وجود ضعف في التكوين النفسي للشخصية التي تتسم بتدني شعور التقدير الذاتي لهذه القيادات في لحظة معينة من لحظات التكوين النفسي لشخصيتها.

أن شعور الشخص بغياب التقدير الذاتي يخلق تلك النفسية الباحثة على السلطان- بكل أصنافه وإشكاله - كوسيلة للهروب إلى الأمام من ضغط القلق الوجودي الذي في أساسه يكمن الشعور بدونية موقعها –إي الشخصية - في لحظة من لحظات تكوين شخصيتها حيث يفسر البحث عن القوة والسلطان كآلية للحصول على التقدير الذاتي المفقود في مقابل النفس وفي مقابل الآخرين. فالتمكن من القوة يفسر من قبلها- إي القيادات - ليس كعمل بطولي فحسب بل له علاقة بشجاعة رجولتها بترجمتها إلى الواقع عبر عملية كبتهم وقمعهم للآخرين لان تفاضل موقعها مع الآخرين لا يمكن له أن يتحقق إلا عبر الشعور بأهمية موقعها المركزي وغير العادي بإرغام الآخرين بالخنوع إليها- بكل ما في هذه الكلمة

من معاني -، خصوصا وان نجحت في انجاز عمل معين وفي لحظة معين من الزمن والمبالغة بهذا الانجاز حيث يساهم هذا الانجاز وخنوع الآخرين لها في تضخيم من اناها.

في الواقع يظهر هذا الترابط في ذهنية هذه القيادات في تركيزها على ربط الرجولة بالشجاعة في عملية قمع الأخر، على تلك النزعة القوية للأنانية المركزية لذاتيتها التي ترفض قبول إي شعور غيري باتجاه الأخر، وان تحكم هذه النزعة في مسيرة سلوكيتها السياسية يترتب في منظورها واجب التزام كل من يحيط بها بان يكونوا امتداد لها ليس في التماثل معها بل في إجبارهم شعوريا أو لا شعوريا على تبعيتهم لها لان خلق روح التبعية بالنسبة لها تعني شيئين:

فأولا تتمكن من خلالها إحلال حماية وحب الأمة محل حماية وحب الأم أو إي إنسان أخر اثر عليها في لحظة معينة من حياتها حيث يشكل هذا الإحلال بالنسبة لها تعويض عن تلك العاطفة المفقودة والتي كانت وراء شعور تدني موقعها وفقدانها للتقدير الذاتي.

وثانيا تعني صفة التبعية قمع وغلق كل منافذ الاستقلال الذاتي للآخرين بحكر إرادة فتحها بيدها. فرفض على الآخرين حرية الاستقلال الذاتي يعني بالنسبة لها تحديد وتقليص مجالات تحرك هؤلاء بالدخول معها في تنافس على السلطة وذلك تخوفا من تنازع وتقاسم هؤلاء لها في مركزية الأهمية التفردية لوجودها حيث يعني هذا التنازع وهذا التقاسم بالنسبة لها بداية فقدانها لتقييمها الذاتي لنفسها.

أن تنشئة الفرد في المجتمع العربي على إظهار رجولته في كل مجالات الحياة، ترسخ هذه التربية لدى الفرد بان أي نقد يوجه له يمكن اعتباره انتقاص برجولته. ويمكن ملاحظة ذلك في مجالات التعامل الاجتماعي اليومي المتعدد الوجوه. ولو أخذ المرء وركز اهتمامه فقط على دور الشعر العربي مثلا، كتعبير عن مفردات اللغة وما يحمله ويترجمه من قيم التراث الاجتماعي، فمن الممكن اعتبار هذه القيم، الأرضية التي على ضوءها تبنى الشخصية. فمفهوم الهجاء في الشعر مثلا، لا يفهم ولا يتحدد معناه كتعبير عن منافسة في أظهار نواقص وفضائل المتنافسين فحسب، بل يتعدى معناه بتجريح الأخر والانتقاص منه أمام الآخرين وربط تصرف الهاجي بصفة الظفر على خصمه من خلال التقليل من تقديره الذاتي بإذلاله، الأمر الذي يدفع بالأخر وبهدف إعادة الحصول على تقديره الذاتي الدخول في صراع معه لإثبات نفسه. بعبارة ثانية إن تنشئة الفرد تتم على ضوء إن فكرة الصراع هي تعبير عن رجولة الفرد وقوة شخصيته. وعليه فوجود مثل هذه التنشئة لا تمهد نفسيا لدى الفرد قبوله بالمنافسة كترجمة للفاعلية الايجابية في تكوين العلاقات الاجتماعية، بل تفسر هذه الأخيرة- أي العلاقات - كتعبير عن صراعات القوة لا غير وان المنافسة تعبير عن ضعف في هذه القوة والقبول بها- أي المنافسة- يفسر بدوره كضعف في رجولة الفرد.

وعليه يمكن للمرء القول بإن فكرة الصراع من اجل السلطة وربطها بفكرة رجولة الفرد في تحقيق تقديره الذاتي تظهر في محاولة القيادات السياسية التعامل مع أعدائها أو تعامل هؤلاء مع السلطة، فالعلاقات بينهم تستندعلى قدرة كل طرف على التحكم بمصير الأخر - وسواء كان ذلك في ظل الأنظمة التي أخذت بالديمقراطية كنهج سياسي للحكم أو حتى في ظل الأنظمة التحكمية - والتي تتصف بكونها تركز وكما يذكر لعربي صديق Larbi Sadiki على فكرة(إخصاء السلطة لكل المراكز السياسية وأعدائها وإلغاء جميع الروئ المتاحة للهويات السياسية وبرامجها)(4). ويمكن للمرء استخلاص نتيجتين من تحليل لعربي:

الأولى: إن كلمة إخصاء تعني في علاقات الحاكمية القائمة على القهر في العالم العربي، قمع السلطة لحرية الفرد وإسكاته ومنعه من حق التعبير والمشاركة، وان سمحت له بذلك، فان عمله وجهده يذهب إلى تنفيذ ما تطلب منه السلطة، كحالة المخصي في بلاط الأمراء والخلفاء.

وثانيا: إن كانت كلمة إخصاء تعني في التحليل النفسي، فقدان رمزي لموضوع خيالي، هذا الفقدان يختلف عن مفهوم الإحباط في كون هذا الأخير يعني فقدان رمزي لموضوع حقيقي ويختلف أيضا عن المنع الذي يعني فقدان حقيقي لموضوع خيالي. فما يعنيه الاخصاء في المجال السياسي في العالم العربي، فقدان رمزي لموضوع خيالي، إلا وهو ترسيخ في ذهن الفرد وهم بأنه صاحب السيادة وهو الأمر والناهي في كل ما يتعلق بشؤون مجتمعه، في حين يشعر الفرد في الواقع بفقدان حقه في المشاركة السياسية الحقيقية، وعلى العكس من هو في السلطة الذي يترجم تملكه لهذه السيادة عن طريق ممارسة رجولته بالتمكن منها والتحكم وحده بها ومدفوعا بذلك بعامل ندرة السلطة ومجالاتها وقدرة من يمتلكها في فرض سيطرته الفعلية بشكل عام على الآخرين.

وعليه يشكل نقد السلطة بالنسبة للسلطة، محاولة الأخر إحباطها بنزع رجولتها عنها الذي تجسده بشكل واقعي بتمسكها بزمام الأمور. ولكون أن مجالات السلطة تعتبر من الأشياء النادرة، فعملية التمكن منها وتحقيق إشباع التلذذ منها، تفترض المحافظة عليها بكل الوسائل المتاحة، فأي منع من التلذذ بها يفسر من قبلها ليس كمحاولة رمزية لنزع رجولتها بل خلع حقيقي لهذه الرجولة وما يعنيه هذا الخلع من تجريح للنرجسية المتضخمة التي كانت في أساس بحثه عن السلطة كمحاولة لإشباع متطلبات هذه النرجسية. وعليه فعملية الإبقاء على هذه الرجولة تستقضي أن يتصارع الفرد من اجل التمكن منها وليس بالتنافس عليها، والفرق بين الاثنين واضح، فالصراع يعني ممارسة الرجولة في حين تعني المنافسة القبول المسبق بإمكانية الهزيمة، إن لم يستطع الفرد التمكن من السلطة. لذلك فالقبول المسبق بإمكانية الهزيمة تعني بالنسبة للقيادة العربية ليس ضعفا في سلطتها، بل طعننا في رجولة شخصيتها. وما قول والدة أخر ملوك الأندلس لابنها عندما سقطت الأندلس بيد الأسبان عام 1492 (فلتبك كالنساء مُلْكا لم تستطع أن تدافع عنه كالرجال)، إلا تعبير واضحا ومثالا عن تلك العلا السلطة والرجولة.

كنتيجة لهذه الوضعية فاللعبة السياسية بين الإطراف السياسية تبقى متميزة في العالم العربي بكونها علاقات تصارع تتصف بصفة تدمير الأخر، لكونها قائمة على كراهية هذا الأخر، وبالمعنى الذي يستخدمه بير لينان Pierre Lenain في وصفه للمشاعر السياسية الدافعة لانخراط الفرد باللعبة السياسية بقوله (بان اللعبة السياسية تفترض أن نحطم التوافق ونقضي على العدو)(5) بشكل مباشر أو غير مباشر بهدف ضمان السلطة لنفسها حرية التحرك. ومن اجل التمكن من هذا الموقف، فان إخراج الأخر من العملية السياسية لابد لها من تبرير قانوني ويتم ذلك عن طريقين: فإما يتم تجريحه أمام الآخرين والتقليل من شأنه ومواقفه السياسية التي توصف بأنها مهددة للأمن العام وبالتالي هي عرضة للمساءلة القانونية، أو بشكل غير مباشر من خلال البحث عن معطيات تتعلق بالحياة الشخصية للأخر، ليس فقط بهدف إنهائه معنويا وماديا أمام الآخرين، بل إيجاد الوسيلة القانونية لمنعه من الدخول في اللعبة السياسية كشخصية غير مرغوب بها. وعليه فالقانون يفهم بالنسبة للسلطة كحاجز الذي يحمي استمرار تلذذ القيادة بالسلطة بالمعنى النفسي للمصطلح الفرنسي التلذذ بالقوة La jouissance du pouvoir أو باللغة الانكليزيةThe enjoyment of power (كتعبير عن

تضخم غير العادي للانا)(6) الذي يفرض منع إي تقاسم أو مشاركة تنتقص من درجات التمتع بامتيازات التي توفرها السلطة لمالكيها، وتطالب بان يكون الأخر امتداد لها. إن غياب هذا التلذذ أو خلعه عن الشخص سوف يعني بالنسبة له فتح الباب أمام إثارة جروح النفس الزرقاء Les bleus de l'âme حسب تعبير الآن براكونيير (7) Alain Braconnier والتي يقصد فيها إثارة مشاعر القلق الدفينة في النفس، تلك التي تترجم إلى الواقع، وفيما يتعلق بالقيادات العربية، في القلق من:-

أولا الخوف من حرمان من حنين الأم تلك التي تجسد في رمز الأمة التي هم على رأس قيادتها والتي يصفون أنفسهم بأنهم أولادها، وهو خوف مرادفه يأخذ له في الواقع شكل قلق خلع الفرد من السلطة.

وثانيا الخوف القائد من فقدان التقدير الذاتي(لخصوصيته المتميزة)(8) التي رسخت في نفسيته كنتيجة لتعامل المحيط العائلي معه بالدرجة الأولى، بتعريته من هذه الخصوصية وليصبح إنسان عادي كالآخرين، وهو خوف مرادفه يأخذ له في الواقع شكل قلق التعذيب النفسي وليس المادي، والذي له تأثير اكبر من خلع السلطة عنه على شخصيته وذلك بسبب فقدان كل الشواهد والإشارات العاطفية التي تخيلها في تصوره لكيفية حال العالم من حوله والذي تمكن من خلال القوة والوهم، صنعها لنفسه ولمحيط البيئة من حوله بتفسير المشاعر العاطفية المحبطة للجماهير بسبب وضعيتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كعالم حقيقي، إي معنى لها. ففقدان هذه الشواهد والإشارات العاطفية لعالم غير موجود إلا في عالم خياله الموجود- بمعنى اخذ رغبتهم كحقيقة - سيقود هذا الواقع بالوقوع بحالة الغموض في المواقف بين واقع الذي تخيله والواقع الحقيقي والذي سينعكس في زيادة التوتر والقلق العصابي لدى هذه القيادات العربية والذي يترجموه على الواقع بإسقاط مشاعرهم العدائية على الآخرين بشكل جنوني كمحاولة في الهروب إلى الأمام للتخلص من شدة وحدة القلق العصابي الذي يكمن في أساسه خوف القائد من فقدان تقديره الذاتي لنفسه وذلك قبل تخوفه من فقدان التقدير الناس له عندما يكتشف العالم بؤس فكره الذي صوره بالثوري وبالغ في تصويره لغرض إخفاء وكغطاء، تلك النفسية المضطربة.

وعليه، فكل محاولة من قبل الآخرين في رفض استمرار التبعية للقيادة يفسر من قبلها- إي السلطة - ليس كمحاولة لتحرر هؤلاء من سيطرتها بل كمحاولة خلع هؤلاء لرجولتها بتقليل هؤلاء من أهميتها بجعلها شخصية القائد شخصية عادية بتعريتها من كل صفة كراسماتيكية لها تلك التي حاولت بثها وترسيخها في ذهنية ونفسية الجماهير مستندة على فاعلية قدرته الاغرائية على لف الجماهير من حوله بإثارة مشاعرها العاطفية وعلى قبول الجماهير لأفكارها كقائد. ففقدان هذه الشخصية لهذه الصفات تعني بالنسبة لها إعادة أثار الألم الماضي الدفين الذي هربت منه في البحث عن القوة والسلطان وهذا ما يفسر ذلك التعنت بالتمسك بالسلطة.

إن فهم دور القانون بهذه الصورة، كحاجز يهدف لضمان حمايتهم، إن كانت النرجسية المتضخمة لنفسية القمة وراءه، فانه يقود إلى نتيجة، إن ردود الفعل المتوقعة للقواعد وبالخصوص النخب السياسية ضد تضخمية الأنا للقمة السياسية، تتصف هي الأخرى بان بحثها على إعادة التقدير لأناها، يدفعها هي الأخرى إلى التطرف في سلوكيتها، برفضها فكرة التنافس والانتهاج إلى الأخذ ليس فقط بالصراع كمنهج للتفاهم والتعامل السياسي بل، استخدامه كمنهج للانتقام. بمعنى أخر تجاوز استخدام الصراع كوسيلة ليصبح هو بحد ذاته هدف بمعنى إنهاء الأخر جسديا – حالة العراق أكبر مثال على

ذلك -. ويعود سبب هذا التطرف إلى درجة الإذلال التي تعاني منها نفسية المعارضة نتيجة استمرار، وكما يذهب إلى ذلك كل من مارينا اوتاوي Marina Ottaway وتوماس كاروثيرس Thomas Carothers (اللصقة السياسية المترسخة في الأنظمة العربية بكون حكوماتها إما تحكمية أو شبه تحكمية وضليعة في استيعاب الإصلاحات السياسية ولكن دون القيام بتغير أساسي في مفهوم القوة) (9)، ولذلك فان كل ما تم من عمل من اجل الإصلاح السياسي في العالم العربي لم يكن غير واجهة، في حين يبقى تمركز السلطة بيد القياديين المتحكمين (10).

أن هذا التمركز السلطوي وهذا التطرف السياسي يقود إلى، أن النخب السياسية والقواعد تفهم دور القانون داخل المجتمع ليس كقواعد تنظيمية هدفها ضبط السلوك السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بل تفهمها ونتيجة استمرار حالة الصراع، كقواعد وضعت لحماية القمة السياسية ومصالحها وعلى حساب مصالح العامة للمجتمع. وان هذا الاختلاف في فهم الأمور على هذه الشاكلة، يزيد من حدت تعمق فكرة إن الصراع بشكله الدامي كالتصفيات الجسدية أو بشكله ألعنفي كالمظاهرات والقمع البوليسي أو فرض الظروف الاستثنائية كحالة إيقاف العمل بنصوص الدستور أو إقامة المحاكم العسكرية الاستثنائية في ظل نظام سياسي أو السجن الاحتياطي، واعتبار هذه الظروف الشروط الضرورية والطريق الوحيد للتغير. إما المنافسة السياسية فهي واجهة للدعاية السياسية، أبعاد استخدامها تتحدد وتنطبق فقط على من يشاركون السلطة فكريا أو انتهازيا، ومدفوعين – إي هؤلاء الذين قبلوا مشاركة السلطة بتقاسمهم معها لمفهوم المنافسة – بدافع رغبتهم بخلق رغبة إعجاب السلطة بهم. فما هو وقع هذه الرغبة وتأثيرها على الفاعلية السياسية؟

ثانيا: العجز في الفاعلية السياسية

لقد سبق القول بان الفاعلية السياسية تلعب دورا في تنمية الديمقراطية لكونها تعكس اهتمام المواطن بشؤونه العامة التي لها تأثير على وضعيته السياسية كمواطن له حقوق وعليه واجبات يجب الالتزام بها. فالفعالية السياسية تشير حسب رأي كل من ستيفان كريك Stephen. Craig وريشارد نيمي Richard. Niemi وكلين سيلفير Glenn Silver (إلى فاعلية مشاعر المرء الشخصية بكفاءته لفهم معنى المشاركة في السياسة)(11). بمعنى أخر تصور الشخص لقدراته في التأثير على القضايا السياسية وإجراءات اتخاذ القرار. ويبنى هذا التصور على ثقة الفرد بنفسه وبكفاءة خبرته في هذا المجال. وبالطبع هذا التصور لا يبنى فقط على انطباعات الفرد لنفسه بل، يبنى أيضا على تصور الفرد للنظام السياسي بكونه نظام يستمع له ويستجيب إليه، إي هناك في داخل نفسية الفرد اعتقاد وقناعة بان هناك تفاعل بينه وبين البيئة المحيطة به، وان هذا التصور ليس من أوهام نفسيته باتخاذ رغبته كواقع حقيقي، بل يعكس هذا الاعتقاد واقع حقيقي هو واقع المشاركة السياسية الفعلية بشؤون مجتمعه السياسي. وتعتبر مشاركته هذه كمؤشر على مواطنته، فأي نظام سياسي يفتقر إلى هذا المؤشر يعني عدم ديمقراطيته أو وجود عجز في عمل آليات الضامنة لاستمرار وجوده.

في الواقع تكمن أسس عجز الفاعلية السياسية في المجتمع العربي في كون إن الحكومات العربية هي حكومات ذات ميول أبوية أكثر مما هي ديمقراطية ووقع ذلك على تطور السلوك السياسي بشكل عام. فالسلطة العربية تعتقد بأنها في موقع يسمح لها تقييم ما هو صالح للمواطنين من المواطنين أنفسهم، لكون أن سلطة القرار تكمن بيدها وبالتالي بمقدورها استغلال فكرة تملكها للمعرفة في تنمية

أسس المجتمع بكل أوجهه. إن تملك السلطة لهذا الاعتقاد يعمق لديها فكرة أنها في موضع يسمح لها بممارسات تأثيراتها على المواطنين في تجنيدها لصالحها وبدون شراكتهم بشكل فعلي وبعيدا عن إثارة ردود فعل المجموعات المعارضة لها، مبررة اعتقادها هذا في فكرة إن المواطنين يفضلون ما هو عملي وله مردود مادي بدلا من التأثر بآراء المعارضة والهلوسة الفكرية لبعض منها مثل شعار الإسلام هو الحل أو تطبيق ولاية الفقيه أو تطبيق الليبرالية بشكل حرفي. ويمكن وضع هذا التصور أو الاعتقاد السلطوي للسلطة بنفسها تحت مصطلح الذي يستخدمه كل من ريشارد ثالير Richard Thaler وكاس سانستين12) Cass Sunstien) بالأبوية التحررية libertarian paternalism والتي يقصد بها حسب رأيهم عملية تأليفية ناعمة تجمع بين الأبوية بمعنى قدرة السلطة على انجاز سياساتها بشكل عقلاني في وسط غير عقلاني في توجيه سلوكية المواطن وضد رغبته بهدف تحسين وتطوير من وضعيته، وبين السلطة التحررية التي تحافظ بإجراءاتها على الحريات العامة واختيارات المواطنين. بمعنى أخر محاولة السلطة التغير من اتجاهات سلوكية المواطن بشكل ناعم، بالتأثير عليه من خلال سياستها التوجيهية لسحبه إلى جانبها بتنفيذه ما تريد، لان ما تريد يذهب لدعم أفضليات المواطن واختياراته الحرة، وبدون اللجوء بالضرورة إلى أسلوب الظاهري للمنع بشكله القمعي المعروف. فمثلا بدلا من منع المظاهرات بشكل عام، يسمح بالتظاهر في مناطق معين مع مرافقة هذا التصرف بتبرير، إن المظاهرات تضر بمصلحة الجميع، فالسلطة هنا تبدو وكأنها ليبرالية، لأنها تحافظ على حق الفرد بالتظاهر، ولكن طابع تصرفها يأخذ له صورة السلطة الأبوية لأنها تقدم النصح لمواطنيها بعدم تجاوز الخطوط الحمراء، فتوجه بذلك من سلوكية الفرد السياسية، كالأب الذي يعلم أكثر من طفله بمصلحته.

في الحقيقة لا يختلف هذا التصرف عن تصرف الوصايا تحت أنظمة الحزب الواحد إلا في كون التصرف الحديث أكثر نعومة من الثاني الذي اتصف بعنفه المادي، فممارسة عقلية الوصايا على المواطنين بشكل عام، تعني ممارسة الحكم بدلا عنهم في اختيار السياسات ونظام الحكم. بعبارة ثانية تعني ممارسة الوصايا إبعاد الفرد كفرد لقصره، وهو اعتراف صريح بعدم حصوله على درجة المواطنة بعد، تلك التي تسمح له بمشاركة القمة في سلطتها. ولكن الاختلاف الكبير بين الممارسات الوصايا القديمة والحديثة يكمن في كون الممارسة الحديثة للوصايا تكون مغلفة بفكرة حرية الفرد في الاختيار، أي الاعتراف بمواطنتيه ولكن- وهذا هو المهم في الأمر - عبر آليات تضعها السلطة بشكل يضمن لها استمرارية وجودها السياسي وممارسة وصايتها. أي تتم عملية ممارسة الوصايا عبر آليات التصويت والتقسيم الجغرافي للمناطق الانتخابية والقوانين الانتخابية التي تمكن للسلطة من فرض سيطرتها على التوقعات المستقبلية بوضع وتخطيط إستراتيجيتها المرحلية في المحافظة على البقاء أطول فترة ممكنة وذلك عبر صنع أغلبية حسب المقاس.

أن نجاحها في هذه العملية متوقف على قدرة السلطة في ترجمة رغبة إعجاب المتقاسمين معها لهذا الأسلوب إلى الواقع، بانفتاحها عليهم بإشعارهم بأنهم على نفس المستوى من المساواة معها، مساواة بالمعنى الذي يشير إليه اريك فروم Erich Fromm (بالتشابه أكثر مما هو بمعنى التفرد... بتقاسمهم لنفس الإعمال.... لنفس المشاعر ونفس الأفكار)(13). وهناك فرق بين معنى التفرد والتشابه، ويكمن هذا الفرق في:

أولا: يعكس التفرد استقلالية الفرد التي تكمن وراءها وحدوية الأنا التي تمكنت من التمتع بها بفضل

الحالة الثقافية للمواطن بالانفتاح على الأخر وقدرته في التميز وعلى اتخاذ القرار. ويذهب هذا التفرد عكس التبعية التي تعني بالنسبة للانا، فقدان الأنا خصوصية مركزية موقعها مقابل السلطة إذا ما تركت للسلطة الحق بالتكلم نيابة عنها. ويعبر المواطن عن هذه المركزية عن طريق الاختيار الحر لكل ما هو مخالف لأفكار السلطة كترجمة لثقله السياسي، كعضو قادر على تغير مصير السلطة عبر فكرة التعاقب على السلطة وليس بالانسياق في نمطية السلوك الجماعي الموحد المقترح عليه من قبل السلطة.

ثانيا: يعكس التشابه حسب مفهوم اريك فروم المذكور أعلاه، على نمطية السلوك الموحد التي تلعب آليات التعويض المادي لمن بيده السلطة في خلقها، في إشعار الفرد بالمساواة عبر فكرة التشابه الجماعي في المواقف بين السلطة وبين الفرد. عملية تعكس بحد ذاتها درجة تابعية الفرد للسلطة في كون الفرد غير قادر على اخذ القرارات المهمة وتاركا للسلطة وسامحا لها عمل ذلك بدلا عنه، سلوك يكمن في أسسه، حاجة الفرد للاطمئنان والبحث عن النصيحة.

وكما يبدو واضحا يتجلى الفرق بين التفرد والتشابه، في كون أن الحالة الأولى تشير إلى حرية الفرد بالاختيار ورفض سلوكية التطابق، في حين تعكس الثانية محاولة إدماج آنا الفرد في أسس السلطة القائمة بمقابل تنازل الفرد عن خصوصيته الفردية الفكرية وذلك من خلال آليات عملية التحايل النفسي بترسيخ في ظل ممارسة الوصايا، سلوكية السلطة في نفسية الفرد بتجسيد هذه الأخيرة، شخصية السلطة كمثال واقعي أو وهمي يحتذي بها. وعليه فالتغير الذي يتم عبر آليات التحايل هذه، يعكس تقليد شخصية الفرد لسلوكية السلطة أكثر مما هو اقتناع الفرد وإيمانه بفكرة السلطة. فالتقليد هنا هو هروب إلى الإمام من ظاهرة القلق الوجودي في البحث عن الاطمئنان الذي في أسس وجوده تكمن وضعية الفرد الاجتماعية والاقتصادية والجهل الثقافي والمعرفي، فارتماء الفرد في أحضان السلطة بالتماثل معها هو مخرج وتنفيس عن حالة القلق الوجودي، يتم – أي التنفيس عنه – عبر تكوين هوية وهمية قائمة على ما توحي به السلطة بتقاسم المشاعر معها والحماية التي توفرها له. ولكون عملية خلق التشابه الجماعي قائمة على إغراء الأخر، فان هذه الأخيرة – أي العملية - تعني سرقة ضمير المواطن بمجموعة من المكتسبات تقترح عليه وتمنح له بشكل يضمن للسلطة قدرتها في استمرارية تأثيرها على الفرد. وهذا ما يذهب إليه ادورد كلاسير Edward Glaeser (14) في تحليله لفكرة الوصايا الجديدة بان هناك خطر سرقة مشاعر الفرد من قبل خبراء في التلاعب بالمشاعر عبر فكرة توجيه السلوك لتحقيق أهداف غير نبيلة، مثل التحكم ألدائمي بالسلطة.

ولكي تستمر عملية إغراء السلطة للمواطنين فعالة، فعلى السلطة أن تجعل الفرد ليس فقط تابعا لها، بل جعله يتصرف بشكل شرطي أو ترويضي أي يصبح الفرد فردا مروضا. وعليه فالفاعلية السياسية التي تقوم على عملية إشباع الرغبات بهذا الشكل، هي فاعلية عاطفية تتحدد مخاطرها بانقطاع التواصل بين القاعدة والقمة بفقدان دوافع الإغراء معنى وجودها، بعدم قدرة الفرد استيعاب إشعاره بالمساواة بشكل فعلي في ظل استمرار بقاء دفة الحكم بيد القمة وبدون مشاركته الفعلية، وهذا الواقع هو وراء مشاعر استياء المواطنين في المجتمع العربي وعنفهم سواء كان ذلك في أيام الانتخابات أو خارجها. فعلى الرغم من تمسك السلطة بدفة الحكم ومحاولتها ترسيخ وهم شخصية السلطة في نفسية الفرد ورفضها أن توصف بأنها سلطة ذات ممارسات عقلية الوصايا على شعبها، هذا العنف يعكس فشل السلطة في محاولتها في خلق التفاعل السياسي مع مواطنيها بترسيخ فكرة النظام كمؤسسات بدلا

من التعبير عنه عبر وجود أشخاص قياديين، لذلك فان كل الاتجاهات السياسية المتواجدة حاليا تعبر عن ردود فعل عاطفية على ممارسات عاطفية متسمة بطبيعتها العنيفة. ويعود سبب ذلك في كون أن اقتناعات المواطن إن كانت مبنية على العاطفة باتجاه قيادي السلطة فان أحكامه وتقييماته ستكون مبنية هي الأخرى على العاطفة، لذلك فان خيبة الأمل فيهم دائما تتصف بقوة المشاعر العاطفية التي هي في أساس العنف لان الفرد لم يتعود في بيئته على التفاعل السياسي مع سلطته إلا عن طريق العواطف، وليس عن طريق الحوار لان هذا الأخير يعتبر بالنسبة للسلطة تعبير عن ضعف أو انتقاص في رجولتها.

ثالثا: كيف تفهم الحرية في المجتمع العربي

هناك ظاهرة يمكن لكل الناس ملاحظتها في العالم العربي وهي ظاهرة غياب فكرة حقوق الإنسان في معطياته الفكرية الحديثة التي على ضوءها تمت عملية الوصول للسلطة أو التمسك بها، ما عدا مع مدخل القرن الواحد والعشرين حيث بدأ الكلام هنا وهناك حول أحقية هذه الحقوق في تناولها والدفاع عليها. والأسئلة التي يمكن للمرء طرحها تبدأ من السؤال التالي: لماذا هذا الغياب وكيف يتم تفسيره؟ هل له علاقة مع تفكير الفرد العربي بان حقوق الإنسان شيء فردي وليس له صفة جماعية؟ بصيغة ثانية هل يعني إن هناك تفاضل داخل المجتمع العربي بين ما هو مصلحة فردية وبين ما هو مصلحة جماعية؟ وإذا كان هناك تفاضل فما ارتباط ذلك مع التكوين النفسي للفرد وخلقه الفكري؟ وان صح فعلا وجود هذا التفاضل فكيف يتم استغلاله وما هي نتائج هذا الاستغلال؟ أم إن الفكرة نفسها، إي فكرة حقوق الإنسان وحريته، لا وجود لها في الثقافة العربية لحداثتها وارتباطها بالتفكير الغربي، وبالتالي فمن الطبيعي ولنتيجة العلاقات الخضوعية والتصارعية بينها وبين التفكير الغربي فان رد فعلها عليها يتمثل في إنكار وجودها بالكامل، كتعبير عن الهروب إلى الأمام من وضعية دونية موقفها وموقعها مقارنة بالثقافة الغربية التي تنظر إليه الثقافة العربية نظرة أحادي الجانب المتمثل بمادية العلاقات الإنسانية في العالم الغربي والتدهور الأخلاقي لديهم؟

انطلاقا من الفكرة الأولى وإذا حاول المرء بحث عن مفردات هذه الفكرة في الثقافة العربية لوجد أن مصطلح الدفاع عن حقوق الإنسان موجودة في هذا الفكر ولكن بتسميات أخرى تختلف عن ما هو موجود في الثقافة الغربية، حيث تجسدت معطياتها في الدين، في تأكيد هذا الأخير على محورين يشكلان أسس مفهوم حرية الإنسان حيث أكد بان المساس بهما يعتبر خرق لمفهوم حقوق الإنسان وذلك عبر كل الأزمنة. وهذين المحورين هما:

أولا:- رفض استغلال الإنسان من قبل الإنسان.

وثانيا:- رفض استغلال الإنسان من قبل المال.

فعلى سبيل المثال تأكيد الدين في رفضه للعبودية الإنسان للإنسان يتجسد في إعلانه بأن لا عبودية لإنسان إلا لله، في حين يتجسد رفضه لعبودية الفرد للمال بمطالبته بعدم جعل المال محصور بيد مجموعة واحدة. وقد عبر عن هذين المحورين بشكل تجسيدي في قول الخليفة عمر ابن الخطاب المشهورة «متى استعبدتم الناس ولقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا» حيث يوضح ما ذكر أعلاه رفض الدين عبودية الإنسان للإنسان، وقول الأمام علي «لو كان الفقر رجلا لقتلته»، يوضح بشكل جلي على أهمية توزيع الخيرات بين الناس لدفع الفقر، لان تفشي هذه الحالة تعني بالضرورة هناك فوارق

اقتصادية واجتماعية تقود بإذلال البعض وتحكم الأخر ماديا ومعنويا بالبعض الثاني.

تبين هذه المعطيات بان القاعدة الرئيسية في العلاقات الاجتماعية في هذا الفكر قائمة على مفهوم الحرية، لان ربط فكرة خضوعية الإنسان إلى الله، تعني الرفض الكامل لكل إشكال الخضوع الممارسة على الإنسان من قبل الإنسان. فالفرد خلق حر ويموت حر، ولكون ولد حر فان استغلاله محرم، لكون يعني الاستغلال انتقاص من حرية الفرد الذي خلقه الله أن يكون على هذه الشاكلة، إي فرد حر. فمن هنا يفهم لماذا جاءت فكرة رفض الخضوع إلى المال، لان عمليات الخضوع تتضمن في حيثياتها على الانتقاص من وجود الإنسان، الذي سيتحول بسبب عملية الإخضاع إلى أداة بيد مجموعة وسلطتها. وهذه الفكرة تتناقض مع كون الإنسان ولد حرا، لذا فان تحديد حريته تبقى مرتبطة بخالقه وليس بسلطة مالك المال، وهنا يتجسد قول عمر المذكور أعلاه وقول الأمام على بشكل فعلي. وعليه وكنتيجة لما ذكر فأن فكرة أهمية الإنسان موجودة في الفكر العربي وان مركزيتها في الخطاب الديني لا يشيبها إي شائبة، فهي ليست تبرير إيديولوجي وجد من اجل استغلالها، بهدف الوصول للسلطة، لكون فكرة السلطة نفسها والطلب عليها منبوذة في الخطاب الديني، والذي يختلف عن الخطاب الديني السياسي، حيث يعني هذا الأخير إعادة قراءة الماضي بمنظور المصالح المتحكمة في الوجود الاجتماعي الحالي. بعبارة ثانية تعني فكرة إعادة قراءة الماضي البحث عن السلطة مدفوعا بعامل الرغبة في السلطة، كمحاولة لتجاوز المشاعر الدونية التي هي نتيجة لفقدان الباحث عن السلطة، للتقدير الذاتي. فاستخدامه التبريرات الدينية هي إجراءات لإخفاء هذه الرغبة والتي من خلالها يتمكن من الحصول على تقدير الآخرين له، إضافة إلى ذلك إمكانية اعتبارها- إي التبريرات- مهرب للتخلص من الشعور بالدونية عند تعاطف الآخرين معه.

أما في حالة السكوت عن أهمية حرية الإنسان، فلابد من بحثها في مواقف من يحتل السلطة السياسية، تلك التي ينظر إليها – إي السلطة - كتعويض نفسي أو مادي تدفع بالباحث عنها والممسك بها، اللجوء إلى الأرضية الثقافية والدينية، وبالخصوص البدع الفكري في ابتكر التبريرات أو التلاعب بالمعاني الدينية، وذلك بهدف استلام السلطة واحتكارها أو إضفاء الشرعية عليها. وتكمن في الواقع وراء هذه الوضعية إي البدع الفكري بتبريراته الدينية، خوف من تمكن بوسيلة ما ألامساك والتحكم بالسلطة، من إمكانية إخراجه منها، إذا ما تمت القطيعة بينه وبين الأرضية الاجتماعية التي تجد أسس جذوره فيها. فلجوء السلطة إلى مبدعي الفكر من البطانة التي تجندها أو تختارها، هدفها هو توفير للسلطة هذا الإسناد الفكري من بين معطيات الثقافة التقليدية التي تختارها، تلك التي تؤكد على الجانب الاجتماعي للحياة بشكل اكبر من الجانب الفردي.

في الواقع إن تحليل تبريرات الجانب الاجتماعي المختار من الثقافة من قبل السلطة، يبين محتواها على محاولة السلطة خلق نوع من النرجسية الجماعية المتمثلة بعظمة المجموعة وتاريخ بطولاتها، هذا من جانب ومن جانب ثاني، التأكيد على أهمية التضحية في تحقيق هذه العظمة بالالتزام بمقررات السلطة التي تعرض نفسها، ليس فقط خادمة الشعب بل، كأب حنون يريد مصلحة أطفاله. ويمكن للمرء رصد تاريخ استخدام هذه التبريرات في اللحظة التي حصلت دول العالم العربي على استقلالها الوطنية، حيث ولدت في هذه اللحظة فكرة تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الفردية: فلقد لعبت ظروف الاستقلال السياسي دورها في دفع السلطات السياسية لوضع السياسات الهادفة إلى التمكين من وحدة المجتمع السياسي وتحقيق اندماج مكوناته وذلك داخل إطار تكوين الدولة القومية.

ولم تكن هذه السياسات سياسات خاطئة من ناحية المبدأ، ولكن ظروف التخلف والآمال المعقود على قدرة التطور بالتخلص من كل معوقات التخلف قادت بان تأخذ المصلحة الوطنية أهميتها الكبرى في عملية الحراك السياسي داخل المجتمع. فالتغيير الجوهري الذي حدث داخل المجتمع العربي هو عندما تحولت القيادات السياسية إلى قيادات متحكمة عندها أخذت المصلحة الوطنية مفهوما أخر، حيث أصبح المناداة بالمصلحة العامة ومع وجود واقع التحكم، يعني ضرورة قمع كل محاولة تريد تحقيق استقلالها من سيطرة السلطة تلك التي شبهت نفسها بالأب الحنون الذي يرى في عملية الاستقلال ليس فقط عصيان على سلطة الأب، بل أيضا خروج عن المصلحة العامة. فوجدت السلطة في الجانب الاجتماعي للثقافة إمكانية صنع التبريرات حسب المقاس تتمكن عبرها من الحصول على أرضية شرعية لقمع محاولات تمرد البعض المستندين في رفضهم على أحقية وجودهم وحريتهم في التعبير واختيار ما يصبون إليه من أهداف. وكما يبدو واضحا تكمن إذن جذور تناسي فكرة حقوق الإنسان ليس فقط في المزج ما هو مصلحة عامة يتستر وراءها مالك السلطة لحماية مصلحته، وبين المصلحة الفردية التي لا تهرب هي الأخرى من بحث مجموعة معينة على السلطة باسم الاستقلالية، ولكن في غياب واضح لمعايير تقييم الأمور بشكل موضوعي دون أن تكون للدوافع الذاتية تأثيرا عليها. والسؤال الذي يطرح هو كيف تتمكن السلطة وبواسطة إي آلية من فرض التناسي على الآخرين حتى ولو كانوا هم المتضررين؟

في الواقع تتم عملية تجهيل الفرد وتنسينه لمعنى فكرة حقوق الإنسان عبر وسائل احتكار التنشئة السياسية والاجتماعية بيد السلطة. فعملية تأطير الإفراد والمجموعات بإطار تبريراتها تتم عبر ربط المطالبة باحترام الحقوق بوجود المستعمر والقوى ذات المصالح، في استغلال محاولاتهم وبشكل دائمي بممارسة تأثيراتهم على مسيرة البلد من خلال محاولاتهم بث أفكارهم ومعتقداتهم أو من خلال التأكيد على تطرفية بعض أطراف القوى السياسية داخل المجتمع. فتأكيد السلطة على تأثيرات المستعمر آو تطرفية البعض يراد منه إحياء ذكريات الماضي المؤلمة في نفسية الفرد لغرض تسهيل وتمكين، ليس فقط فرض سيطرة تحكمها، بل محاولة التقليل من معنى الحقوق أيضا. فعبر هذا التصرف السياسي تتمكن السلطة بتحجيم من قوة المجموعات المعارضة والمتمردة عندما تربط ضرورة التصدي إلى كل أفكارها كجزء من عملية التصدي لتأثيرات ومعتقدات المستعمر والمجموعات المتطرفة والتي من بينها، فكرة حقوق الإنسان، تلك التي يتحجج بها المتمردين على سلطة الأب الحنون. بعبارة ثانية تضع السلطة القوى المتمردة على نفس المستوى المستعمر في محاولتهم التأثير على سلوكية وخط السياسي للسلطة.

أن المشكلة الحقيقة في العالم العربي لا تتحدد فقط بتعامل السلطة مع مواطنيها، بل أيضا تعامل المواطنين مع بعضهم للبعض. فبسبب تأثيرات التنشئة السياسية والاجتماعية فان تقاسم الجميع لنفس الأفكار يحدد من عملية القيام بعملية المغامرة الفكرية في مجال الدفاع عن الحريات العامة والمدنية، في قطع صلة الوصل بينه وبين مجتمعه، دون أن يتعرض القائم بها إلى انتقادات تتعدى محتوى الفكري الذي يقدمه، إلى شخصه بالذات، انتقادات تصل شدتها إلى خلق شعور لدى المغامر بفقدانه لكل تقدير ذاتي نتيجة التقليل من شأنه ومن شأن فكره. فالخوف من هذه القطيعة تحجم ليس صيرورته الفكرية التي سينظر لها بشذوذ فحسب، بل ستتعدى لشخصيته أيضا التي سيضطر إلى المحافظة عليها، إذا ما حاول الاستمرار في دعوته للتغير في اختيار طريقتين:-

أولا: ألتغرب خارج بلده في محاولة منه إعادة لنفسه ذلك التقدير الذاتي المفقود. وفي حالة استمرار نقد بلده من الخارج سيفقد عليه هذا التواجد في الخارج إي محاولة في التأثير الايجابي على مواطنيه بشكل ايجابي، لكون سوف ينظر إليه وبإيحاء من قبل السلطة، انه مصدر لأفكار الخارج المنبوذة إلى داخل المجتمع.

ثانيا: في حالة عدم قدرته هروب من بلده، فانه سيضطر إلى القيام بعملية هروب إلى الأمام، بالتماثل مع معطيات السلطة، فيفقد هنا كل شرعية له. ويمكن ملاحظة هذا التصرف عند حصوله على السلطة التي انتقدها سابقا أو في نجاحه بإبدال السلطة وممارسته هو نفس التصرف الذي قام هو نفسه بالسابق بنقدها، إي رفض كل استقلالية للفرد وذلك بسبب خوفه من الانتقاد الأخر له.

في الحقيقة إذا عرفنا مصدر هذا الغياب فيمكن في هذه الحالة تفهم أسلوب التعامل في تغيب هذا المفهوم عند التعامل السياسي: إن التركيز على الجانب الجماعي تحت ما يسمى المصلحة العامة كقاعدة رئيسية في عملية التنمية باعتبارها الهدف الأسمى الذي تحاول السلطة إعطاء الانطباع بان هذا هو مسلكها الرئيسي في الوصول إلى تحقيق وانجاز أهداف سياسة السلطة، فيعود ذلك إلى كون إن محتوى المصلحة العامة في منظورها، لا يعني فقط تحقيق إشباع اكبر عدد ممكن من مطالب الرئيسية والحيوية الآنية للشعب، بل أيضا تلك التي توصف بأهداف ذات المدى البعيد، تلك التي تتضمن محتواها على الإمكانيات التي تساعد على تطوير مستويات الحرية داخل المجتمع، حيث يتم ذلك عبر عمليات إشباع الحاجيات، لان في منظور السلطة لا يمكن تفهم الحرية إن كان الفرد مقموعا اقتصاديا ومتخلف ثقافيا. إي أن السلطة في العالم العربي ربطت بين الوضع الاقتصادي والثقافي للمجتمع وبين تطور مستوى الحريات. وتعتبر هذه الفكرة من الزاوية التحليلية تصرف ايجابي. ولكن إفساد هذه الفكرة يأتي من خلال أسلوب التعامل معها. فتركيز كل الجهود وتعبئتها من اجل تحقيق الهدف، يعني إقصاء كل محاولة فكرية من إي كان إذا لم تشكل جزء من فكر السلطة السياسية. وقد يحدث أن يكون مصدر هذه المحاولة طرف من السلطة يحاول تقيم الأمور بمنظار أخر، فتنظر السلطة إلى هذه الأفكار بأنها دعاوي انشقاقية إذا ما حاولت هذه الأخيرة، الاستمرار في نقد هذه الأهداف، بأفكار تذهب عكس الاتجاه المسيطر. فعندما تدعو هذه الأفكار الانشقاقية بان عملية التخطيط يجب أن تذهب إلى تخطيط الاقتصاد والثقافة لصالح الفرد بدلا من تخطيط الفرد لصالح الاقتصاد والثقافة، فيفهم من هذا، أن محاولة الأفكار الانشقاقية تهدف إلى تصحيح مسار عمل السلطة الذي يجعل تبعية الفرد إلى هذه العوامل – الاقتصاد والثقافة - شرط أساسي في تحقيق حريته. إن إصرار السلطة على موقفها يعني، تثبيت هذه التبعية ماديا ومعنويا ومعها، فان كل التطور الذي يمكن أن يتحقق سوف لن يذهب في دعم تطور الحريات، بل سيذهب لصالح السلطة، لان وجودها المركزي سيتفاضل مع وجود الحرية الفردية للفرد، لأنها هي المسئولة في تحقيق هذا المستوى من التطور. ولكونها هي المسئولة على ذلك فان الأفضلية تعود لها وليس للفرد الذي عمل من اجل تنفيذ ما طلب منه. لذلك فان على الرغم انعكاسات النتائج الايجابية التطور على الفرد، فان تقولبه بالتبعية للسلطة ستحرم عليه تطور حريته بشكل فعلي. ويعود السبب إلى أن القولبة ستقوي من موقع السلطة عندما تصبح هذه الأخير مصدر الإشباع للجميع والتي بدونها لا يمكن للفرد والجماعة من تحقيق حريتهم. لذلك فان موقع السلطة المركزي هذا سيمنحها، وفي منظورها، الحق في تقييم كل الانتقادات الموجهة ضدها كتدخل في تصرفها الذاهب إلى تحقيق الصالح العام، فتسحب بهذه الحجة من تحت

أرجل معارضيها ورقة أهمية حقوق الإنسان، حيث ترى السلطة فيها ومن خلال مقدميها، بان أفكارهم تتعلق فقط بالجانب الفردي وعلى حساب مصلحة المجتمع، في حين تصف سلوكها بأنه محاولة منها تقويم هذه الحريات من خلال تقويم المستويات الثقافية والاقتصادية، والتي لا يمكن أن تتحقق إن لم يكن هناك، نظام مستقر وامننا دائم، وهما شرطان لا يمكن انجازهما، إن لم تكن هناك سلطة قوية تراقب وتسيطر على مجالها الاجتماعي والثقافي لضمان استمرارية وجود المجتمع والدولة ضد تداعيات الخارج. إن تداعيات الخارج في منظور السلطة لا تتحدد في الوقت الحاضر فقط، بمحاولات التأثير الفكري والاقتصادي للقوى الاستعمارية السابقة أو أفكار المجموعات المتطرفة، بل تمت إضافة تبرير جديد عليها ويتمثل في تداعيات العولمة وتأثيرات هذه الأخيرة على تفكيك، ليس فقط أواصر الاندماج الاجتماعي لمكونات المجتمع، بل تتعدها إلى تعطيل آليات عمل السلطات السياسية، في تثبيت من شرعية أنظمتها. ويعود سبب ذلك إلى زيادة درجات تشكك المواطن في إرادة القائمين على السلطة كنتيجة لتلك المقاربة في الرؤى بين وضعيته ووضعية المواطن في مناطق أخرى في العالم، والتي تمر وتنقل عبر شبكات الاتصالات الجديدة من انترنيت إلى فاس بوكFacebook إلى توتيرTwitter وبلوكBlog وحلقات النقاش والتي من الصعوبة التحكم فيها على غرار التحكم بالأفكار قبل عصر الانترنيت. أن كل هذه التبريرات المقدمة من قبل السلطة تدفع بها إلى التركيز بشكل اكبر على مركزية موقعها مقابل كل تطور تفردي نابع من محاولات المجتمع المدني لتثبيت نفسه هو الأخر كوسيط بين السلطة والمجتمع، وكمحاولة منها – إي السلطة - في تحجيم من قوى المعارضة، خصوصا إذا ما توافق ذلك مع مواقف ومطالب القوى المالية العالمية التي تشترط فكرة أولوية الاستثمار الرأسمال العالمي في البلد ما بوجود شرطي الاستقرار والأمن. فيمنح هذا التوافق للسلطة في العالم العربي الاستمرار في سياستها تفضيل مفهومها الخاص للحريات السياسية على حساب المفهوم المتعارف عليه في العالم الغربي الليبرالي.

في الواقع وكما يبدو واضحا، وإذا ما نظر المرء إلى موضوع تعامل السلطة مع الحرية من الزاوية النفسية، فهناك ثمة تلاعب بالمشاعر في تعامل السلطة في العالم العربي مع مفهوم الحرية بشكل يضمن للسلطة مركزية موقعها داخل النظام السياسي. وتتم هذه العملية عبر آليات التلاعب بنفسية المواطن: فالسلطة في المجتمع العربي تعيش حالة ازدواجية المواقف مع المعارضة، فهي لا تقدر على كبت الحرية بشكل تام لان الكبت يشير هنا إلى ضعف نرجسية آناها أكثر مما يشير إلى ضعف نرجسية آنا الأخر، لان ضعف النرجسية يشير هنا إلى فشل قدرتها على جعل الأخر امتداد لها، وهو شيء ضروري بالنسبة لبقائها في قمة الهرم السياسي، والقبول بهذا الفشل يعني انفلات الحكم من بين يديها. ويتعارض هذا التصرف مع بحثها على السلطة، لذا فهي مضطر في البحث عن مفهوم خاص بها للحرية يتوافق وتطلعات نرجسيتها. وبنفس الوقت أيضا لا يمكن لها المناداة بالحرية المطلقة، لان ذلك يعني دخول الأخر في تنافس على موقعها – فكرة التعاقب على السلطة مثلا – حيث يعني هذا التنافس بالنسبة لها تهديد لنرجسيتها بقطيعة الأخر علاقاته معها، والتي تعني بالنسبة لها انتهاء وجودها، لان وجودها مرتبط على قدرتها بجعل الأخر امتداد لنرجسيتها، فلابد لها إذن من تقنين الحرية لكي تتماشى مع تطلعات إشباع نرجسيتها بشكل دائم.

وكما ذكر أعلاه تستند آليات هذا التعامل على إغراء المواطن عبر مكتسباتها المادية. وان كانت هناك معوقات تمنعها على القيام بذلك، فأنها تسقط على الأخر – المعارضة – أسباب ذلك. ولكن لا

تعني عملية الإسقاط هذه في الواقع، فشلها في مواصلة أهدافها فحسب، بل تعني أيضا ضعفها المتجسد بخوفها في عدم قدرتها تحقيق مواصلة إشباع نرجسيتها بفقدان السلطة من بين يديها، بفشلها في مواصلة إرسال صورتها الايجابية كما تراها هي نفسها بها وتعشقها. ولكن لكون إن حاجتها إلى الأخر تعتبر من الضروريات القصوى التي لابد منها لكي تشعر بوجودها، فهي مضطر على إبقاء الأخر- المعارضة - بعقد علاقة تتراوح بين الحب، بإغرائه لكي يصبح امتداد لذاتها المتضخمة، وشعورها بالكراهية منه في نفس الوقت، لغرض تذكيره بان مصيره بيدها، وان الوسيلة الوحيدة للتخلص من هذه الكراهية يتجسد عبر عملية التماثل معها وليس في اندماج نرجسية آنا الأخر في نرجسية آناها، حيث يعني هذا الاندماج بها، بان آنا الأخر لم تعد امتداد لها لحصول الأخر على استقلاليته الذاتية التي يعبر عنها بتصويته ضد رغباتها. لذا تدعو الضرورة بها بان تكون على حذر من عدم تجاوز الأخر الخطوط الحمر في انتقاداته بقيامها بعملية الانفتاح بين فترة وأخرى على الأخر، لغرض امتصاص نقمته والتوتر الذي يعانيه في توظيف هذا الأخير- أي الأخر المعارضة- بالسلطة عبر أحزابها كعناصر للتطعيم أسسها وليس للتغير من تصرفها السياسي. وبسبب هذه الوضعية فالديمقراطية العربية التي طبقت في المجتمع العربي ما هي إلا تجسيد للديمقراطية غير ليبرالية، ليس بسبب عدم ليبراليتها بالمفهوم الحرفي للكلمة بل، بسبب كونها ديمقراطية احلالية قامت على إحلال شكلية قواعد اللعبة السياسية لنظام بأخر دون الأخذ باليات عمل قواعد اللعبة السياسية للنظام المختار بحرفيته المتعارف عليها وما أحداث تونس ومصر واليمن وسوريا إلا مثلا وتجسيدا لهذه الوضعية.

المصادر

Brynen Rex. Korany Bahgat. Noble Paul. Political Liberalization and-1 Democratization in the Arab World: Theoretical Perspectives. Lynne Rienner Publishers Inc. 1995. P. 3

El Badawi Ibrahim. Makdisi Samir. (edited by). Democracy in the -2 Arab World: Explaining the Deficit. Routledge. 2010

Duerst-Lahti Georgia. Mae Kelly Rita. Editors. Gender Power, -3 Leadership, and Governance. The University of Michigan Press. 1996. P 19

Sadiki Larbi. The search for Arab democracy: discourses and -4 counter-discourses. C Hurst & Co Publishers Ltd. 2004. P. 5

Lenain Pierre. Les passions politiques. Economica. 1991. P. 23 -5

Ey Henry. Bernard Paul. Brisset Charles. Manuel de -6

psychiatrie. Elsevier Masson. 2010. P128

Braconnier Alain. Les Bleus de l'âme. Calmann-Lévy. 1995-7

Post Jerrold M. Leaders and their followers in a dangerous world.-8 Cornell university press. 2004. P. 26

Ottaway Marina. Carothers Thomas. Uncharted Journey: Promoting -9 Democracy In The Middle East. Carnegie Endowment for International Peace. 2005. P. 7

Ottaway Marina. Choucair-Vizoso Julia. Beyond the Façade: -10 Political Reform in the Arab World. Carnegie Endowment for International Peace. 2008

Craig C Stephen. Niemi Richard G. Silver Glenn E. Political-11 Efficacy and Trust: A Report on the NES Pilot Study Items. Political Behavior, 12(3). 1990. P. 292

Thaler Richard H. Sunstien Cass R. libertarian paternalism. The -12 American economic review. Volume. 93. N°. 2. 2003

Fromm Erich. L'art d'aimer. Desclée de Brouwer. 1995. P. 31 -13

Glaeser Edward L. Paternalism and Psychology. University of -14

.Chicago Law Review. 73. 2006. PP. 133-156